وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها

(١٩٤٩-٢٠٠٨)



عبير الشيخ حيدر

تاريخ العرب والعالم ٦



السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية

تصميم الغلاف
خالد يزبك



عبير الشيخ حيدر

السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها (١٩٤٩ - ٢٠٠٨)

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٢م

السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها: ١٩٤٩-٢٠٠٨/
عبير الشيخ حيدر .- دمشق : الهيئة العامة السورية للكتـــاب، ٢٠١٢م
.- ٢٢٤ ص ؛ ٢٤ سم.

(تاريخ العرب والعالم؛ ٦)

١- ٣٢٧,٤٣٠٥٦٤ ش ي خ س ٢- ٣٢٧,٥٦٤٠٤٣
ش ي خ س ٣- العنوان ٤- الشيخ حيدر ٥- السلسلة
مكتبة الأسد

تاريخ العرب والعالم

«٦»

الإهداء

إلى كل الذين ما زالوا

يحملون قضاياهم صليباً

فوق ظهورهم

على طريق الحرية !!




الهيئة العامة
السورية للكتاب

المقدمة

تكتسي دراسة السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية أهمية خاصة، بسبب الدور الذي لعبته ألمانيا، لاسيما منذ فترة الحكم النازي في دعم الحركة الصهيونية لتحقيق حلمها في قيام الوطن اليهودي في فلسطين، ثم في دعم الكيان الصهيوني بعد نشوئه على أرض فلسطين في عام ١٩٤٨.

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اعترت الألمان شكوك عميقة نحو السياسات التوسعية وممارسة القوة العسكرية لتحقيق مصالح الشعب الألماني. ولهذا أظهرت سياسة ألمانيا الخارجية التزاماً قوياً تجاه المؤسسات الدولية ومعايير القانون الدولي. ولم تكن تلك الخطوات التي اعتمدها قادة ألمانيا الغربيةمن الاندماج في "الهياكل المتعددة الأطراف"[1]، إلى التكفير عن الجرائم النازية خلال الحرب العالمية الثانية بحق اليهود، إلا خطوات في سبيل تحقيق مصالح الدولة الألمانية الغربية حديثة النشأة. هكذا اتصفت سياسة ألمانيا الغربية" بالسلبية" نحو القضية الفلسطينية إلى حد ما، لصعوبة اتخاذ موقف متوازن بين طرفي الصراع العربي - الصهيوني. فقد شاركت ألمانيا الغربية المعسكر الغربي في دعم الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، واحتفظت بعلاقات عادية مع الدول العربية وتجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أثر الاعتراف الألماني بالكيان الصهيوني في عام ١٩٦٥ سلباً على العلاقات العربية- الألمانية، وتطلب تصحيحها سنوات عديدة. وبعد أزمتي النفط في بداية السبعينيات ونهايتها حافظت بون على سياستها تجاه القضية الفلسطينية القائمة على مبدأ تأييد القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والتنسيق مع الجماعة الأوروبية حتى توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠.

---

(١) JOHN, G. Ruggie,"**Multilateralism: The Anatomy of an Institution" in Multilateralism Matters. The Theory and Practice of an Institutional Form**,NewYork, NY: ColumbiaUniversity Press 1993.

يعرف جون روجي "التعددية" كما يلي: " تنسيق العلاقات بين ثلاثة دول أو أكثر وفقاً لمبادئ معينة".

وفي المقابل، ارتبطت جمهورية ألمانيا الديمقراطية بالكتلة الشرقية وتبنت نظاماً سياسياً قائماً على النموذج الاشتراكي. وقد أثر التنافس بين الألمانيتين حول مسألة تمثيل الشعب الألماني على علاقاتهما مع الدول العربية، وموقفهما نحو الصراع العربي-الصهيوني. حيث عمدت ألمانيا الشرقية إلى التشهير بموقف ألمانيا الغربية الموالي للكيان الصهيوني والغرب الرأسمالي لكسب ود العرب ونيل الاعتراف الرسمي بها. إضافة إلى علاقاتها المميزة مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قدمت كل أشكال الدعم والمساعدة لها، واحتفظت بعلاقات وثيقة ومتميّزة مع الدول العربية التقدمية، ولاسيما مصر وسورية. برغم أن ألمانيا الشرقية لم تعترف بحق الفلسطينيين في كامل التراب الفلسطيني، وإنما أعلنت فقط تأييدها الكامل لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بحدود عام ١٩٦٧، ولم تتبادل العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني إلى توحيد ألمانيا من جديد في عام ١٩٩٠.

ومع الوحدة الألمانية في عام ١٩٩٠ ونهاية الحرب الباردةحصلت تحولات هائلة في الحقائق الجغرافية والسياسية لألمانيا، وعادت ألمانيا مرة أخرى لتكون أكبر بلد في أوروبا. ولم يخرج الموقف الألماني تجاه القضية الفلسطينية عن إطار الاتحاد الأوروبي، واستمر تأكيد الزعماء الألمان مجدداً التزامهم بالعملية السياسية متعددة الأطراف، وكرههم للقوة العسكرية. ومع بداية الألفية الجديدة أسهمت التحديات الجديدة المتمثلة بالإرهاب العالمي وتهديد الأمن الدولي والعولمة في دفع السياسة الخارجية الألمانية للعب دور أكثر نشاطاً نحو الصراع العربي - الصهيوني، وتجلى ذلكفي التدخل الدبلوماسي الألماني لدفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في فترة حكومة شرويدر. لقد بدا واضحاً أن ألمانيا الموحدة أصبحت أكثر التزاماً بالموقف العام الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام، وإن ضعُفت وتيرة هذا النشاط مع وصول ميركل إلى السلطة في برلين.

أما عن إشكالية البحث، فتنطلق من أن الأبحاث التي تناولت السياسة الألمانية في مراحلها المختلفة نحو القضية الفلسطينية لاتزال قليلة، وركزت في معظمها على الدور البريطاني أو الأمريكي. وإن وجدت بعض الدراسات، فإنها لم تتناول إلا بعض العوامل المؤثرة في سياسة ألمانيا كالصراع بين الشرق والغرب، أو

أثر العامل الأخلاقي في سياستها كالتكفير عن جرائم النازية مع إهمال الظروف والعوامل الأخرى. أما هذا البحث، فينطلق من فرضية أن أسباباً سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية ووجدانية قد أسهمت في رسم السياسة الخارجية الألمانية نحو فلسطين والقضية الفلسطينية، إضافة إلى أثر التطورات والتحديات المختلفة التي واجهت ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الساحة الدولية. فالبحث في العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الألمانية على اختلاف مراحلها، يمكننا من فهم الثوابت والمتغيرات في سياسة ألمانيا تجاه الصراع العربي- الصهيوني. وهكذا، يطرحالبحث عدداً من التساؤلات، ويسعى إلى الإجابة عليها:

- ما الأسباب التي أدت إلى خلق المناخ الفكري العنصري في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر واستمراره؟ وما هو سبب فشل المحالاوت الصهيونية ما بين بداية القرن العشرين ونهاية جمهورية فايمار في جذب اليهود الألمان للهجرة إلى فلسطين؟ وما أثر نجاح التعاون الصهيوني - النازي في تهجير اليهود ورؤوس أموالهم إلى فلسطين؟
- ما هي الدوافع الحقيقية وراء توقيع ألمانيا الغربية اتفاقية التعويضات مع الكيان الصهيوني ولاحقاً عقد صفقة الأسلحة مع هذا الكيان؟ وما سبب التغير في الموقف الألماني تجاه الحقوق الفلسطينية خلال السبعينيات والثمانينيات؟ وما هو السبب الكامن وراء عدم اعتراف ألمانيا الغربية بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؟
- ما أثر الموقف العقائدي في التقارب بين ألمانيا الشرقية والعرب من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى؟ ما الدافع وراء عدم اعتراف ألمانيا الشرقية بالكيان الصهيوني ورفض دفع التعويضات إليه؟ هل تميزت سياسة ألمانيا الشرقية تجاه القضية الفلسطينية بالانتهازية؟
- ما هو أثر الوحدة الألمانية والمتغيرات على الساحة الدولية في الموقف الألماني تجاه القضية الفلسطينية؟ هل بقيت العلاقات الخاصة مع الكيان الصهيوني هي التي تحدد سياستها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني؟ ما هو السر الكامن وراء الدعم المالي اللامحدود للسلطة

الفلسطينية، والدور الدبلوماسي الألماني المباشر بين كل من السلطة الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني في فترة حكومة شرويدر؟ لماذا لم تعترف ألمانيا بحكومة حماس في عام ٢٠٠٦ برغم اعتراف العالم بديمقراطية الانتخابات التي أوصلتها إلى السلطة؟

وبناء على ما سبق، **تسعى هذه الدراسة** إلى بحث العوامل التي حددت السياسة الألمانية الخارجية نحو القضية الفلسطينيةمابين ١٩٤٩- ٢٠٠٨ في مراحلها التاريخية المختلفة، وأثر هذه السياسة على تطور العلاقات بين ألمانيا والدول العربية من جهة، وعلى علاقاتها مع ممثلي الشعب الفلسطيني من جهة أخرى. كما تركز على الثوابت والمتغيرات في الموقف الألماني تجاه الصراع العربي-الصهيوني. حيث لا يمكن فهم الموقف الألماني من القضية الفلسطينية بمعزل عن النتائج التي أدت إليها الحرب العالمية الثانية، وانقسام ألمانيا إلى دولتين متنافستين (ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية)، وتبعية كل منهما على التوالي للمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي. وذلك بالاعتماد على المصادر والمراجع والوثائق الألمانية وغير الألمانية ذات الصلة.

وتكمن **أهمية البحث** في كونه أول بحث أكاديمي يسعى إلى تعرف سياسة ألمانيا تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ١٩٤٩- ٢٠٠٨ من خلال الأبحاث الألمانية بخاصة. فرغم وزن ألمانيا السياسي والاقتصادي الكبير، لميتم التطرق إلى سياستها إلا باختصار شديد في سياق دراسة الأحداث التاريخية، وعلى أسس إيديولوجية محضةربطتها بسياسات القوى العظمى، ما جعلها في الكثير من الأحيان تفتقر إلى الدقة والموضوعية. ومن هنا تأمل الباحثة أن يسهم هذا البحث العلمي بتقديم ما هو جديد للمكتبة العربية والقارئ العربي.

وستعتمد هذه الدراسة على **منهج البحث العلمي التاريخي**، في استقراء المصادر المستخدمة في البحث، ونقد الوثائق وتحليلها. وقد غلب السرد التاريخي في الفصل الأول لأنّه يشكل الخلفية التاريخية للدراسة، والأسلوب التحليلي النقدي في الفصول الثلاث الأخرى من البحث، ومقارنة مواقف كل من الألمانيتين الغربية والشرقية من القضية الفلسطينية. وقد تعاملت الدراسة مع الأسئلة المطروحة

كوحدات تحليلية في إطارها التاريخي وتجسيداتها في الواقع، والتي تعود للتحديات المختلفة التي واجهت ألمانيا بعد أفول الحكم النازي وتقسيمها إلى دولتين، ألمانيا الغربية والشرقية، مع الأخذ بالحسبان الظروف الداخلية لكل من الدولتين إبان الحرب الباردة؛ والتغيرات الكبرى التي أحدثتها الوحدة الألمانية في عام ١٩٩٠ والدخول في الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة إلى الدراسات السابقة، فيلاحظ أن البحوث والدراسات الأكاديمية العربية والأجنبية التي تناولت سياسة كلٍ من الألمانيتين نحو القضية الفلسطينية، ثم موقف ألمانيا الموحدة منها تتسم بالندرة، ومنها:

١- كتاب علي محافظة (**العلاقات الألمانية – الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٨٤١- ١٩٤٥**)، وقد شكل هذا الكتاب مرجعاً مهماً في تغطية المدخل التاريخي للبحث الذي تم تناوله في الفصل الأول. ولكن ينتهي الكتاب عند الحرب العالمية الثانية، ولم يتطرق إلى المرحلة اللاحقة التي ستكون موضوع فصول الرسالة الأساسية.

٢- كتاب حسن مصطفى (**المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل– استنتاجات ودروس**)، ركز فيه الكاتب على العلاقات العسكرية بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني، وتحديداً صفقة الأسلحة الألمانية إلى الكيان الصهيوني التي كشف عنها في عام ١٩٦٤.

٣- كتاب عبد الرؤوف سنو (**ألمانيا والاسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**)، تناول في جانب منه "مبدأ هالشتاين" والتنافس بين الألمانيتين وتأثير ذلك على العلاقات الألمانية– العربية، لكنه اتخذ دولة "لبنان" أنموذجاً.

٤- كتاب (**النهوض - جمهورية ألمانيا الديمقراطية من ركام الحرب إلى عالم التكنولوجيا**) وهو مجموعة أبحاث لعدد من الباحثين نذكر منهم: عبدالله حنا، علي الصراف وفايز سارة. وقد تناولت أبحاثهم بناء دولة ألمانيا الشرقية والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي مرت به، وفي

جانب منه غطى بشكل عام علاقاتها مع الدول العربية، دون تغطية وافية لآثار وتداعيات تلك العلاقات على القضية الفلسطينية.

لقد واجه البحث العديد من الصعوبات كان أولها ندرة المصادر والمراجع في المكتبات العامة، بما فيها مكتبة الأسد وصعوبة الحصول عليها بسبب الروتين الهادر للوقت. مما يرتب على الباحث الانتظار لكي يحصل على الكتاب المنشود، بالإضافة إلى تحديد عدد الكتب المتاح للباحث الحصول عليها في اليوم الواحد. ولولا المنحة الدراسية الألمانية لمدة ستة أشهر والتي قدمتها مؤسسة الداد الألمانية في إطارالمشروع الأكاديمي للتعاون بين جامعتي دمشق وإرلانغن، ما كان لهذا البحث أن يرى النور.

أما الصعوبة الثانية، فتتمثل في أن البحث كُتب في البداية باللغة الإنكليزية بحكم أن معظم المصادر والمراجع التي اعتمدها كانت باللغة الإنكليزية، وأن الأستاذين المشرفين على الرسالة أحدهما ألماني، وكانت اللغة الإنكليزية هي اللغة المشتركة للقراءة لكليهما. وقد كان من المفروض تقديم البحث إلى جامعة دمشق باللغة الإنكليزية ومناقشته بها، ولكن بعد العودة من ألمانيا وانتهاء المدة المخصصة للمنحة، طلبت جامعة دمشق من الباحثين المشتركين في المشروع تقديم البحث باللغة العربية. فكان لا بد من مواجهة مشكلة الترجمة بعد مضي وقت لا يستهان به على كتابته باللغة الانكليزية. وبذلت الباحثة جهداً مضاعفاً في الترجمة وإعادة الصياغة.

وإن سد هذا البحث ثغرة في الدراسات المتعلقة بالسياسة الألمانية الخارجية نحو القضية الفلسطينية في مراحلها المختلفة، فإن فيه من النقص ما ترك أمره للمستقبل لإعادة النظر فيه، ولا يمكن لأي عمل أن يسلم من الملاحظات. فقد بذلت الباحثة قصارى جهدها للوصول إلى الحقيقة، وإن أخطأت فإنها ستعمل جاهدةً على تصويب الأخطاء في المستقبل.

وقد قُسِمَ البحث إلى أربعة فصول:

ركز **الفصل الأول** على إبراز أهمية فلسطين التاريخية بالنسبة إلى ألمانيا وتحديداً خلال القرن التاسع عشر. وتناول أوضاع اليهود في ألمانيا ووزنهم السياسي والاقتصادي ما بين نهاية القرن التاسع عشر وعهد جمهورية فايمر وأثر ذلك على المجتمع الألماني، وإسهامه في خلق المناخ الفكري العنصري الألماني ضد

اليهود. كما سلط الضوء على التعاون النازي- الصهيوني ودوره في تهجير اليهود إلى فلسطين وآثاره السلبية على الشعب الفلسطيني.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول سياسة ألمانيا الغربية تجاه القضية الفلسطينية، حيث سلط الضوء على كل من اتفاقية التعويضات وصفقة الأسلحة مع الكيان الصهيوني، وآثارهما على الجانب الفلسطيني. كما بحثَ في تداعيات كل من حربي حزيران ١٩٦٧ وتشرين الأول ١٩٧٣ على الموقف الألماني، إضافة إلى موقف ألمانيا الغربية من منظمة التحرير الفلسطينية.

ويبحث **الفصل الثالث** في سياسة ألمانيا الشرقية نحو القضية الفلسطينية، وموقفها من منظمة التحرير الفلسطينية. وأثر التنافس بين الألمانيتن على تمثيل الشعب الألماني، وسعي ألمانيا الشرقية إلى تمتين علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينيةمن أجل نيل الاعتراف الرسمي العربي بها، كما يبين موقف ألمانيا الشرقية السلبي من الكيان الصهيوني.

أما **الفصل الرابع** فيدرس التبدل في الموقف الألماني بعد الوحدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وموقف ألمانيا الاتحادية من عملية السلام، وانتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠ ومن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بخاصة. كما يتناول موقف الحكومة الألمانية بقيادة أنجيلا ميركل تجاه حكومة حماس.

وفي النهاية لا بد أن أشكر كل من الأساتذة العرب والألمان، الذين أرشدوني إلى البحث عن الحقيقة، وأخص بالشكر والعرفان الأستاذ الدكتور صباح كعدان الذي تابعني بعين المعلم الثاقبة على ما بذله من جهد ووقت في متابعة البحث، وتقديم الإرشادات والتوجيهات حتى في أثناء وجود الباحثة في ألمانيا.

كما تعبر الباحثة عن خالص شكرها إلى الأستاذ الدكتور توماس فيليب من جامعة فريدرك ألكسندر في مدينة إرلانغن في ألمانيا على ما قدمه من نصح وإرشاد ومساعدة أثناء إقامتها في ألمانيا وعلى ما أبداه من صبر معها، لاسيما أنها كانت المرة الأولى التي تكتب فيها باللغة الانكليزية.

كما إن الباحثة تخص بالشكر الدكتورة دلال الأرسوزي مديرة مشروع "وعي الذات ووعي الآخر في السياسة والتاريخ والثقافة" المشترك بين جامعتي دمشق

وإرلانغن، على مابذلته من جهود من أجل إنجاح هذا المشروع وما قدمته من رعاية للباحثين المشاركين فيه، ومساعدتهم في الحصول على منحة لمدة ستة أشهر من مؤسسة الداد لمتابعة البحثفي ألمانيا وما نجم عن ذلك من فائدة علمية كبيرة والحصول على مصادر البحث التي لم تكن لتتوفر لولا هذه المنحة.

وأيضاً الشكر الجزيل إلى مؤسسة الداد في دمشق للمنحة الدراسية، والشكر لكل العاملين بالمكتبات في دمشق وألمانيا على السواء، الذين وضعوا تحت تصرف الباحثة المصادر والمراجع القيمة التي أغنت البحث.

وهناك شكر خاص لأخي عصام الذي أمضى وقتاً لا يستهان به من أجل مساعدتي في تنضيد الكتاب، هذه المساعدة التي وفرت الكثير من وقتي وجهدي.

وطبعاً الشكر الخاص لكل الأصدقاء الذين قدموا لي السند والدعم والتشجيع الدائم، وخاصة للذين ساعدوني في الترجمة. والشكر الأخير هو لعائلتي التي شجعتني على السفر ومنحتني الثقة والدعم المستمر.

عبير الشيخ حيدر

٢٠١١/١٢/٢٤

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن السياسة الألمانية تجاه فلسطين ما بين القرن التاسع عشر وعام ١٩٤٥

لم يبدأ الصراع العربي - الصهيوني مع تأسيس دولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية في عام ١٩٤٨، بل في مرحلة مبكرة مع المحاولات الأولى للحركة الصهيونية لنقل اليهود إلى فلسطين من أجل تحقيق وطن قومي لهم على أرضها، والتي لم تتوقف منذ نشوء الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر حتى الإعلان عن قيام دولة الكيان الصهيوني فيها. وقد ترك هذا الصراع آثاره على سياسات القوى الدولية آنذاك، بما فيها ألمانيا.

أولاً - دور الإرساليات التبشيرية الألمانية الديني في فلسطين خلال القرن التاسع عشر

بدأ الاهتمام الألماني بالمشرق العربي عموماً، وبفلسطين بخاصَّة منذ بداية القرن التاسع عشر، وكان العهد القديم وكتابات المستشرقين هما الحافز الأساسي للبحث والمعرفة عن فلسطين. فقد ركز الكثير من الكتب والمؤلفات والخرائط على فلسطين وتحديداً الأماكن الأثرية والمقدسة فيها، وكان الرحالة أول المهتمين بتدوين أخبار رحلاتهم إلى المشرق العربي. فقد زار الرحالة الألماني بروفنه W.G.Browne مصر وسورية ما بين ١٧٩٢- ١٧٩٨ ونشر انطباعاته في برلين عام ١٨٠١ في كتاب بعنوان: "*رحلات في أفريقيا ومصر وسوريا ما بين*

١٧٨٩ - ١٧٩٢"[١]. وزار العالم زيتسن U.I.Seetzen فلسطين في عامي ١٨٠٦ و١٨٠٧، ونشر مدوناته في أربع مجلدات في برلين ما بين ١٨٥٤ - ١٨٥٩ بعنوان: *"رحلات في سوريا وفلسطين وفينيقية وبلاد شرق الأردن وبتراء العربية ومصر السفلى"*. كما قام الرحالة شوتز E.Q. Schutz بزيارة فلسطين في أربعينيات القرن التاسع عشر، ونشر كتابه في ميلهايم Muellheim في عام ١٨٥٢ بعنوان: *"رحلة في الأرض الطيبة"*[٢]. وثمَّة الكثير من الكتب التي ركزت على أهمية القدس والأماكن المقدسة فيها، مثل كتاب الرحالة فورر K. Furre الذي وصف رحلته إلى القدس بعنوان *"جولات في فلسطين"* المنشور في زوريخ في عام ١٨٦٥. وكتاب الرحالة بيتر شيج Peter Schegg الذي دون تفاصيل رحلته إلى فلسطين تحت عنوان *"مذكرات رحلة حاج إلى الأراضي المقدسة"* الصادر في ميونيخ في عام ١٨٦٧. كما نشرت العديد من الخرائط لفلسطين، فقد تولى كيبرت Kebert وضع أطلس بعنوان *"أطلس روبنسون في خمس مجلدات لفلسطين Atlas in fuenf Blatt Za Robinsons Paleaestina"* نشر في برلين ما بين ١٨٤٠-١٨٤١. وألف الجغرافي الألماني كارل ريتر Karl Ritter كتاباً في ستة مجلدات بعنوان *"الجغرافية المقارنة لشبه جزيرة سيناء وفلسطين وسورية"* نشر في برلين ما بين ١٨٤٨- ١٨٥٥. وفي مجالات أخرى، ألف توبلر T.Tobler كتاباً عن الحالة الصحية في القدس بعنوان *"تقرير عن الحالة الطبوغرافية الصحية للقدس"* نشر ببرلين عام ١٨٥٥[٣]. وهكذا كانت معظم الكتب والإصدارات تتحدث عن الأماكن المقدسة وجغرافية فلسطين، والأحوال الاجتماعية والصحية للناس فيها.

---

(١) محافظة، علي، **العلاقات الألمانية - الفلسطينية من إنشاء مطرانيه القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٨٤١ - ١٩٤٥**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٢١.

(٢) **المرجع السابق**، ص٢٢-٢٤.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٢٩-٣١.

وتجلى الاهتمام الألماني أيضاً بالناحية الدينية في فلسطين التي شهدت نشاطاً تبشيرياً مكثفاً منذ حكم محمد علي لبلاد الشام في عام ١٨٣١[١]. وقد تركز نشاط جميع المبشرين من كاثوليك وبروتستانت وإنجيليين ألمان على الشؤون الدينية والصحية والثقافية، وتم إنشاء الكثير من المؤسسات والمنشآت الخيرية من مستشفيات ودور للعجزة والمشردين واليتامى، ومدارس ودور عبادة: مثل *"أخوة القديسة كريشونا "St. Chrischona Missionhaous* التي أنشأها المبشر الألماني الأب شبتلر Spitteler في عام ١٨٤٦ في القدس. فقد ساهمت هذه الأخوية في بناء *"دار الأيتام السورية "Das Spittlersche Bruederhaus* في القدس عام ١٨٦٠. كما قامت الإرسالية التبشيرية الإنجيلية الألمانية ببناء مأوى للمجذومين في القدس في عام ١٨٦٧، وأنشأت مشفىً للأطفال في القدس أيضاً عام ١٨٧٢[٢]. برغم الدور الذي لعبته القنصلية البروسية في القدس التي أنشئت عام ١٨٤٢ في دعم نشاط الجمعيات البروتستانتية بمختلف الشؤون الثقافية والصحية

---

(١) منذ بداية الحملة المصرية على بلاد الشام في عام ١٨٣١، أصدر قائدالحملة إبراهيم باشا في عام ١٨٣٢، بياناً إلى السلطات الدينية والمدنية في فلسطين يطلب منها رفع القيود عن المسيحيين واليهود المقيمين في البلاد والزوار الأجانب. حيث ألغيت الرسوم المفروضة على الحجاج المسيحيين للقبر المقدس في القدس، وقد اجتذب التسامح الديني والاستقرار الداخلي الكثير من التجار ورجال الدين والرحالة الأوروبيين لزيارة كل من فلسطين وسورية. وتوافق ذلك مع بدء استقرار الإرساليات التبشيرية المسيحية وازدياد نشاطها في سوريا والأماكن المقدسة. راجع: أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص.٩٨-١٠٢.

(٢) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص٥٠ - ٦٨.

والدينية[1]، فإن الدور الأساس للحضور الألماني القوي في الأراضي المقدسة يعود إلىجهود شخصية قام بها المبشرون الألمان من بروتستانت وكاثوليك وغيرهم.

كما طرحت في تلك الفترة بعض المشاريع، ولاسيما مع تضعضع الدولة العثمانية وظهور ما سمي حينها "المسألة الشرقية"[2]، التي لا تخلو من أهداف سياسية ترمي إلى بسط السيطرة البروسية على الأماكن المقدسة. ففي عام ١٨٤١ طرحت الحكومة البروسية مشروع "هيلموت فون مولتكه"[3] الذي أطلق عليه اسم "ألمانيا وفلسطين"، طالب بجعل فلسطين مركزاً للحضارة الأوروبية ونموذجاً للتنمية الاقتصادية، وهدف بشكل غير مباشر إلى منع أي اتصال بين سوريا ومصر[4] ولكنه رُفض من جميع البلدان الأوروبية آنذاك، لأن في ذلك تهديداً لمصالحها المختلفة في أراضي الدولة العثمانية[10]. وفي عام ١٩٤١

---

(١) الوعري، نائلة، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٤٠ - ١٩١٤**، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٦٢.

(٢) تشمل المسألة الشرقية كل المشكلات التي ارتبطت بانهيار السلطنة العثمانية داخلياً وثورات الشعوب المحكومة منها،واخيراً تضارب المصالح الأوروبية وتشابكها مع الدولة العثمانية وتدخل هذه الدول في عملية الانهيار العثماني. لمزيد من المعلومات راجع: عبد الرؤوف سنو: **المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ١٨٤١-١٩٠١**، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٧، ص ١٣.

(٣) هيلموت فون مولتكه، ولد في مقاطعة مكلينبورغ في ١٨٠٠/١٠/٢٦، وفي عام ١٨١٩ أصبح ضابطاً في الجيش الدانمركي، وبعد سنتين باشر مولتكه عمله العسكري في الجيش البروسي، وارتقى سلم الشهرة. التقى السلطان العثماني محمود الثاني في ١٨٣٥، وبناءً على طلب منه، عمل مولتكه على تنظيم وتدريب وتسليح الجيش العثماني، وكان أول من رسم خريطة لمدينة اسطنبول.

First World War, **http://www.firstworldwar.com/bio/moltke.htm**

(٤) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ٩٧.

(٥) **المرجع السابق**، ص ٩٨.

أثمرت محاولات الملك فريدريك وليم الرابع للحصول على امتيازات خاصة لبروسيا في الدولة العثمانية، في إقامة مطرانية انكليزية- بروسية مشتركة في القدس، بحجة حماية المسيحيين البروتستانت في الأراضي المقدسة. وقد أثارت تلك المطرانية شكوكاً لدى الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وروسيا، خوفاً من فرار بعض الكاثوليك من الحماية الفرنسية والأرثوذكسيين من الحماية الروسية الى الكنيسة الانجيلية[١]. كما لاقت معارضة داخلية في بروسيا. فقد رأى فريق من علماء اللاهوت الألمان في وضع جماعات بروتستانتية ألمانية في فلسطين تحت قيادة مطران أنجيلكاني عملاً مسيئاً لهم[٢]. ومع هذا استمرت الجهود البريطانية والألمانية وحصلت ألمانيا في عام ١٨٤٦ على مرسوم لصالح الكنيسة البروتستانتية ساواها بغيرها من الكنائس الأخرى في المشرق العربي.

ولم يتوقف تشجيع القناصل الألمان للمبشرين الألمان على إقامة مستعمرات ألمانية في فلسطين، وتجسد ذلك بشكل خاص في نشاط "جمعية *الهيكل الألمانية* DeutschenTempler" *Gesellschaft der* التي تأسست في عام ١٨٦٨[٣]. ورغم نجاحها في بناء مستوطنات لها في حيفا ويافا بدعم من

---

(١) سنو، عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص ٣٠.

(٢) سنو، عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص ٣٢.

(٣) جمعية الهيكل الألمانية، تعود بداياتها إلى حركة الأتقياء التي ظهرت في ألمانيا في القرن السابع عشر، كحركة إصلاحية في الكنيسة الإنجيلية، واعتمد أعضاؤها على القراءة الفردية للكتاب المقدس، والحصول على الإيمان كتجربة شخصية، آمنوا بالحاجة للذهاب إلى فلسطين لإعادة بناء مملكة الله، وشجعوا المسيحيين الألمان على الهجرة إلى فلسطين مابين ١٨٦٨-١٩١٩ وبنوا ٩ مستوطنات، ووصل عدد الألمان في فلسطين نحو ٢٠٠٠ شخص في بداية القرن العشرين، ولكن تلك المستعمرات تلاشت بعد عام ١٩١٨. لمزيد من المعلومات راجع: علي محافظة، **المرجع السابق**، ص ١٠٠-١٠٦.

القنصل الألماني الهر زيفوس Mr.Zepbos، فقد بقي تأثيرها في فلسطين محدوداً[1]، بسبب ضعف تواصل العرب مع المبشرين الألمان، وفشلهم في الحصول على اعتراف عثماني بوجودهم في فلسطين[2]. إضافة إلى عدم استجابة الإمبراطور الألماني وليم الثاني لطلب المستوطنين الألمان في الحصول على دعم رسمي لمستوطناتهم في فلسطين، إذ اعتبرهم مجرد مغامرين[3]. وبذلك اقتصر نشاطهم على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وبناء المدارس ودور العبادة.

هكذا حتى سبعينيات القرن التاسع عشر اتسم النشاط الألماني في فلسطين بالطابع الديني، الذي تجلى في حماية الحجاج والرعايا الألمان ودعم نشاط الإرساليات التبشيرية، لأن بروسيا لم تكن لها في تلك الفترة أطماع استعمارية في أي من الولايات العربية، بسبب ضعف ألمانيا السياسي والاقتصادي والعسكري الناجم عن انقسامها إلى دويلات[4].

لكن بعد توحيد ألمانيا على يد بسمارك Mr.Besmark في عام ١٨٧١، سعت ألمانيا كباقي الدول الأوروبية الأخرى لبناء إمبراطوريتها والحصول على "مكان تحت الشمس Platzan der Sonne" بسبب حاجتها إلى تسويق منتجاتها والحصول على المواد الخام اللازمة لصناعاتها. فدخلت ألمانيا حلبة المنافسة مع الدول الأوربية الأخرى تحت عنوان "التوجه نحو الشرق DrangnachOsten". وعزز القيصر وليم الثاني الوجود الألماني في الدولة العثمانية من خلال تعميق العلاقات الاقتصادية والعسكرية معها، حيث تعاظم

---

(١) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ١٠٧.

(٢) الوعري، نائلة، **المرجع السابق**، ص ١٦٩.

(٣) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ١٢٥-١٢٦.

(٤) سنو، عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص٢٣٧.

النفوذ الألماني في الدولة العثمانية من خلال تقديم القروض ومد السكك الحديدية[١]. وظل الحفاظ على العلاقات الاقتصادية المميزة مع الدولة العثمانية أساس توجه ألمانيا نحو الشرق. وعلى رغم أهمية زيارة الإمبراطور وليم الثاني الشهيرة إلى القدس في عام ١٨٩٨[٢] التي رمزت للتحالف التاريخي بين ألمانيا والسلطنة العثمانية، فقد هدفت في النهاية إلى تدعيم النفوذ الاقتصادي الألماني في الدولة العثمانية، وأدت إلى تأسيس "بنك فلسطين الألماني Deutsche Palestina Bank" في مدينة القدس، وإنشاء فروع له في باقي المدن الفلسطينية[٣]. ولهذا رفض الإمبراطور وليم الثاني طلب تيودور هرتزل الحصول على تصريح يدعم هدف اليهود الرامي إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، تجنباً لإثارة غضب السلطان العثماني وما قد ينجم عن ذلك من تأثير على مصالح ألمانيا الاقتصادية في الدولة العثمانية، بالإضافة إلى عدم قناعته بقدرة الحركة الصهيوينة على الاستيطان في فلسطين[٤].

وبعد توحيد الإمبراطورية الألمانية، أضفت على مصالحها الاقتصادية في الدولة العثمانية أهمية خاصة على فلسطين تعدت الأهمية الدينية، وأصبح الحفاظ على تلك المصالح في المشرق هو الموجه الأساسي للسياسة الخارجية الألمانية نحو المنطقة.

---

(١) سنو، عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص٢٦٦.

(٢) الوعري، **المرجع السابق**، ص ١٧٠.

(٣) من المكاسب الاقتصادية التي حققتها الرحلة الحصول على امتياز لبناء مرفأ في حيدر باشا، وتمتين العلاقات التجارية مع الشركات الألمانية الكبرى، وامتياز كابل بين كونستنزا واسطنبول، ومد خطد حديد الأناضول إلى بغداد ما يؤدي إلى استغلال أكبر لآسيا الصغرى. لمزيد من المعلومات راجع:عبد الرؤوف سنو، ١٩٨٧، ص ٢٦٠-٢٧٥.

(٤) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ١٧٨.

ثانياً - المناخ الفكري المناهض لليهود في ألمانيا مابين سبعينيات القرن التاسع عشر - بداية القرن العشرين.

منذ النصف الأخير للقرن التاسع عشر، قام العديد من المفكرين الألمان بنشاط كبير في نشر الفكر الرومانسي العنصري، وتشجيع اليهودعلى الهجـرة إلى فلسطين والاستيطان فيها[١]. فإذا ما عدنا إلى وضع اليهود في ألمانيا آنذاك، نجد أن اليهود الألمان شكلوا المجموعة الأكبر والأكثر غنى وشهرة مقارنة مع أقرانهم اليهود في البلدان الأوروبية الأخرى. ففي الوقت الذي عانى فيه اليهود في تلك البلدان من الاضطهاد بخاصةٍ في شرق أوروبا، كان معظم اليهود الألمان يمثلون طليعة الطبقة الوسطى المتعلمة والفاعلة مالياً وسياسياً واجتماعياً، وازداد نفوذهم تدريجياً مستفيدين من دعم سلطة المال لهم[٢]. ففي مجال البنوك امتلك اليهود في برلين وحدها ٣٠ مصرفاً من أصل ٥٢ مؤسسة مصرفية. وعندما تأسست أول بورصة في برلين كان خمسة من

---

(١) تعود بدايات الفكر الرومانسي إلى القرن الثامن عشر. يذكر الدكتور عبد الوهاب المسيري: أن أهم التطورات الفكرية من منظور الفكر الصهيوني، هو ظهور الفكر الألماني الرومانسي الذي طرح فكرة الفولك volk أي الشعب العضوي، ومن ثم فان الانتماء القومي لم يعد مسألة إيمان أو اختيار، وإنما هو رابطة كلية عضوية، تكاد تكون بيولوجية، بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، والتربة التي تقيم عليها هذه الجماعة، وقد بدأت هذه الأفكار في الانتشار بين المسيحيين أولاً، ما أطلق عليه في تلك الفترة (صهيونية ثقافية غير يهودية) ثم انتقلت إلى اليهود. لمزيد من المعلومات راجع: عبد الوهاب المسيري، "الصهيونية"، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس (دراسات في القضية الفلسطينية)، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٣١-٣٦١.

(٢) HERTZ، Deborah, **Jewish High Society in Old Regime Berlin**, Syracuse UniversityPress, New York, 2005, p. 36.

أصل تسعة من الموقعين على جداول الأسعار من اليهود[1]. وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر، كان عدد الشركات اليهودية ١٦ شركة من أصل ٢٥ شركة كبرى. وكان اليهود يشكلون نسبة الثلث أو الربع بين المؤسسين في بعض الشركات. وبذلك احتل اليهود مركز الصدارة في معظم مجالات التجارة والصناعة[2]. وحتى في مجال الثقافة، كان أثر اليهود لا يستهان به في تيار الأدب الألماني الذي تشكل في عشرينيات القرن التاسع عشر وعرف باسم "ألمانيا الفتاة"، وكان كل من "هنريشهاينه"، و"لودفيج بيرنه" من أبرز ممثلي شخصيات ذلك التيار[3]. كما كان لهم دورٌ بارزٌ في الصحافة تمثل في إنشاء العديد من الصحف الألمانية، مثل صحيفة *"فرانكفور ت رتسايتونغ"* (صحيفة فرانكفورت) التي تعد إحدى أكبر الصحف الألمانية نفوذاً. فقد أسسها المصرفي اليهودي "روزنتال" في خمسينيات القرن التاسع عشر على شكل صحيفة *"نشرة الأعمال"*، ومن ثم غيَّر مصرفي يهودي آخر "ليوبولدزونيمان" اسمها إلى *"جريدة الأعمال الفرانكفورتية"*. ليصبح منذ العام ١٨٦٦ اسمها *"جريدة فرانكفورت"*. وفي عام ١٨٧٧ تأسست صحيفة *"برلينرتسايتونغ"* على يد رجل أعمال يهودي اسمه "أولشتاين"[4]. وقد أثار هذا النفوذ المتزايد لليهود في الثقافة والصحافة والاقتصاد المخاوف الألمانية في تلك الفترة، كما زاد تدريجياً من حدة العداء ضد اليهود التي انعكست في الكتابات الفكرية للعديد من المفكرين والسياسيين الألمان.

---

(١) *Ibid.*, p. 40.

(٢) شفريفتش، ايفر،**لغز عمره ثلاثة آلاف عام، تاريخ اليهود من منظور روسيا المعاصرة**، ترجمة: نوفل نيوف، وعادل اسماعيل، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠، ص ١٦٢.

(٣) **المرجع السابق**، ص١٥٤.

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٦١.

ففي عام ١٨٦٢ نشر موشي هس Moshe Hess كتابه *"روما والقدس"*. كان هس واحداً من أوائل وأهم الألمان المناصرين للصهيونية السياسية، ومن مناهضي فكرة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، كحل للمسألة اليهودية في أوروبا موضحاً رأيه على النحو التالي: *"يتوجب على المجتمع الدولي الراهن أن يشجع على تأسيس بناء مستعمرات يهودية مباشرة بين قناة السويس وضفاف نهر الأردن. فالمثابرة على هذا سيؤدي إلى حل مشكلة اليهود التي هي بالأساس عرقية، والتي لا يمكن حلها بمنحهم الحرية فقط"*[١]. واستنكر الصهيوني الألماني "ريتشارد ليشتهايم" أن تكون الصهيونية مجرد منظمة، بل أصر على أنها "حركة *لإثارة الروح وإنعاش الطاقات اليهودية للمشاركة في استعمار فلسطين، وليس من أجل تحرير عدد من اليهود من الغيتو، وإنما لتمهيد الطريق لاسترداد البنية الحيوية للشعب Volksorganismus الذي نحن أنفسنا ننتمي إليه*"[٢].

فالنظرة إلى اليهود على أنهم يشكلون "شعباً عضوياً Volk"، تعود جذوره إلى أرض فلسطين، وليس مجرد أقلية دينية فقط[٣]، هي نفسها التي عززت الشعور بأن هؤلاء اليهود يشكلون عنصراً غريباً يجب نبذه من المجتمع الألماني. وقد تبنى هذه النظرةالعديد من المفكرين المعادين للسامية

---

(١) HESS, Moses, Rom und Jerusalem, philosophical library,New York, 1958, p. 58.

(٢) POPPEL, Stephen M., Zionism in Germany 1897-1933, the shaping of a Jewish Identity, the Jewish Publication Society of America, Philadelphia, 1977, p.128.

(٣) لقد تحكمت فكرة الشعب العضوي في معظم مؤلفات المفكرين الألمان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وتتسم الأشكال الثقافية والاجتماعية المختلفة التي تسود بين أعضاء هذه الجماعة العضوية حسب رؤية هؤلاء المفكرين، بأنها فريدة تعبر عن عبقرية الجماعة. وقد تحكمت هذه الفكرة بإدراك الإنسان الغربي لكل المجموعات البشرية، بما في ذلك اليهود، فأصبح هناك "شعب عضوي ألماني" و"شعب عضوي انكليزي"، "شعب عضوي يهودي" وكل منها مترابط ترابطاً عضوياً ويضرب بجذوره في تربته. راجع: عبد الوهاب المسيري، الصهيونية، **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد السادس، ص ٢٣٨.

والقوميين الألمان خلال القرن التاسع عشر، مثل جوهـان غوتليـب فيختـه Johann Gottlieb Fichte الذي حذر من شرور تحـرر اليهـود علـى روح الوطنية الألمانية، واقترح نقلهم إلى فلسطين [١]، وهاينريش كلاس Heinrich Class صاحب فكرة "العصبة الألمانية" الذي شجع هجرة اليهود إلى فلـسطين، وآخـرون أمثـال لودفيغفولتمـان Ludwig Woltmann المتخـصص فـي الانتروبولوجيا السياسية، الذي اعتنق فكرة النقاء العرقي والتفوق الجرمـاني، وأيد هدف الصهيونية في إنشاء وطن مستقل. وبقي هذا التيار حياً في ألمانيـا طوال الحرب العالمية الأولى وخلال جمهورية فايمـار، وكـان الـسياسيون المحافظون الألمان أكثر من أيد فكرة نقل اليهود من ألمانيا إلى فلسطين[٢].

فقد مارس المحافظون الألمان سياسة التمييز العنصري ضـد اليهـود المعمدين بخاصةٍ خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، عندما احتـدت الأزمـة الداخلية ما بين العلمانيين وأنصار الكنيسة الكاثوليكيـة، مـا سـمي حينـذاك بالصراع الثقافي Kulturkamp[٣] ضد الكاثوليك لمصلحة العلمانيين، فقد اتُهِمَ الكاثوليك بالولاء المزدوج لألمانيا والكنيسة الكاثوليكية[٤].

---

(١) -POPPEL,op. cit., p. 130.

(٢) Ibid., p. 131

(٣) يشير مصطلح الصراع الثقافي إلى السياسات الألمانية التي اتبعها بسمارك مستشار الإمبراطورية الألمانية مابين ١٨٧١ - ١٨٧٨ والتي اتصفت بالعلمانية للحد من نفوذ الكنيسة الرومانية الكاثوليكية المدعومة من فرنسا. واعتبرت هذه السياسات كنتيجة للحرب البروسية- الفرنسية. فعمد بسمارك البروتستانتي إلى علمنة الإمبراطورية والحد من نفوذ الكنيسة السياسي والاجتماعي. فتم ملاحقة رجال الدين الكاثوليك وحبسهم ونقلهم من مراكزهم وإبعادهم خارج ألمانيا، بالإضافة إلى كل المعمدين فيها. وكان اليهود في تلك الفترة يتعمدون في الكنيسة كمظهر من مظاهر الاندماج وتخفيف التمييز ضدهم. لمزيد من المعلومات راجع: علي محافظة، **المرجع السابق**، ص ٧١-٧٢.

(٤) HELMSTADTER, RichardJ.,Freedom and religion in the nineteenth century,Stanford Univ. Press,1977, p. 19.

والواقع أن الأفكار العنصرية عملت على زيادة الحواجز النفسية والاجتماعية والثقافية بين اليهود والشعب الألماني. فقد استخدم مصطلح "معاداة السامية der Anti- "Semitismus لأول مرة في كتابات وليم مار Wilhelm Marr في عام ١٨٧٩ الذي أسس *"العصبة المناهضة للسامية"* في برلين، التي عكست التهديد المتمثل في نفوذ اليهود وثقافتهم داخل المجتمع الألماني. وفي العام نفسه، كتب هينريش فون ترايتشكهHeinrich Von Treitschke وهو أستاذ ألماني، مقالاً بعنوان *"كلمة واحدة عن اليهود"*، حلل فيه "القاعدة العلمية" لمعاداة السامية، اعتبر فيها اليهود عنصراً غريباً ليس لديهم القدرة على الاندماج في المجتمع الألماني، كما حذر من تزايد الهجرة اليهودية من روسيا إلى ألمانيا[(١)].

وقد روج العديد من الكتاب والمفكرين الألمان لتلك الأفكار العنصرية و"معاداة السامية". ففي عام ١٨٩١ نشر أستاذ القانون في جامعة كولون، ماكس بودنهايمر Max Bodenheimer كتاباً بعنوان *"ما يجب القيام به مع اليهود الروس Wohinmit den "Russischen Jueden*،

---

(١) مع تعرض اليهود في روسيا لموجة من الإرهاب والمذابح في أعقاب محاولة اغتيال القيصر الروسي اسكندر الثاني في شهر آذار/مارس ١٨٨١، أخذ الألوف منهم يهاجرون إلى ألمانيا والنمسا. واستمر هذا السيل من المهاجرين حتى بداية الحرب العالمية الأولى، في وقت كان يعاني فيه اليهود في ألمانيا من انخفاض في عدد المواليد. راجع: محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص: ١٣٨-١٣٩. فقد زاد عدد اليهود في ألمانيا بشكل ملحوظ: كان عدد اليهود في ألمانيا في عام ١٨٨٠ نحو ٥٦٢,٦١٢. ليرتفع في عام ١٩٠٠ إلى نحو ٥٨٦,٨٣٣ ثم إلى ما يقرب من ٦١٥,٠٢١ في عام ١٩١٠. انظر الشكل (١).

اقترح فيه نقل اليهود من روسيا للاستيطان في فلسطين وسوريا. وفي العام نفسه، أسس بودنهايمر *"الرابطة الوطنية ليهود كولن National Juedische "Vereinigung Koeln*. وفي عام ١٨٩٧ نُشِرت أفكارها التي عرَّفت اليهود مجموعة قومية واحدة لها تاريخ مشترك، واقترحت عليهم الهجرة إلى فلسطين من أجل إقامة دولة يهودية كحل جذري لمشكلتهم(١).

من ناحية أخرى، رفض اليهود هذا العداء المتنامي، وقابلوه بتأسيس العديد من الجمعيات اليهودية الألمانية، التي أكدت على اندماج اليهود في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها بخاصةٍ في ألمانيا، ورفضهم لكل الدعوات التي تحضهم على الهجرة خارج بلدانهم. وتأسست بين ١٨٨٢-١٨٨٩ تأسست جمعية *"لوغن بني - بيرث Bnei–Birth Logen"* في برلين، وجمعية الطلبة *"فيدرينا Viadrina"*. وأسس الطالب اليهودي، هينريش لوف Heinrich Loewe جمعية *"إسرائيل الفتاة Jung-Israel"* و*"جمعية العلماء اليهود الروس"* في برلين في عام ١٨٨٩، وكان الهدف الأساسي لهذه الجمعيات والروابط الطلابية العلمية دمج اليهود في المجتمع الألماني(٢). ولعل أهم ما يوضح تمسك اليهود الألمان بانتمائهم إلى وطنهم ألمانيا والتأكيد على اندماجهم فيه، هو رفضهم لعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة ميونيخ في عام ١٨٩٧.

---

(١) *Ibid*., pp. 133-134.

(٢) *Ibid*., p. 145.

الشكل رقم (١)

[Table]: Jewish population in Germany, 1871-1969		
[[with Pommern, Silesia, Prussia]]	512,158	1871
"	562,612	1880
"	567,884	1890
"	586,833	1900
"	615,021	1910
[[without Eastern Prussia, without Polish corridor]]	564,379	1925
Jews defined by religion	503,000[1]	1933
Jews defined by Nuremberg law [[with Austria and Sudeten]]	234,000[2]	1939
[[with Austria, Sudeten, and Polish corridor]]	164,000	1941
[[with Austria, Sudeten, and Polish corridor]]	51,000	1942
[[with Austria, Sudeten, and Polish corridor]]	31,910	1943
[[with Austria, Sudeten, and Polish corridor]]	14,574	1944
Estimated number includes displaced persons [[without Austria, Sudeten, Pommern, Silesia, Prussia]]	156,705[3]	1946
Estimated number includes displaced persons [[without Austria, Sudeten, Pommern, Silesia, Prussia]]	153,000[3]	1948
Estimated number includes displaced persons [[without Austria, Sudeten, Pommern, Silesia, Prussia]]	55,000[3]	1949
"	23,000	1952
"	30,000	1957
"	31,000	1964
"	30,000	1969

المصدر: **Encyclopaedia Judaica,** Vol. 7, 1971, col. 481.

الترجمة العربية/ الشكل رقم (١)

عدد اليهود في ألمانيا ما بين ١٨٧١- ١٩٦٩		
1871	512,158	يهود ألمانيا في بوميرن، سيليسيا،بروسيا
1880	562,612	"
1890	567,884	"
1900	586,833	"
1910	615,021	"
1925	564,379	يهود ألمانيا بدون غرب بروسيا والممر البولندي
1933	503,000[1]	عدد اليهود في ألمانيا تبعاً للدين
1939	234,000[2]	عدد اليهودفي ألمانيا بواسطة قانون نورمبرغ (مع النمسا والسوديت)
1941	164,000	عدد اليهود في ألمانيا مع النمسا، السوديت، والممر البولندي
1942	51,000	عدد اليهود في ألمانيا مع النمسا، السوديت، والممر البولندي
1943	31,910	عدد اليهود في ألمانيا مع النمسا، السوديت، والممر البولندي
1944	14,574	عدد اليهود في ألمانيا مع النمسا، السوديت، والممر البولندي
1946	156,705[3]	العدد التقديري يشمل المشردين اليهود في ألمانيا (بدون النمسا، السوديت، بوميرين، سيليسيا، روسيا)
1948	153,000[3]	العدد التقديري يشمل المشردين اليهود في ألمانيا (بدون النمسا، السوديت، بوميرين، سيليسيا، روسيا)
1949	55,000[3]	العدد التقديري يشمل المشردين اليهود في ألمانيا(بدون النمسا، السوديت، بوميرين، سيليسيا، روسيا)
1952	23,000	"
1957	30,000	"
1964	31,000	"
1969	30,000	"

المصدر: الموسوعة اليهودية، المجلد ٧، ١٩٧١، العمود ٤٨١.

حين احتج الحاخامات الألمان على عقد المؤتمر فـــي ألمانيـــا، لأنهـــم اعتقدوا بأن الصهاينة منقادون من قبل "اللاساميين" القائلين بأن اليهـــود غيـــر قابلين للانصهار وبأنهم جسم غريب في المجتمع الألماني، مما أجبر الصهاينة حينها على عقد هذا المؤتمر في مدينة بال(١).

وبرغم تأسيس هنريخ لو Heinrich Lou منظمة صهيونية في برلين في عام ١٨٩٧، حيث تقيم أكبر نسبة من اليهود فيها، وإصدارها نشرة أســبوعية باسم *"الأنباء اليهودية"* ومطالبتها اليهود بالامتناع عن الدعوة لنيــل الحقــوق المدنية في ألمانيا وتشجيعهم باستمرار على الهجرة إلى فلسطين (٢)، فقد فشلت المنظمة في إقناع اليهود الألمان بالانضمام إليهاأو بـــالهجرة إلـــى فلـــسطين. واستمر موقف اليهود الألمان معارضاً للفكر الصهيوني حتـــى بعـــد انعقـــاد المؤتمر التاسع للحركة الصهيونية للمرة الأولى في هـــامبورغ عـــام ١٩٠٩. وبرغم الدور الذي لعبه الصهيوني الألماني كورت بلومنفلدKurt Blimenfeld في إصدار أول قرار للمنظمة الصهيونية الألمانية في عام ١٩١٠ الذي عرّف الصهيونية حركة قومية تترجم نفسها بالهجرة إلى فلـــسطين "كـــوطن اليهـــود القومي"، ودوره أيضاً في صدور قرار "بوزن Posen" في عام ١٩١٢ الـــذي أكّد أنه من واجب كل صهيوني، ولاسيما الذين يتمتعون باستقلال اقتـــصادي، أن يجعل الهجرة جزءاً عضوياً من برنامج حياته(٣)، وفي تشكيل هذا القـــرار

---

(١) NICOSIA, Francis R.,**The Third Reich and the Palestine Question**, University of Taxes Press,London, 1985, p. 20.

(٢) جزماتي، نذير، **الامتداد العالمي للصهيونية وإسرائيل** (دراسة موسوعية في التواجد التاريخي لليهود في كل بلد من بلدان العالم، وفي نشوء التنظيمات الصهيونية، وعلاقة هذه البلدان، وعلاقة مؤسساتها المحلية والعاملة بالصهيونية وإسرائيل)، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٩٠، ص ٦٩-٧٠.

(٣) المسيري، عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص ٢٨٧-٢٨٨.

الإطار العقائدي للصهيونية الألمانية، فقد استمر فشل جهود الصهاينة في التأثير على اليهود المندمجين في المجتمع الألماني، حيث يوضح بوبيل في كتابه "*الصهيونية في ألمانيا*" أن عدد اليهود الألمان المنتمين إلى الحركة الصهيونية بقي قليلاً في تلك الفترة: "*في حين أن* عدد السكان *اليهود في ألمانيا قارب من* ٥٠٠٠٠٠ نسمة، *فإن* عدد *اليهود الألمان الأعضاء في المنظمة الصهيونية الألمانية لم* يتجاوز ٩٠٠٠ عضواً *قبل الحرب العالمية الأولى، ليرتفع إلى* نحو ٣٣٠٠٠ عضو *في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وعام* ١٩٣٣"(١).

وبرغم المناخ الفكري المعادي لليهود ونشاطات الحركة الصهيونية لإقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين وأن إقامتهم في ألمانيا مؤقتة، فقد اقتصر تأثير هذه الحركة على أوساط المثقفين وبخاصة بين المهاجرين الروس، وبقيت الحركة الصهيونية معزولة عن جمهور اليهود الألمان حتى عام ١٩٣٣.

ثالثاً - فشل جهود المنظمة الصهيونية الألمانية إبان جمهورية فايمار (١٩١٨ - ١٩٣٣)

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية الألمانية، وإبان السنوات الأولى من قيام جمهورية فايمار Weimar، واصل اليهود الألمان الدفاع عن وجودهم في ألمانيا واستمرت مساهماتهم في الحركة الصهيونية ضعيفة. ففي ما بين ١٩٢٥ - ١٩٢٦ احتل اليهود الألمان المرتبة الرابعة بين يهود العالم في الانضمام إلى المنظمة الصهيونية، كما يوضح الجدول التالي(٢):

---

(١) - POPPEL, Stephen M.,*op. cit.*, p. 33.

(٢) Lichtheim, R., Die Geschichte des DeutschenZionismus, Jerusalem: R. Mass, 1954, p. 244.

اليهود الامريكان	اليهود البولنديين	يهود جنوب أفريقيا	اليهود الألمان
٩٢٤٧	٤٢٤٧	١٣٦٣	١٠٦٨

بالإضافة إلى احتلال اليهود الألمان المرتبة الخامسة في دعم صـــندوق الاستيطان اليهودي ما بين ١٩٢٥ - ١٩٢٧، كما يظهر ذلــك مــن الجــدول التالي[١] :

السنة	مساهمة اليهود الأمريكان	مساهمة اليهود البريطانيين	مساهمة يهود جنوب أفريقيا	مساهمة يهود كندا	مساهمة اليهود الألمان
١٩٢٥-١٩٢٧	٦١٥٣٥٨	٨٠٩٦٨	٧٧٨٥٨	٥١٨٩٩	٤٨٧٢٣

فلم تكن فلسطين تعني شيئاً بالنسبة لليهود الألمان الــذين نــالوا حــق المساواة مع غيرهم من الألمان، بموجب دستور جمهورية فايمار الــذي أكــد على حرية الدين والمعتقد والفصل المطلق ما بين المواطنة والمعتقد الديني[٢].

وكانت السمة البارزة في تلك الفترة الاستقطاب الحــاد بــين تيــارين فكريين سادا المجتمع الألماني. أولهما التيار الذي مثله اليهود المندمجون فــي مجالات الحياة كلها في المجتمع الألماني، والذين رفضوا أيّة دعوات إقصائهم من الدولة. وأما التيار الثاني فقد مثلته مختلف المنظمات والأحزاب الــسياسية المناهضة للسامية[٣]. فالحرية التي تمتع بها اليهــود فــي ظــل الجمهوريــة الفايمرية فتحت أمــامهم مجــالات الحيــاة كلهــا الــسياسية والاقتــصادية والاجتماعية، وشغل الكثير من الضباط والمثقفين اليهود مناصب مهمــة فــي الحياة السياسية الألمانية، نوابــاً فــي البرلمــان عــن الحــزب الاشــتراكي

---

(١) *Ibid.*, p. 245.

(٢) NIEWYK, DonaldL., **The Jews in Weimar Germany**, Louisiana State University Press, 1980, p. 8.

(٣) *Ibid.*, p. 9.

الديمقراطي والحزب الشيوعي، وفي الصحافة وأعضاء في الأحـــزاب علـــى اختلافها طوال سنوات الجمهورية الفايمرية[١]. كما شغل عددٌ منهم مناصـــب مهمة في أول حكومة ألمانية تشكلت بعد ثورة تشرين الثـــاني/نـــوفمبر ١٩١٨ وانتقال السلطة الى الاشتراكيين الديمقراطيين[٢].فقد انتخب "ايبـــرت" رئيـــساً لجمهورية فايمار بعد إقرار الدســـتور فـــي العـــام ١٩١٨، وأصـــبح أوتـــو لاندسبيرغ Otto Landsberg عضواً في الجمعية الوطنية للجمهورية الفايمرية في عام ١٩١٩، ثم شغل في العام نفسه منصب وزيرالعدل. وكانـــت رئاســـة الحكومة بقيادة "شايدمان". وترأس الحكومة الثوريـــة فـــي ميـــونيخ المفكـــر اليهودي كورت آيزنر Kurt Eisner، وتولى أحد البارزين منهم وهـــو فـــالتر راتيناو Walther Rathenau منصب وزير إعادة الإعمار، وأصـــبح وزيـــراً للخارجية في عام ١٩٢٢[٣]. وأسهم وجود اليهود في السلطة الألمانيـــة فـــي السماح لمئات آلاف اليهود بالانتقال من مناطق أوروبا الشرقية إلى ألمانيـــا، وبرغم ما كانت تعانيه ألمانيا من مجاعة وسوء أوضاع اقتـــصادية وفقـــدان معظم الألمان لمنازلهم بسبب تبعات معاهدة فرساي[٤]. فأصبحت نسبة اليهود بين المحامين تشكل ٤٣%، وبين كبار موظفي وزارة العدل ٧٨,٧ %، وعدد الأطباء في بعض المدن الألمانية يقارب نصف الأطباء الألمان. فقد بلغ عـــدد الأطباء اليهود في ميونيخ ٦٤٤ طبيباً من أصل ١٠٩٨، و٤١٢ طبيبـــاً مـــن أصل ٧٣٤ في هامبورغ، وأصبحت ٣٥ % من الـــصحف الألمانيـــة تحـــت إشراف اليهود[٥].

---

(١) *Ibid*., p.12.

(٢) شفريفتش، ايفر، **المرجع السابق**، ص ٢٩٨.

(٣) NIEWYK, Donald L, *op. cit.*, p. 20.

(٤) شفريفتش، ايفر، **المرجع السابق**، ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٥) **المرجع نفسه**، ص ٣٠٦.

وأدى تعاظم النفوذ اليهودي في معظم قطاعات الدولة إلى ظهور الجمعيات والأحزاب السياسية المعادية للسامية، وكانت أكثرها نشاطاً *"الرابطة الألمانية الشعبية لشؤون الدفاع والمواجهة "German Volkisch League for Defense and Defiance* التي أنشأها قادة "العصبة الألمانية" في عام ١٩١٩، وحزب العمال الألماني الاشتراكي القومي برئاسة أدولف هتلر(١).

وقد بدأ الصهاينة الألمان بإعلان التصريحات التي تؤكد يهوديتهم الخالصة وتنكر انتماءهم للأمة الألمانية. ففي عام ١٩٢٠ ألقى "غولدمان" خطاباً في جامعة هايدلبرغ أوضح فيه عدم وجود عناصر مشتركة بين يهود ألمانيا والشعب الألماني، وأن من حق الألمان منع اليهود من الاشتراك في شؤون الفولك الألماني(٢). ومع أن تلك التنظيمات والأحزاب حملت الأفكار نفسها حول العرق ومعاداة السامية، لكنها لم تعمل على تشكيل تحالف سياسي خاص بها، ويعود ذلك إلى حالة الاستقرار الاقتصادي. لاسيما في السنوات الأولى من قيام الجمهورية. مما يفسر فشل الدعاية المعادية للسامية في جذب عدد كبيرمن أبناء الشعب الألماني(٣). ولاسيما أن المجتمع الألماني المنتمي بأغلبيته إلى الطبقة الوسطى شهد مشاركة عدد كبير من اليهود في الحياة الاجتماعية. فقد كثرت حالات الزواج المختلط، بل أيضاً التحول إلى المسيحية. ففي العام ١٩٢٧ كان نحو ٥٤% من مجمل حالات زواج اليهود تتم مع غير اليهود(٤).

وبرغم عدم رواج الأفكار الصهيونية في المستوى الشعبي، فقد شهد عهد الجمهورية الفايمرية قيام علاقات جيدة بين قادة الحركة الصهيونية والساسة الألمان، حيث استُقبل "حاييم وايزمان" من قبل رئيس الجمهورية

---

(١) NIEWYK, Donald L, op. cit., P. 21.

(٢) المسيري، عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص ٢٨٨.

(٣) POPPEL, Stephen M.,*op. cit*., p. 49.

(٤) NIEWYK, Donald L.,*op. cit*., p. 25.

"فريتسايبرت" في أثناء زيارته الثانية لألمانيا في عام **١٩٢٢**[١]. وبدأ التقارب الألماني - الصهيوني بالتزامن مع محاولة استعادة ألمانيا مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية بما فيها فلسطين. فكان كلّ ما كانت تسعى إليه جمهورية فايمار هو إعادة بناء ألمانيا من جهة، وإلغاء اتفاقية فرساي من جهة ثانية. ولهذا في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٦ شاركت وزارة الخارجية الألمانية في إعادة تنظيم *"لجنة فلسطين الألمانية The Pro- Palaestina Komittee"* التي سبق أن شُكِلت في العهد القيصري بقصد دعم الأهداف الصهيونية في فلسطين. وقد عبرت هذه الوزارة عن اهتمامها هذا على لسان وزيرها كوستاف سترسمان Gustav Stresemann على النحو التالي: " *إن تطوير العمل اليهودي في فلسطين يشكل وسيلة ممتازة لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية في الشرق، كما يلعب أيضاً دوراً كبيراًفي توسيع العلاقات الاقتصادية الألمانية وإعادة الوفاق للشعب الألماني*"[٢]. لقد دعمت وزارة الخارجية الحركة الصهيونية الألمانية والدولية على أمل إعادة بناء النفوذ الألماني فيها، وذلك من خلال نشاط المستوطنين اليهود الألمان في فلسطين. فقد اعتقدت الحكومة الألمانية أن دعم الحركة الصهيونية قد يساهم في كسب ود بريطانيا وأمريكا ودعم مساعيها الرامية إلى إعادة النظر في بنود معاهدة فرساي[٣].

ورغم تخلص ألمانيا من جميع القيود السابقة جراء انهيار الإمبراطورية العثمانية، التي كبلتها في دعم الأنشطة الصهيونية، إلا أن العلاقات الألمانية- الصهيونية لم تؤتِ ثمارها كما أرادت ألمانيا، ولاسيما أن الحركة الصهيونية خلال العشرينيات عانت من زيادة الأعباء المالية، بسبب رفض الكثير من اليهود

---

(١) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ١٨٥.

(٢) -NIEWYK, Donald L., *op. cit.*, p.15.

(٣) - *Ibid.*, p.17.

الهجرة إلى فلسطين. ففي المؤتمر الثاني عشر للحركة الصهيونية الذي عقد بمدينة كارلسبارد/ تشيكوسلوفاكيا في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٢١. كانت القضية الأساسية المطروحة للنقاش هي عدم قدرة الحركة الصهيوينة على تأمين مصادر تمويل للوطن القومي اليهودي، كما أثار المؤتمر الخامس عشر (في بازل/ سويسرا عام ١٩٢٧) أزمة التردي الاقتصادي الذي انتاب الاستيطان اليهودي في فلسطين، والبطالة التي ألمت بالعمال اليهود، ومخاوف من بداية الهجرة المعاكسة من فلسطين[١]. وفي الوقت نفسه، لم تكن علاقات ألمانيا الاقتصادية مع معظم الدول العربية ذات أثر فعال في الاقتصاد الألماني[٢].

فبعد قبول جمهورية فايمارعضواً في عصبة الأمم في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦، اعترفت بالانتداب البريطاني على فلسطين، وبوعد بلفور. لكنها اتخذت موقفاً محايداً في أروقة العصبة في أثناء مناقشة الأحداث في الأراضي الفلسطينية خلال العشرينيات، مثل ثورة البراق[٣]. ففي خطاب قدمه وزير الخارجية سترسمان في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٨، أظهر رضى ألمانيا عن جهود بريطانيا في فلسطين لإنهاء الاضطرابات ومحاولاتها لتحقيق

---

(١) شوفاني، الياس، **إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، دار جفرا، دمشق، ٢٠٠٢، الجزء الأول، ص ١٣٩-١٤٢.

(٢) HIRSZOWICZ, Lukasz, **The Third Reich and the Arab East**, University of Toronto Press, 1966, p. 16

(٣) أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض برقم ٣٢٢٩ الذي أيد المحافظة على الوضع الراهن آنذاك، ودعا اليهود والمسلمين لعقد اتفاق لتحديد حقوقهم وواجباتهم في الأماكن المقدسة. لكن التوتر بين العرب الفلسطينيين واليهود استمر بسبب ازدياد عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين، والذين قاموا بأعمال استفزازية للمسلمين بالقرب من حائط البراق، والتي أدت لاحقاً إلى قيام ثورة البراق في عام ١٩٢٩. راجع: خليل، حامد، محمد، نجاح، وآخرون، **تاريخ القضية الفلسطينية**، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص. ١٨٠-١٨٣.

التعايش بين المجموعات العرقية المختلفة في فلسطين، وتجنب الحديث عن الصراع العربي- اليهودي[١].

على الرغم من رفض ألمانيا تقديم أي دعم للمقاومة العربية ضد الانتداب الانكليزي والفرنسي على بلاد الشام والعراق، فقد ظلت محافظة على سياسة الحياد تجاه ما يحصل في الأراضي الخاضعة للانتداب البريطاني[٢]. أما على صعيد الحركة الصهيونية آنذاك، فإن قوانين المساواة في الجمهورية قد أضعفت من نفوذ الصهاينة الألمان في المنظمة الصهيونية، وانحصر نشاطهم في المساهمات الفكرية ضمن الحركة الصهيونية وطبقة النخبة الألمانية.

وهكذا حتى بداية الثلاثينيات بقي النقاش حول المسألة اليهودية من زواياها المختلفة في المجتمع الألماني، كما احتدم الصراع الإيديولوجي بين اليهود أنفسهم، بين الاندماجيين والصهاينة، وبين الألمان الليبراليين والمحافظين، والمجموعات العنصرية التي كانت تؤمن بألمانيا كدولة مسيحية لا مكان فيها لغير المسيحيين، وأنه يمكن لليهودي أن يكون جزءاً من المجتمع الألماني شريطة التخلي عن الديانة اليهودية[٣].

واستمر إخفاق الحركة الصهيونية في إقناع اليهود الألمان لدعم هدفها في بناء دولة يهودية في فلسطين، ولم تخرج هذه الحركة في ألمانيا من أزمتها إلا مع وصول الحزب النازي إلى السلطة في عام ١٩٣٣، وكان ذلك بمثابة إعلان لانتهاء حقبة التحرر والمساواة التي عاشها اليهود منذ بداية القرن التاسع عشر. ومع صعود الاشتراكية القومية الألمانية أصبحت مسألة إقصاء اليهود قائمة على أساس الاضطهاد العرقي وليس الديني فقط.

---

(١) NIEWYK, Donald L.,*op. cit.*, p.25.

(٢) *Ibid.*, p. 26.

(٣) *Ibid.*, p. 28-29.

رابعاً - فلسطين بين النظام النازي والحركة الصهيونية

كُتِبَ الكثير عن وحشية النظام النازي الألماني تجاه اليهود الأوروبيين والألمان، لكن لم يكتب سوى القليل عن مسؤولية الحكومة النازية عن الظلم الذي لحق بالفلسطينيين، والذي نتج عن التعاون النازي- الصهيوني لنقل اليهود من ألمانيا إلى فلسطين وعدّه الحل لتخليص ألمانيا من اليهود، وخصوصاً، أن فلسطين لم تكن "أرضاً بلا شعب" كما حاولت الصهيونية الترويج له في مختلف أنحاء العالم(١). فكما هو ثابت تاريخياً، إن فلسطين هي وطن الفلسطينيين العرب منذ سكنها الكنعانيون في الألف الثالثة قبل الميلاد واستمروا في سكناها على مر التاريخ حتى الآن(٢).

أ- سياسة التمييز العنصري النازي ضد اليهود

كان من الصعب على الصهاينة تحقيق هدفهم في نقل اليهود من ألمانيا إلى فلسطين، لولا وجود مناخ معاد لليهود في ألمانيا. ظهرت بوادره كما سبق أن رأينا قبل سيطرة النازيين على السلطة، وقد سهل وصول النازيين إلى السلطة تحقيق هذا الهدف. فالعداء بين اليهود وهتلر بدأ قبل وصوله إلى سدة الحكم في عام ١٩٣٣، ففي كتابه "كفاحي" يعبر هتلر عن كرهه لليهود الموجودين في ألمانيا بقوله: *"فقد اكتشفت مع الأيام أنّه ما من فعل مغاير للأخلاق وما من جريمة بحق المجتمع إلا ولليهود يد فيها. واستطعت أن أقيس مدى تأثير "الشعب المختار" في تسميم*

---

(١) SAID, Edward, **The Question of Palestine**, New York, Times Books, 1979, p. 9.

(٢) انظر الفصل الأول: المناصرة، محمد عز الدين، **فلسطين الكنعانية: قراءة جديدة في تاريخ فلسطين القديم**، دار البركة، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٩-٨٣.

أفكار الشعب وتخديره وشلّ حيويته، بتتبعي نشاطه في الصحف وفي ميادين الفنون والآداب والتمثيل"[١].

لقد تعامل برنامج الحزب النازي الصادر في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٢٠ مع المسألة اليهودية بوصفها مسألة من مسائل السياسة الداخلية الألمانية. فقد ورد في النقطتين الرابعة والخامسة من هذا البرنامج ما يلي: إن نزع المواطنة من اليهود، وإنكار حقهم في شغل الوظائف العامة، وترحيلهم مرتبط بحياة المواطنين الألمان التي أصبحت مهددة جراء وجود الأجانب، بالإضافة إلى دورهم في هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ومحنة ما بعد الحرب[٢]. ومنذئذ أصبح ترحيل اليهود من ألمانيا الموضوع الرئيس في خطابات هتلر، وتأكيده على أن جميع الوسائل مبررة لتحقيق هذا الهدف. فقد أكد هتلر في خطابه في ميونيخ يوم ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٢٢ على عزمه المستمر للتخلص من اليهود: "*سنواصل نضالنا حتى يتم إزالة آخر يهودي من الرايخ الألماني*"[٣]. وعندما سئل عن حقوق الإنسان، أجاب بأن اليهود يجب أن يتمتعوا بحقوقهم في دولتهم في فلسطين[٤].

سبق أن رأينا، أن النفوذ اليهودي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بدأ يتعاظم منذ العشرينيات، واستمر هذا النفوذ بالتزايد في بداية الثلاثينيات مع ارتفاع مستوى دخل الفرد اليهوديمقارنة مع بقية السكان، وتغلغل اليهود في كل مفاصل الدولة الحيوية. ففي بداية الثلاثينيات شكل اليهود ٨٠ ٪ من

---

(١) هتلر، أدولف، **كفاحي**، ترجمة: لويس الحاج، دار طلاس، دمشق، الطبعة السابعة، ١٩٩٩، ص٣٠.

(٢) NIEWYK, Donald L.,*op. cit.*, p. 53.

(٣) NICOSIA, Francis R.,*op. cit.*, pp. 23-24.

(٤) *Ibid.*

الأعضاء القياديين في بورصة برلين[١]. وأصبح ٨٠ % من مديري المسارح من اليهود، وشكلوا ٧٥ ٪ من مؤلفي المسرحيات المنتجة[٢]. في حين أنه في عام ١٩٣٣ بلغ عدد الألمان العاطلين عن العمل ستة ملايين من أصل عدد السكان البالغ ٦٤ مليون نسمة. ومع أن عدد اليهود الألمان كان فقط خمسمئة ألف نسمة؛ فإن ٤٦٪ منهم كانوا يعملون لحسابهم الخاص[٣]. ففي قرية سودنبورغ Sonderburg في منطقة الراين، كانتتوجد شركتان يهوديتان من أصل خمس شركات ألمانية، وكان يعمل في طاحونة واحدة تعود ملكيتها لأحد اليهود مئات من العمال غير اليهود[٤]؛ وهذا يعني أن بعض الشركات ذات الرساميل اليهودية كانت تقوم بدور مؤثر في الاقتصاد الألماني من خلال تشغيلها لأعداد كبيرة من العمال الألمان غير اليهود.

ومع هذا، فقد عزا هتلر كلّ مظاهر الانحطاط والفساد وانتشار الرشوة والبطالة إلى التغلغل اليهودي وتحكمه في كل المفاصل الحيوية للمجتمع الألماني. ومع تسلمه لمنصب المستشارية في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣، أصبح بإمكان هتلر تأسيس الدولة العنصرية التي آمن بها كحل وحيد لإخراج ألمانيا من حالة الضعف التي عانت منها جراء خسارتها في الحرب العالمية الأولى.

ومن ثم بعد شهر كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ أصبح اليهود "دون البشر Untermenschen"، وفي عام ١٩٣٤ وصِمت جميع نوافذ المحلات اليهودية

---

(١) ALLPORT, Gordon, **The Nature of Prejudice**, Addison-Wesley Publishing Co., Inc, Cambridge, MA, 1954, pp. 11-12.

(٢) MACDONALD, K, B.,**A People That Shall Dwell Alone: Judaism as a Group Evolutionary Strategy**, Westport, CT: Praeger, 1994, p. 125

(٣) *Ibid*., p. 43.

(٤) HENRY,F., **The Abuses and Uses of Knowledge: The Proceedings of the 23 rd Annual Scholars**, Conference on the Holocaust and the German Church Struggle, edited with Marcia Sachs Little, Lanham, Md.: University Press of America, 1997, p. 52.

بلفظة "يهودي Juden"، ومنع رجال قوات العاصفة اس اي SA أي شخص من دخول المحلات التجارية اليهودية. وكان على اليهود الجلوس في المقاعد المخصصة لهم في الحافلات والقطارات، وفي الحدائق العامة(١). ومع صدور قوانين نورنبرغ في عام ١٩٣٥ أضيف إلى السياسة النازية مطلب جديد يقضي باستبعاد اليهود من الحياة الاقتصادية والثقافية واعتبار تمازج الأجناس بين اليهود وغير اليهود جريمة كبرى. وهكذا فقد اليهود حقهم في أن يكونوا مواطنين ألمان وأصبح الزواج بين اليهود وغير اليهود محظوراً (٢).

وأدت السياسة المنظمة المعادية لليهود التي اتبعها الحزب النازي إلى تنظيم مقاطعة اقتصادية للبضائع الألمانية في أوروبا وأمريكا، بقيادة اليهودي الصهيوني الأمريكي صموئيل أُنترماير، الذي نجح في تكوين حركة جماهيرية تضم يهوداً وغير يهود بقيادة الرابطة الأمريكية للدفاع عن حقوق اليهود. وأسس في أمستردام منظمة دولية أطلق عليها *"الاتحاد اليهودي الاقتصادي العالمي"* مهمتها التنسيق بين جميع المنظمات اليهودية الداعية إلى المقاطعة(٣)، والتي انتشرت في معظم دول أوروبا. وتوسع هذا النشاط المعادي للنازية. فنشأت جمعيات وجماعات مختلفة ضد النازية في أمريكا منها جمعية مناهضة النازية والطائفية Anti-Nazism و Anti- sectarianism. مما تسبب بأثر سلبي كبير على الصناعات الألمانية الناشئة التي كانت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تشكل أكبر أسواقها. وأثارت هذه الحركة مخاوف حكومة برلين، التي عززتها أوهام

---

(١) History Learning Site, 2000- 2001, Jews in Nazi Germany, Chris Trueman, http://www.historylearningsite.co.uk/Jews_Nazi_Germany.htm

(٢)- NOLZEN, Armin, **The Nazi Party and its Violence Against the Jews, 1933 -1939**, Violence as A Historiographical Concept, SHOAHR esource Center, 2001, p. 2/33.

(٣) موقع **عبد الوهاب المسيري**، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد ٢، الجزء ٤، http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG2/GZ4/BA6/MD07/M0216.HTM

الحزب النازي عن المؤامرة اليهودية، المعززة بأفكار ألفريد روزنبرغ[١]، التي تصر على التزاوج الدولي بين البلاشفة واليهود من أجل السيطرة على العالم[٢].

لم تكن مقاطعة اليهود غير الصهاينة للبضائع الألمانية في جميع أنحاء العالم السبب الوحيد للمشكلات الاقتصادية التي عانت منها ألمانيا في فترة ما بين الحربين، بل أيضاً بسبب تداعيات الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية الكبرى لعام ١٩٢٩ التي أدت إلى انهيار سريع للاقتصاد الألماني[١]. ما أدى إلى أن يصبح العمل على زيادة الصادرات الألمانية في جميع أنحاء العالم هو الهدف الأساسي للحكومة الألمانية، ولاسيما بعد تراجع التجارة الخارجية الألمانية في عام ١٩٣٢، بسبب اختفاء الكثير من أسواق التصدير الألمانية السابقة، ومن ثمالحد من قدرة ألمانيا على إطعام شعبها بشكلٍ كافٍ. يضاف إلى ذلك، حاجتها إلى المواد الخام من أجل صناعاتها[٤]. ففي عام

---

(١) ألفريد روزنبرغ ١٨٩٣ - ١٩٤٦، من الأعضاء الأوائل في الحزب النازي والمؤثرين فيه فكرياً، يعد من أهم من كتب في العقائد النازية الرئيسة، بما في ذلك نظريتها العنصرية واضطهاد اليهود، والمجال الحيوي، وإلغاء معاهدة فرساي. تولى عدة مناصب هامة في الحكومة النازية. وحكم عليه بالإعدام في محاكمة نورنبرغ وأعدم شنقاً.

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/509892/Alfred-Rosenber

(٢) HIRSZOWICZ, Lukasz, **The Third Reich and the Arab East**, University of Toronto Press, 1966, p. 28.

(٣) *Ibid*., p. 29.

(٤) حرمت معاهدة فرساي الموقعة في ٢٨ حزيران ١٩١٩ ألمانيا من مناطق عديدة كانت تابعة لها، خسرت بموجبها ألمانيا نحو ٨٠% من الفحم والحديد الموجود في منطقة الراين، وجردت منطقة رينهارد من الصفة العسكرية التي كانت تتمتع بها، كما فرضت عقوبات اقتصادية مدمرة أخرى على ألمانيا. وأعادت المعاهدة الوجود لدولة بولندا من جديد؛ وهو الأمر الذي اعتبره الألمان - حتى المعتدلين منهم - نوعاً من أنواع الإهانة، وحملت المعاهدة ألمانيا مسؤولية كل فظائع الحرب.

Treaty of Versailles 1919 (including Covenant of the League of Nation /**http://www.foundingdocs.gov.au/item.asp?dID=23**

١٩٣٣ أكد ميثاق الصناعة والتجارة الألمانية على ضرورة زيادة الصادرات الألمانية للحد من البطالة. وقد وافق هتلر على الترويج للصادرات الألمانية، وأصبح تأمين الأسواق لها المهمة الأساسية لممثلي وزارة الخارجية الألمانية(١). وفي شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٤ دعمت خطة شاخت(٢)، هذا التوجه بفرضها على الإدارة الحكومية كلها بما فيها وزارة الخارجية توفير الظروف الملائمة لازدهار التجارة الخارجية الألمانية عن طريق تحويلها إلى الشرق الأوسط بعيداً عن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. ومن ثم، أصبحت كل من إيران ومصر والعراق أهم الدول المستهدفة بسبب ضخامة حجمها وعدد سكانها(٣). وإن لم تحظ فلسطين بأهمية كبيرة في جدول الأعمال التجارية الألمانية بسبب صغر حجمها، فقد تغير هذا التوجه الألماني آنذاك بفضل جهود الحركة الصهيونية وطرحها لفكرة تهجير اليهود مع رؤوس أموالهم من ألمانيا إلى فلسطين مقابل شراء البضائع الألمانية(٤).

وهكذا تضافرت العوامل الاقتصادية والإيديولوجية معاً في منح فلسطين أهمية خاصة لدى ألمانيا النازية، حيث ربط كل من الحزب النازي والحركة الصهيونية موضوع نقل البضائع الألمانية إلى فلسطين بفكرة نقل اليهود إليها، تحقيقاً لمصالح متبادلة للطرفين. وبذلك وجد هتلر كما روزنبرغ في الحركة الصهيونية منفذاً للتخلص من اليهود عبر نقلهم من ألمانيا إلى فلسطين، ولمواجهة التحديات الاقتصادية الألمانية. في حين لم تمنع جميع الإجراءات

---

(١) HIRSZOWICZ, Lukasz. *op. cit.*,pp. 31-32.

(٢) هوراك غريلي شاخت (١٨٧٧-١٩٧٠)، كان وزيراً الصناعة في الحكومة النازية (١٩٣٤-١٩٣٧)، وطرح سياسة إعادة التطوير والتسليح والتصنيع في ألمانيا النازية ودعمها، وقد أدانته محاكمات نورنبرغ بجرائم ضد السلام وحكمت عليه بالسجن لمدة ٨ سنوات. www.spartacus.schoolnet.co.uk

(٣) HIRSZOWICZ, Lukasz. *op. cit.*,pp. 31-32.

(٤) *Ibid.*, p. 65.

وقوانين التمييز العنصري التي سنها النظام النازي ضد اليهود القادة الصهاينة من التعاون معه، فالأسس الفكرية لكلا الحركتين واحدة، وهذا ما سهل التعاون بينهما بما يحقق مصالح كل منهما.

ب - الأساس الفكري للتعاون الصهيوني - النازي

كانت المنظمة الصهيونية الألمانية ZVFD هي المسؤولة عن عملية نقل اليهود إلى فلسطين. وأسهمت عدة عوامل في التقاء المصالح النازية مع المصالح الصهيونية. فالحركتان تعتنقان المفاهيم الإيديولوجية العرقية Volkisch نفسها، مثل الطبيعة العضوية والروحية والجماعية، بل حتى الصوفية لكلا الشعبين التي تدعو إلى نبذ العناصر الغريبة عن مجتمعها، وكلاهما يفصل نفسه عن بقية البشر من مبدأ الفوقية. فالصهيونية تؤمن بأن اليهودية ليست عقيدة دينية فقط، بل هي قومية أيضاً. وبناء على ذلك فاليهود يشكلون عرقاً مختلفاً عن العرق الآري الأوروبي، ولأسباب دينية وثقافية وتاريخية، عليهم أن يرفضوا الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها، وأن يعملوا من أجل إقامة دولة خاصة بهم في فلسطين[١]. وهذا يتطابق مع مفهوم "الشعب العضوي Volkisch concept" في الإيديولوجية النازية، التي اعتمدت على مفهوم القومية العرقية[٢]، التي ترى أن الشعب الألماني ينتمي إلى العرق الآري، وأن "العضوية" هي لمواطني الدولة، الذين ينتمون إلى الدم الألماني أي (الآريين) فقط. ولذلك فاليهودي لا يمكن أن يكون "رفيقاً عضوياً folkisch" لأنه ينتمي إلى العرق السامي[٣].

---

(١) المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية، **المرجع السابق**، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) NICOSIA, Francis R., **Zionism and Anti-Semitism in Nazi Germany**, illustrated, Cambridge University Press, 2008, p. 17.

(٣) *Ibid*.

ونجد تعبيراً عن هذا التوافق الفكري في رسالة بعثتها الحركة الصهيونية إلى هتلر يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٣ عن طريق المنظمة الصهيونية الألمانية، أكدت فيها تعاطفها مع مبادئ نظام هتلر العرقية: "*تعتقد الصهيونية أن الولادة الجديدة للحياة الوطنية للشعب، التي تشهدها ألمانيا الآن من خلال التأكيد على طابعها المسيحي والوطني، يجب أن يشهدها أيضاً الشعب اليهودي. فبالنسبة للشعب اليهودي، هناك أيضاً، الأصل القومي والدين والمصير المشترك. ويجب أن يكون لشعور اليهودي بتفرده أهمية حاسمة لوجوده، وهذا يتطلب القضاء على النزعة الفردية الأنانية التي حملها اليهودي من فترة الحقبة التحررية، والاستعاضة عنها بالإحساس بالانتماء للجماعة والمسؤولية الجماعية*"[١].

لقد وجدت الحركة الصهيونية في التدابير الألمانية المناهضة لليهودية، فرصة لتحقيق هدفها المتمثل في تهجير اليهود إلى فلسطين، على نقيض اليهود الألمان غير الصهاينة، الذين قاتلوا من أجل الحفاظ على حقوقهم في ألمانيا. وهذا ما دفع الصهاينة إلى إدانة الدعايات المعادية لألمانيا وتدابير مقاطعة البضائع الألمانية في جميع أنحاء العالم، حفاظاً على مصالحهم المشتركة مطالبين بالتعاون النشط بين الحركة الصهيونية والنظام النازي. ولهذا لا نستغرب تفضيل قوات النخبة اس اس SS النازية الحركة الصهيونية على جميع المنظمات الأخرى غير الصهيونية أو الاندماجية للتعامل معها، فمعظم المسؤولين الصهاينة الألمان منحوا تأشيرات خروج من/ ودخول إلى ألمانيا من السلطات الألمانية لتسهيل أنشطتهم الصهيونية في فلسطين[٢]. فقد رأى ألفريد روزنبرغ بأن تشجيع الصهيونية في ألمانيا يلعب عاملٌ أساسيٌ

(١) -*Ibid*., p. 40.

(٢) -*Ibid*.

يدعم الجهود الرامية للقضاء على نزعات الاندماج بين اليهود الألمان، وذلك من خلال تعزيزها للهوية اليهودية وتشجيعها الهجرة إلى فلسطين(١).

وخلال الثلاثينيات كانت هجرة اليهود من ألمانيا معقدة وصعبة، لأن معظم البلدان لم تكن راغبة في فتح أبوابها أمام تدفق المهاجرين اليهود، لأنّ معظم اليهود كانوا من الطبقة المتوسطة، وهذه البلدان لم تكن بحاجة إليهم، لاسيما أنها كانت تعاني من مشكلة البطالة. بالإضافة إلى عامل آخر، يتمثل بالمقاومة التي أبداها اليهود الألمان برفضهم مغادرة وطنهم ألمانيا إلى فلسطين(٢).

وهكذا نجد أن الحركة الصهيونية قدمت الحل للتخلص من القيود التي حددت من هجرة اليهود،عن طريق اتفاقية "الهعفارا Haavara" التي أقرت أن فلسطين هي المكان الأمثل لهجرة اليهود، وهذا ما يسمح بتحقيق الأهداف الصهيونية والنازية بآن معاً، ولاسيما خلال السنوات الخمس الأولى من الحكم النازي.

ج- آثار اتفاقية الهعفارا على فلسطين (١٩٣٣ - ١٩٣٨)

قدمت اتفاقية الهعفارا "Transfeer" حلولاً للمشكلات التي واجهت خطط التهجير الصهيونية الهادفة إلى توسيع نفوذ اليهود الاقتصادي في فلسطين، وتجهيز الأراضي الفلسطينية لتصبح قادرة على استيعاب المهاجرين اليهود مع ممتلكاتهم. وتمثل أهم تلك المشكلات في بقاء رأس المال في ألمانيا. فقد كانت ألمانيا تمنع اليهود الذين يريدون الهجرة من نقل أموالهم معهم إلى خارج ألمانيا. وكانت الحركة الصهيونية تعاني آنذاك من قلة الموارد المالية إذ إنمعظم المهاجرين السابقين كانوا من اليهود الروس الذين لا يملكون موارد

---

(١) ROSENBERG, Alfred, **Tracks of the Jews through the Ages**, Minchin, 1937, p.155.

(٢) NICOSIA, Francis R., **Zionism and Anti- Semitism in Nazi Germany**, *op.cit.*, p. 43.

خاصة[١]. وفي عام ١٩٣٢ بدأت المفاوضات حول الاتفاقية بين مدير شـــركة الاستيطان الزراعية الصهيونية "حانوتيا Hanotaiah" في تـــل أبيـــب "ســـام كوهين"، وقنصل ألمانيا العام في القدس "هينريش وولف"، وتم التوقيع عليهـــا في الأول من حزيران/يونيو ١٩٣٣[٢].

وأتاحت هذه الاتفاقية الفرصة لكل يهودي يرغب بالهجرة إلى فلسطين، بأن يودع مبلغاً من المال يتراوح مابين ١٥٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ مارك ألماني فـــي حساب خاص في بنك الرايخ Reichsbank في برلين، وبالمقابل تشتري شركة حانوتيا آلات زراعية ومعدات عسكرية ألمانية وتنقلها إلى فلسطين بما يعـــادل قيمة المال المُودع، وحين يصل اليهودي إلى فلسطين يقبض مـــا دفعـــه فـــي برلين بالجنيه الفلسطيني. وقد حل لاحقاً البنك الأنجلو - فلسطيني مكان شركة حانوتيا الخاصة[٣]. وهكذا تحولت المنظمـــة الـــصهيونية إلـــى أداة لتـــسويق البضائع الألمانية، وبالتالي ساهمت في حل أزمة النظام النازي الاقتصادية.

وهكذا تمكنت ألمانيا من كسب مبالغ من القطع الأجنبي بوســـاطة بيـــع السلع الألمانية التي أحضرها اليهود المهجرين معهـــم إلـــى فلـــسطين، التـــي شجعتها وزارة الاقتصاد الألمانية كوسيلة لتحييد مقاطعة السلع الألمانية ودعم التجارة الخارجية الألمانية. أما الأمر الأكثر أهمية بالنـــسبة إلـــى الـــصهاينة الألمان والوكالات الصهيونية في فلسطين كانفي تأسيس شركة عامـــة لنقـــل اليهود ورؤوس أموالهم من ألمانيا إلى فلسطين، وتقديم الخدمات لهـــم ســـاعة وصولهم إليها[٤].

---

(١) شوفاني، الياس، **المرجع السابق**، ص ١٣٧.

(٢) *Ibid*., p.63.

(٣) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ١٩٧-٢٠٠.

(٤) NICOSIA, Francis R., *op. cit*., pp. 82-83.

وفّرت الاتفاقية للجانب الألماني ميزات اقتصادية تجلت في زيادة الصادرات إلى فلسطين وباقي بلدان الشرق الأوسط. فبعد أن كانت ألمانيا في عام ١٩٣٤ تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة إلى فلسطين بعد بريطانيا وفرنسا، أصبحت تحتل المرتبة الأولى في عام ١٩٣٧. وخلقت هذه الزيادة العديد من الوظائف في صناعة الصادرات الألمانية، وتولد شعور بالرضا لدى الشعب الألماني نتيجة تخفيف حدة المقاطعة العالمية للبضائع الألمانية. ولاسيمّا أن الصهاينة الموجودين في فلسطين نشّطوا حركة التصدير من فلسطين إلى الدول العربية المجاورة كمصر، وسوريا والعراق(١). مما أسهم في تحرير أكبر كمية من مدخرات اليهود المجمدة في ألمانيا ونقلها إلى فلسطين(٢)، بالإضافة إلى تخليص ألمانيا من اليهود وتجنب حدوث أية عقابيل اقتصادية.

أما الآثار التي خلفتها الاتفاقية على الجانب الفلسطيني فقد طالت مختلف مناحي حياة الفلسطينيين العرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً من دون شك. فعلى المستوى الاقتصادي عطلت الصادرات الفلسطينية من الحمضيات التي كانت ألمانيا تدفع قيمتها بالعملة الصعبة، بعد أن احتكرت شركة هعفارا تزويد ألمانيا بما تحتاجه منها. أما على المستوى

---

(١) أقامت شركة هعفارا مكاتب لها في كل من دمشق وبغداد والقاهرة وبيروت تحت اسم شركة الشرقين الأدنى والأوسط التجارية Near and Middle East Commercial "Co."، وقد اعتمدت بصورة أساسية في تجارته على بنك زلخا Zilkha Bank اليهودي في بيروت. لقد تحكم اليهود الموجودون في فلسطين بإعادة تصدير البضائع إلى الأقطار العربية، بموجب اتفاق عقد بين هذه الشركة وألمانيا، تتقاضى بموجبه ثمن هذه البضائع بالعملة الصعبة من الأسواق العربية. انظر: محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ٢٠٥.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٩٨- ١٩٩.

الاجتماعي، فقد ارتفعت نسبة اليهود المهاجرين إلى فلسطين ارتفاعاً ملحوظاً. بلغ ما بين ١٩٣٣- ١٩٣٩ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بموجب الاتفاقية نحو ٥٣,٢٠٠ يهودي، وكان أكثر من ثلثهم من ذوي رؤوس الأموال، والباقي توزعوا بين فئتي العمال الفنيين والطلبة، وقد شكلوا ٢٥% من مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال الفترة نفسها. حيث ارتفع عدد المهاجرين اليهود من ألمانيا إلى فلسطين من ٤٠٧٥ مهاجراً في نهاية العشرينيات حتى ٩٥٥٣ في عام ١٩٣٢، وحتى ٣٠٣٣٧ مهاجراً في عام ١٩٣٣، ليصل حتى ٤٢٣٥٩ مهاجراً في عام ١٩٣٤، و٦١٨٥٤ مهاجراً في عام ١٩٣٥ [(١)]. وكان عدد العرب في فلسطين خلال الثلاثينيات يقرب من ١,٠٨٠,٠٠٠ نسمة بينهم نحو ٢٠٠ ألف يهودي. ليرتفع عدد اليهود ما بين ١٩٣٢- ١٩٤١ إلى نحو ٥٠٠ ألف نسمة، أي بزيادة بلغت ٣٠٠ ألف نسمة نتيجة للهجرة والولادة الطبيعية[(٢)].

هكذا ازداد مركز اليهود قوة في فلسطين، وتمكنوا من بناء المستوطنات وزيادة عدد مؤسساتهم المحلية ومراكز الخدمات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية والصحية، وذلك بفضل ما أسسه المهاجرون اليهود من شركات مثل شركة "نعمان" في حيفا التي وفرت الفحم للبلد، وشركة "أتيد Atid" للبواخر، ومصنع "Lodzia" للأقمشة والمنسوجات في تل أبيب. ما يعني أن الاتفاقية لم توفر الأموال اللازمة لليهود كي يساهموا في تأسيس العديد من الشركات فحسب، وإنما دعمت الاستيطان الصهيوني في فلسطين أيضاً. فقد انتقل ما يزيد عن ٣٣٤,٠٠٠ دونم من الأراضي إلى المؤسسات الاستيطانية الصهيونية، التي أرغمت الفلاحين الفلسطينيين على

---

(١) شوفاني، الياس، **المرجع السابق**، ص ١٥٤- ١٥٥.

(٢) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ٢٠٥- ٢٠٧.

الجلاء عنها بالقوة. كما أسهمت الأموال التي وفرتها شركة هعفارا في تأسيس جمعيات للمستوطنات اليهودية مثل "جمعية مستوطنة فلسطين الزراعية"، و"شركة المستوطنة الريفية والضواحي". بالإضافة إلى تأسيس جمعيات دعمت بناء العديد من المستوطنات اليهودية في فلسطين منها مستوطنات "نهاريا Naharia" و"شافاي صهيون Schawei "Zion، و"بيت يتسحاق Bet Yitzhak"[١].

وهكذا في حين أن عدداً كبيراً من اليهود الألمان كانوا يفضلون الهجرة إلى فرنسا وهولندا وسويسرا، أي البلدان الأوروبية المجاورة لألمانيا على الهجرة إلى فلسطين وجنوب أميركا، من أجل البقاء بالقرب من أصدقائهم وممتلكاتهم وعائلاتهم التي بقيت في ألمانيا، فإن الحركة الصهيونية جعلت فلسطين الوجهة الوحيدة أمام اليهود الألمان. وقد توافق ذلك مع مصلحة النظام النازي الذي لا يرغب برؤية اليهود ينضمون إلى المجتمعات اليهودية في الدول المجاورة، التي ساندت المقاطعة ضد البضائع الألمانية. فالهجرة اليهودية إلى فلسطين أصبحت أحد الأهداف الأساسية لكل من الحكومة الألمانية والحركة الصهيونية. لما قدمت من حل للأزمة الاقتصادية الألمانية، ولاسيما أن فلسطين فتحت أبواب بقية دول المشرق أمام البضائع الألمانية[٢]. فقد ورد في كتاب نيقوسيا تقرير نشر في عام ١٩٣٣ في صحيفة *Vossische Zeitung* يقول فيه: "*كانت فلسطين من الدول المستوردة المهمة للآلات والأنابيب، والسيارات، والمضخات ومواد البناء*"[٣]. وهذا ما يفسر تسهيل الحكومة

---

(١) FEICHENFELD, W., MICHAELIS, D., and PINNER, L.,**Haavara Transfer nachPalastina und EinwanderungdeutscherJuden 1933-1939**,Tubingen, 1972, PP. 65-66

(٢) HIRSZOWICZ, Lukasz,*op. cit*., p. 21.

(٣) NICOSIA, Francis R.,**The Third Reich and the PalestineQuestion**,*op. cit*., p.36.

الألمانية لجميع نشاطات الحركة الصهيونية في الأراضي الألمانيـــة، وســـماح الجستابو في شهر أيار/مايو ١٩٣٥ للوكالة اليهودية بإرسال خبراء صــهاينة من فلسطين إلى ألمانيا لتحضير اليهود للعيش في المستوطنات[١].

وبحلول نهاية عام ١٩٣٥ أدى الظلم الذي لحق بالعرب الفلسطينيين إلى ازدياد حدة التوتر بينهم وبين اليهود القادمين من وراء البحار. فاندلعت الثورة الشعبية الفلسطينية في عام ١٩٣٦، واستمرت ثلاث سنوات. ورغم المــساعي التي قام بها قادة الحركة الوطنية العربية للحصول على دعم من ألمانيا ضـــد الانتداب البريطاني ولوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فإنهم لـــم يحـــصلوا منها إلا على وعود[٢]. وكان من نتائج ثورة عام ١٩٣٦ إرسال لجنـــة بيـــل الملكية إلى فلسطين، في عام ١٩٣٧، لتقصي الحقائق على الأرض. فأوصت اللجنة في تقريرها تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ووضع القدس تحت الإشراف الدولي[٣]. لكن العرب الفلسطينيين رفضوا تلك التوصيات وتصاعدت حركة المقاومة وخاصة في أوساط الفلاحين. في حـــين وافق اليهود على اقتراح لجنة بيل الذي وفر للصهاينة فرصة لتحقيق حلمهـــم في إقامة "الوطن القومي اليهودي" على أرض فلسطين[٤].

اختلفت ردود الفعل الألمانية تجاه توصيات اللجنة وإمكانية تأسيس دولة يهودية في فلسطين. ففي شهر تموز/ يوليو ١٩٣٧ تلقت كـــل مـــن الـــسفارة الألمانية في لندن والقنصل الألماني العام في فلسطين والمفوض الألماني فـــي

---

(١) NICOSIA, Francis R.,**Zionism and Anti-Semitism in Nazi German**, *op. cit.*, p. 57.

(٢) محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص ٢٣٥-٢٣٧.

(٣) تاريخ فلسطين. كوم، لجنة بيل ١٩٧٣.

-http://www.palestinehistory.com/arabic/history/time1900.htm#1937

(٤) HIRSZOWICZ,Lukasz,*op. cit.*, p. 22.

بغداد رسالتين من وزير الخارجية الألماني، فـون نـورث Von Neurath[١]، عبر فيهما عن مخاوف ألمانيا من فكرة تقسيم فلسطين وإمكانية خلـق دولـة يهودية فيها. تقول الرسالة الأولى: *"إن قيام دولة يهودية أو كيان سياسي يقوده اليهود تحت الانتداب البريطاني ليس من مصلحة ألمانيـا، علـى اعتبـار أن الدولة في فلسطين لن تحتضن كل يهود العالم، ولكنها ستمنحهم قوة إضـافية شبيهة بما تمنحه دولة الفاتيكان بالنسبة للكاثوليكية السياسية وما تقدمه موسكو من دعم بالنسبة للشيوعية العالمية"*. في حين ورد في الرسالة الثانيـة: *"فـي الواقع إن من مصلحة ألمانيا العظمى أن يبقى اليهود مشتتين. إلى أن تنتهـي من حل كل جزء يتعلق بالقضية اليهودية في ألمانيا"*[٢].

كما حذر القنصل الألماني العام " دويل Doehle" فـي فلـسطين مـن التأثير السلبي لازدياد عدد اليهود فيها وإمكانية إنشاء الدولة اليهودية، وقـال إن اتفاق الهعفارا وضع التجارة الألمانية في أيدي اليهود، وإنّ هذه التجارة لم تقدم العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد الألماني، كمـا إنَ دعـم أهـداف الصهيونية في فلسطين من شأنه أن يجعل العرب أعداء لألمانيا الجديدة. ولهذا قدم القنصل اقتراحاً مفاده ضرورة تغيير طبيعة العلاقات الألمانية مع الحركة العربية في فلسطين، وذلك عـن طريـق خفـض الـدعم المقـدم للحركـة الصهيونية[٣]. وفي ما بين شهري تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتـوبر ١٩٣٧ عقد مكتب الخارجية الألمانية المؤتمر الأول حول قضية فلسطين، شارك فيـه ممثلون من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد، ومكتب نائب الفوهرر ومكتـب

---

(١) قسطنطين فون نورث (١٨٧٣-١٩٥٦) كان دبلوماسياً ألمانياً، ووزير خارجية ألمانيا ما بين (١٩٣٢-١٩٣٨) وحاكم منطقة بوهيميا ومرافيا ما بين (١٩٣٩-١٩٤١).
http://www.spartacus.schoolnet.co.uk/GERneurath.htm

(٢) *Ibid*., pp. 30-31.

(٣) *Ibid*., p.24-25.

الرايخ لمراقبة الصرف والنقد الأجنبي ومدراء بنك الرايخ، ومكتب روزنبرغ للسياسة الخارجية(١). وقد ناقشت الاجتماعات كلاً من الاتفاقية وهجرة اليهود إلى فلسطين، وآثارها على الاقتصاد الألماني، والعلاقات الألمانية- العربية وخصوصاً بعد الثورة العربية. وتم الاتفاق على بعض النقاط وكان أهمها: محاربة قيام أية دولة يهودية، وإظهار تفهم ألماني لأماني العرب القومية، دون الإدلاء بأية وعود محددة(٢).

أثار احتمال إنشاء دولة يهودية قلق وزارة الخارجية الألمانية، وعبر الملازم فالتر هينريش Walter Heinrich من قيادة قوات النخبة SS في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ عن هذا القلق بقوله: "*علينا الانتباه والأخذ بعين الاعتبار أن قيام دولةً يهوديةً في فلسطين* سيزيد من نفوذ *اليهود في العالم إلى* مستويات لا يمكن *التنبؤ بها. فمثلما* تعتبر موسكو مركزاً *للشيوعية العالمية،* ستصبح مدينة *القدس* مركزاً *للهجرة اليهودية. وهذا* سيزيد من نفوذ *المنظمات اليهودية التي* ستتمكن *من العمل وتقوية وجودها عن طريق القنوات الدبلوماسية. كما هو الحال في* موسكو"(٣). لقد حصل توافق بين السلطات الألمانية بأن اتفاق الهعفارا عزز موقف الصهاينة في فلسطين وسهل إمكانية إنشاء دولة يهودية، وأن وجود مثل هذه الدولة ليس من مصلحة ألمانيا. كما أكدوا على أن دعم وتقوية العرب لكي يشكلوا ثقلاً يوازي استمرار تعاظم القوى اليهودية، سيكون من مصلحة ألمانيا، ولكن دون منحهم وعوداً محددة بالاستقلال(٤).

---

(١) *Ibid*., p. 33-34.

(٢) D.G.F.P, Series D, Vol. V, No. 561, pp. 746- 7. The Foreign Minister to the Embassy in Great Britian. مقتبسة من: محافظة، علي، **المرجع السابق**، ص٢٣٣.

(٣) *Ibid*., p.35.

(٤) *Ibid*., p.39.

من جانب آخر، واجهت الاتفاقية بعض الصعوبات في فلسطين، منها تحديد بريطانيا عدد اليهود المسموح لهم بالدخول إلى فلسطين في ظل استمرار الإضراب الفلسطيني. وأضيف إلى هذه الصعوبات حجم فلسطين الصغير، الذي جعل الحكومة النازية تقترح أماكن بديلة عن فلسطين مثل مدغشقر، التي كانت واحدة من الأماكن المفضلة لديها لقدرتها على استيعاب ملايين اليهود. وقد أسهمت هذه العوامل كلها، بالاضافة إلى ظهور بوادر الحرب في إلغاء الاتفاقية مع نهاية عام ١٩٣٨، ولمتنتهِ الشركة من تصفية حساباتها حتى نهاية عام ١٩٤١[١]. والواقع، لم تكن هناك أية خطط رسمية لنقل اليهود إلى مدغشقر أو إلى أي مكان آخر من العالم، لأن ألمانيا كانت قد انشغلت بأحداث الحرب العالمية الثانية واحتلال أجزاء كبيرة من أوروبا.

وهكذا، نجدأنه ما بين ١٩٣٣-١٩٣٩ خضعت سياسة ألمانيا تجاه فلسطين لعدة اعتبارات داخلية وخارجية. فمن جهة بقيت معاداة السامية تشكل ركناً أساسياً من أركان سياسة الدولة الداخلية والخارجية، ولهذا لم تكترث ألمانيا للآثار التي وقعت على الفلسطينيين من جراء الهجرة اليهودية إليها. ومن جهة أخرى، سعت ألمانيا إلى الحفاظ على علاقات ودية مع بريطانيا. ولهذا رفضت دعم الثورة العربية الفلسطينية عام ١٩٣٦ تجنباً لغضب بريطانيا. فقد كان هدف هتلر الأساسي هو السيطرة على أوروبا الوسطى والشرقية، وخلق ما سماه "المجال الحيوي Living Space"[٢]، وهذا ما دفعه إلى عدم التدخل في المناطق الواقعة تحت نفوذ بريطانيا مقابل الحصول على رضاها في إطلاق يده في وسط أوروبا وشرقها. برغم اهتمام ألمانيا بمصالحها الاقتصادية ودورها في توجيه سياستها نحو فلسطين، فإنها لم تبدِ

(١) NICOSIA, Francis R.,*op. cit.*, p. 133.

(٢) HIRSZOWICZ, Lukasz, *op. cit.*, p. 42-43.

أي اهتمام بالمصالح العربية، بل تجاهلتها تجاهلاً كـــاملاً. كمـــا إن الحكومـــة الألمانية لم تبدِ حرصاً على التواصل مع قادة الحركة الوطنية الفلـــسطينية إلا مع شبح قيام دولة يهودية على أرض فلسطين.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، وخـــلال الـــسنوات الأولى للحرب، حصلت عدة لقاءات بين بعض قادة الحركة الوطنية العربيـــة برئاسة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وممثلي السلطات الألمانيـــة (وزيـــر ألمانيا المفوض في بغداد، فريتس غروبا، والسفير الألماني في اسطنبول، فون بابن) على أمل أن تدعم دول المحـــور حقهـــم بالاســـتقلال والتحـــرر مـــن الاستعمارين البريطاني والفرنسي والمستوطنين اليهود. ولكن جميع محاولات قادة الحركة الوطنية في الحصول على تصريح علني من الحكومة الألمانيـــة بحق البلدان العربية بالاستقلال باءت بالفشل[١]. فكل مـــا قدمتـــه الحكومـــة الألمانية لم يتعدَ توجيه الانتقادات للسياسة البريطانية في فلـــسطين والوعـــود بالاستقلال. فهي لم تدعُ لإنهاء النفوذ البريطاني في شرق البحـــر المتوســـط، وإنما هدفت فقط إلى الضغط على بريطانيا في المشرق العربي لثنيهـــا عـــن التدخل في وسط أوروبا[٢].

ففي تقرير فريتز غروبا Fritz Grobba[٣] حول تقويم أحداث الحـــرب، عزا فشل السياسة الخارجية الألمانية تجاه المشرق إلى عنصرية هتلـــر تجـــاه

---

(١) راجع علي محافظة، **المرجع السابق**، ص ٢٥٣-٢٥٧.

(٢) SCHWANTIZ, Wolfgang G.,**Germany and the Middle East 1871- 1945**, Frankfort, 2004, p. 98.

(٣) فريتز غروبا (١٨٨٦-١٩٧٣)، شغل منصب القنصل العام في القدس في عام ١٩١٣. كما شغل المنصب نفسه في القنصلية الألمانية في السعودية في عام ١٩٣٩. وكانَ يشبَّه أحيانا بلورانس العرب، وقد ألف كتاباً بعنوان "السلطة والرجال في الشرق"

http://www.answers.com/topic/fritz-konrad-ferdinand-grobba

العرب واليهود. فمصالحه الأساسية كانت في أوروبا وليست في المشرق العربي، ولهذا لم يبدِ نظام هتلر أية رغبة في الوقوف إلى جانب المطالب العربية في الاستقلال وحق تقرير المصير الوطني[١].

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريباً بقي النظام النازي يؤمن بعدم جدوى التعاون مع العرب في فلسطين، وكل ما قدمته ألمانيا للعرب في المشرق والعراق من وعود بالاستقلال كان بدون دعم مادي حقيقي أو تصريحات رسمية علنية[٢]. ومع تراجع ألمانيا على جبهة الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٣، تحولت قضية العرب لديها إلى مسألة ثانوية، وأصبح همها الأول هو الدفاع عن مواقعها على الجبهات الأوروبية.

الخلاصة

خلال القرن التاسع عشر، أسهمت الجمعيات التبشيرية الألمانية في إبراز أهمية فلسطين الدينية. وبعد أن حققت ألمانيا وحدتها على يد بسمارك برزت مطامعها الامبريالية. وانطلاقاً من الحفاظعلى مصالحها الاقتصادية في الدولة العثمانية والشرق بعامةٍ، تجاهلت جميع مطالب الحركة الصهيونية في منحها تصريحاً رسمياً لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وزوال الدولة العثمانية، أصبح هاجس ألمانيا الأول إعادة بناء الدولة والتخلص من قيود معاهدة فرساي. فاستغلت علاقاتها مع الحركة الصهيونية لتعزيز نفوذها الاقتصادي في فلسطين. ولهذا لم تمارس أي نشاط سياسي على أرض فلسطين والتزمت الحياد تجاه ما يحصل على أرضها، تجنباً للدخول في أي نزاع مع بريطانيا.

---

(١) SCHWANTIZ, Wolfgang G., *op. cit.*, p. 99.

(٢) NICOSIA, Francis R.,**The Third Reich and the PalestineQuestion**,*op. cit.*,p. 190.

ومع وصول الحزب النازي إلى الحكم، وجدت الأفكار العنصرية ضد اليهود التي سادت ألمانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر طريقها إلى التنفيذ. حين أصبح إبعاد اليهود من ألمانيا على أساس عرقي سياسة منظمة للدولة الألمانية. وبناءً على ذلك، احتلت فلسطين لأول مرة بعداً سياسياً مهماً في السياسة الخارجية الألمانية، حين ارتبطت بفكرة نقل اليهود إليها.

لقد تحكمت المصالح الاقتصادية واعتبارات النظام النازي الإيديولوجية في سياسته تجاه فلسطين. فجاءت اتفاقية الهعفارا لخدمة مصالح ألمانيا الاقتصادية والسياسية. ومع أن هذه الاتفاقية لم تحقق المصالح الاقتصادية الألمانية المنشودة، فقد استمرت عدّة سنوات لأنها ساعدت على تخلص ألمانيا من اليهود. ولم تتوقف إلا في ظل المخاوف من إنشاء دولة يهودية في فلسطين. في الوقت نفسه، لم تظهر ألمانيا أي تضامن مع الشعب العربي الفلسطيني الرازح تحت الانتداب البريطاني. ورفضت تقديم مساعدات له أثناء ثورته الكبرى بسبب نظرتها العنصرية الفوقية تجاه العرب، وحفاظاً على علاقات ودية مع بريطانيا ضماناً لمصالحها في أوروبا.

وفي ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، استغلت ألمانيا علاقاتها مع بعض قادة الحركة الوطنية العربية لتشكيل أداة ضغط على بريطانيا من دون إعطائهم أي تصريح بحق الدول العربية بالاستقلال. وبعد هزيمة ألمانية في الحرب، أصبح الشرق كله وما يحصل فيه خارج حساباتها الدولية.لم تكن فلسطين في حسابات السياسة الخارجية الألمانية سوى أداة لتحقيق سياستها العنصرية ومصالحها الاقتصادية. فمن وجهة نظر الحكومة الألمانية، لبت قضية فلسطين احتياجات الدعاية النازية وسياستها المناهضة لليهود،كما شكلت منفذاً لتحقيق مصالحها الاقتصادية في الشرق.



الفصل الثاني

ألمانيا الغربية وفلسطين (١٩٤٥ - ١٩٨٩)

لم يتمخض مؤتمر يالطا الذي عقدته دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في شباط/ فبراير ١٩٤٥ عن السلام المنشود[١]. وإنما شكل بداية لتفجر الخلافات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، عكست المصالح المتضاربة لكل منهما ظهورهما كقطبين متنافسين على إدارة شؤون العالم وتقاسمه بينهما كمناطق نفوذ. في حين أن تأجج الخلافات في آخر مؤتمر عُقد في بوتسدام Potsdam في عام ١٩٤٥ حول كيفية إدارة المناطق التابعة لكل منهما في ألمانيا، ورفض ستالين إجراء انتخابات في دول أوروبا الشرقية متذرعاً بالحفاظ على مصالح الاتحاد السوفييتي، جعلا من تقسيم برلين مقدمة لتقسيم ألمانيا إلى دولتين تبعاً لوجود

---

(١) ناقش الزعماء الثلاثة، تشرشل وروزفلت وستالين، مسألة وضع ألمانيا ما بعد الحرب. حيث اتفقوا على تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال ثلاث، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وقد انضمت إليهم فرنسا لاحقاً. واتفقوا على خطة تقضي بتجريد ألمانيا من السلاح، وتسريح قواتها العسكرية، وتدمير سلاحها بالكامل وصناعاتها الحربية، بالإضافة إلى وضع رقابة شديدة على الصناعات التي يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة، ومحاكمة مجرمي الحرب. راجع: صالح، محمد حبيب، يوفا، محمد، **قضايا عالمية معاصرة** (دراسة في العلاقات الدولية المعاصرة)، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٨-١٩٩٩، ص١٥-١٦.

الحلفاء على أرضها[1]. وفي ٢٣ أيار/ مايو ١٩٤٩ أعلن عن تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) تحت مظلة الحلف الغربي، وتبعها في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه ولادة جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) تحت السيطرة السوفيتية.

بقيت علاقات ألمانيا الغربية الخارجية خلال السنوات الأولى من نشوئها توجه وتدار من قبل الحلف الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٤٩ تألفت أول حكومة ألمانية برئاسة كونراد آديناور Konrad Adenauer[2]. وفي أول خطاب له بعد انتخابه مستشاراً اتحادياً صرح أن السياسية الخارجية الألمانية تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: الاندماج بالغرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وإعادة توحيد ألمانيا لأنّها الوريث الشرعي والوحيد للشعب الألماني بعد انهيار النظام النازي[3]. بناءً على ذلك، سعت ألمانيا للانضمام إلى المؤسسات الدولية متعددة الأطراف مثل (منظمة حلف شمالي الأطلسي

---

(١) عقدت اتفاقية بوتسدام بين الحلفاء الرئيسين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، وهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وانكلترا وفرنسا في مدينة بوتسدام/ ألمانيا في ١٧ تموز ١٩٤٥ . وكان هدف الاتفاقية أن لا تبقى ألمانيادولة موحدة، أي أن هدفها تقسيم ألمانيا وبقائها وحدة اقتصادية وإدارتها من قبل رباعية أمريكية، سوفيتية، بريطانية، فرنسية. راجع: صالح، محمد حبيب، **المرجع السابق**، ص ٢٤-٢٥.

(٢) كونرادآديناور (١٨٧٦-١٩٦٧) أول مستشار ألماني لجمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) ١٩٤٩-١٩٦٣، وأصبح رئيساً للحزب المسيحي الموحد (١٩٥٠-١٩٦٦). وكان أكبر مستشار ألماني سناً، وصل إلى منصب المستشارية وعمره ٧٣ عاماً وغادره وقد بلغ من العمر ٨٧ عاماً. وتعتبر فترة ولايته ثاني أطول فترة حكم لمستشار ألماني بعد بسمارك، في تاريخ ألمانيا المعاصر.
http://www.answers.com/topic/konrad-adenauer

(٣) HANS- JOACHIM, Spanger, LOTHER, Brock, **Diebeidendeutschen Staaten in der DrittenWelt**, Opladen, 1987, p. 286-287.

NATO، والجماعة الأوروبية EC، ومؤتمر التعاون والأمن في أوروبا CSCE) كخطوة أولية على أمل تحقيق الوحدة الألمانية، وقد عبر عن هذا كونراد بقوله: *"إعادة الوحدة الألمانية ضمن إطار أوروبا حرة وموحدة"*(١). وقد أسهمت تلك المؤسسات في قيام ألمانيا بدور أكثر حزماً في السياسية الخارجية والأمنية(٢).

لقد عدّت حكومة بون نفسها، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الألماني الذي يتوجب توحيده من جديد(٣). وتحقيقاً لهذا الهدف أقرت الحكومة الألمانية في عام ١٩٥٥ "مبدأ هالشتاين "Hallstein kontrine" لقطع الطريق أمام اعتراف أية دولة في العالم اعترافاً رسمياً بألمانيا الشرقية، وذلك بفرض عقوبات اقتصادية تنتهي بقطع العلاقات الدبلوماسية معها. فقد اعتبرت ألمانيا الغربية بأن إقامة أية دولة علاقات دبلوماسية رسمية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية عملاً غير ودي يضر بسيادتها(٤). وحتى منتصف الستينيات شكل

---

(١) - Bueren "Die Arabischen Staaten in der Aussenpolitischen Konzeption der Bundesrepublik Deutschland", in: Friedrich Helmuth Kochwasser und Hans R. Roemer, eds., **Araber und Deutscher: Begegnungen in in einem Jahertausend** (Tuebingen /Basel: Horst Erdmann Veriag, 1947), p. 11, and Besson. *Ibid*., pp. 11-12.

نقلاً عن: مسلم، سامي، **صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٤.

(٢) - LAVY, George, **Germany and Israel**, **Moral Debt and National Interest**, Frank Cass, London, Portland, Oregon, 1996, p. 3.

(٣) - End, Heinrich, **ZweimaldeutschenAusenpolitik: International Dimensionen des innerdeutschenKonflikts, 1949-1972**, Koelen, 1973,pp 25-28.

نقلاً عن: سنو، عبد الرؤوف، **ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار الفرات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٧٨.

(4) - Hans- Joachim Spanger/ Lothar, WilhalmGrewe Brock, **Die beidendeutschen Staaten in der Dritten Welt**, Opladen, 1987,p. 286.

"مبدأ هالشتاين" أحد أعمدة السياسة الخارجية الألمانية الغربية، وسلاحاً موجهاً ضد دول العالم الثالث تحديداً التي كانت تعتمد على مساعدات ألمانيا الغربية الاقتصادية. وقد شكلت المنطقة العربية أكثر المناطق أهمية لتطبيق هذا المبدأ بحزم، كونها شكلت في الوقت نفسه منطقة حيوية لألمانيا الشرقية، وأفضل مكان بالنسبة إليها لخرق هذا المبدأ مستغلة علاقاتها التجارية مع الدول العربية لنيل الاعتراف بها[١].

لقد أثرت عدة عوامل في سياسة ألمانيا الغربية تجاه القضية الفلسطينية تباينت مابين الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، وعلاقاتها الخاصة مع الكيان الصهيوني. فقد أظهرت معظم دول "العالم الثالث"، بما فيها الدول العربية الرغبة بالتعامل مع اقتصاد الدولة الحديثة الناهض بتسارع ملحوظ منذ منتصف عام ١٩٥٠[٢]. هكذا شكلت ألمانيا الغربية عنصراً فاعلاً في دعم مشاريع التنمية المصرية من خلال تقديم القروض والخبرة الفنية في المستويات العسكرية والمدنية، كما شكلت في المستوى السياسي منفذاً لمصر والعرب إلى الغرب[٣]. إلا أن علاقات ألمانيا الخاصة مع الكيان الصهيوني وقفت عائقاً أمام تطوير سياسة ألمانية متوازنة في المنطقة العربية.

أولاً - التجاهل الألماني لحقوق الفلسطينيين خلال فترة الخمسينيات

حدّت الآثار الناتجة عن فترة النظام النازي، خاصة الجرائم النازية ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، من سعي ألمانيا الحثيث لتتبوأ مكانتها وموقعها في العالم. وقد شكلت سياسة التكفير عن هذه الجرائم التي عُرفت

---

(١) سنو، عبدالرؤوف، ٢٠٠٧، ص ٤٢٤.

(٢) -LAVY, George, *op.*, *cit.*, p. 4.

(٣) سنو، عبد الرؤوف، ٢٠٠٧، ص ٣٧٧.

"بالدَّين الأخلاقي" من قبل الحكومة الألمانية، الأساس الذي قامت عليه العلاقات الألمانية- الإسرائيلية المميزة منذ بداية الخمسينيات[١].

واقتضت مصالح بون السياسية الانخراط في منظمة الأطلسي والمنظمات الأوروبية الأخرى، والتوصل إلى تسوية مع اليهود والكيان الصهيوني. فقد أعلن المستشار الألماني الأول كونراد آديناور في عام ١٩٤٩ بأن ألمانيا الاتحادية مستعدة لدفع التعويضات لليهود عن الممتلكات اليهودية التي دمرت وألحق الضرر بها من قبل الحكم النازي. على إثر ذلك، عقد ممثلو ٢٣ منظمة يهودية وطنية ودولية في عام ١٩٥١ في نيويورك، مؤتمر "المطالب المادية اليهودية Jewish Material Claims Conference"طالبوا من خلاله الحكومة الألمانية بتعويضات عما لحق بهم من أضرار في أثناء فترة الحكم النازي[٢]. وقدموا إلى الحكومة الألمانية الشكاوى العديدة المرسلة من كافة المنظمات اليهودية في العالم، متضمنة أيضاً التقييم الإسرائيلي للأضرار التي أصابت اليهود أثناء الحكم النازي[٣].

وافقت الحكومة الألمانية على التفاوض مع الكيان الصهيوني والمنظمات اليهودية الأخرى للوصول إلى حل مشكلة التعويضات اليهودية. وشكلت اتفاقية "لوكسمبورغ" التي عقدت في المدينة نفسها، بين المستشار الألماني كونراد آديناور ورئيس الوزراء الصهيوني ديفيد بن غوريون في العاشر من أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ بداية نشوء العلاقات الخاصة بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني. فقد وافقت ألمانيا بموجبها على دفع 3 مليارات

---

(١) BALAKINS, Nicholas,**West German Reparations to Israel,**the state University of New Jersey, 1971, p. 85. -

(٢) *Ibid*., p. 88.-

(٣) أرسلت الحكومة الإسرائيلية تقريراً بقيمة الممتلكات اليهودية التي دمرت في أوروبا من قبل الحكم النازي بما يعادل ١,٥ بليون دولار *Ibid.,*

مارك ألماني (٧١٥ مليون دولار) إلى الكيان الصهيوني، و٤٥٠ مليون مارك ألماني (١١٠ مليون دولار) إلى المنظمات اليهودية، بالإضافة إلى التعويض المباشر للأفراد اليهود الذين كان معظمهم من رعايا الكيان الصهيوني في فلسطين على أن تسدد هذه التعويضات على دفعات سنوية. كما نصت الاتفاقية أن تكون بعض الدفعات على شكل سلع وبضائع تُقدم خلال ١٤ عاماً[١]. بالأضافة إلى بندٍ هام تم تجاهله كلياً من قبل الكيان الصهيوني، وهو اعتراف ألمانيا ب"حقالعودة" لليهود الألمان من رعايا هذا الكيان إلى ألمانيا. وقد شجعتهم الحكومة الألمانية على العودة عن طريق منحهم العديد من الحقوق، مثل الجنسية الألمانية، وسن قوانين إضافية تسمح لليهود باستعادة وظائفهم السابقة في الخدمة العامة، وحقوق التقاعد وإعادة الممتلكات[٢].

رغم أن أكثرية الإسرائيليين وافقوا على ضرورة الحصول على التعويضات، إلا أن موضوع العودة إلى ألمانيا كان من المحرمات الأساسية في المجتمع الإسرائيلي. وكان يُنظر إلى فكرة العودة على أنها تتناقض مع فكرة "المحرقة"، وتخلٍّ عن العقيدة الصهيونية التي ترى في قيام الدولة اليهودية الضمان الوحيد لبقاء الشعب اليهودي. ولهذا وصفت الصحافة الاسرائيلية اليهود الألمان العائدين بالخونة، وأنهم كائنات جشعة وغير أخلاقية تخلت عن التضامن اليهودي. علاوة على ذلك، تم ختم جواز السفر

---

(١) - BALAKINS,Nicholas,*op. cit.*, p.150.

(٢) لقد تم تعديل قوانين التعويض عدة مرات بما يتلاءم وظروف العائدين، فقد عدلت في تشرين الأول ١٩٥٣، وتموز ١٩٥٦ ويوليو ١٩٥٧. فعلى سبيل المثال : في عام ١٩٥٦ قدممنحة غير مشروطة للعائدين لدى وصولهم إلى ألمانيا، لتشجيع اليهود الآخرين على العودة. راجع:

KRAUSS,Marita,**Towards a History of Jewish Remigration, Migration and Remigration; Jews in Germany after 1945**, University of Bremen, 2003, p. 7.

الإسرائيلي مع عبارة: "وباستثناء ألمانيــا" لمنــع الإســرائيليين مــن دخــول ألمانيا[١]. ولهذا لم يعد إلى ألمانيا إلا نحو ٣٠ ألفاًمن أصل ٥٠٠ ألف مهــاجر ناطق بالألمانية، وذلك لأسباب مهنية أو اقتصادية، مثل اســترداد الممتلكــات التي فقدت أو الحصول على المعاشات التقاعدية. ولهذا، رغم القلق الذي أبدته الحكومة الإسرائيلية حيال هذه الظاهرة حرصاً منها على عدم إضعاف موقفها في العالم،لم تتعدَ المجموعة العائدة من اليهود الاسرائيليين نسبة ٤%. فبالنسبة لأغلبية اليهود كان الأمر بالغ التعقيد من الناحيــة النفــسية، وأيــضاً كانــت التعويضات الألمانية التي قدمت إلى الكيان الصهيوني قد بدأت تهيئ لهم حياة رغيدة داخل هذا الكيان[٢].

لقيت اتفاقية لوكسمبورغ معارضين لها على المستويين الشعبي والرسمي الألماني.فعلى المستوى الشعبي عارض غالبية الألمان التعويضات التي طالب بها الكيان الصهيوني،على أساس أن هذا الكيان لم يكن موجوداً في فترة الحكم النازي[٣]. أما على المستوى السياسي، فقد انقسمت الحكومة الألمانيــة حــول تقدير قيمة التعويضات الواجب دفعها إلى هذا الكيانمابين موافق ومعارض. فقد شجع وزير الاقتصاد الألماني آنذاك لودفيج ايرهــارد Ludwig Erhard دفــع

(١) - MENDEL, Meron, **Compensation versus Repatriation: West Germans and Israeli Perspectives, Migration and Remigration**: **Jews in Germany after 1945,**University of Haifa, 2003, p. 7-8.

(٢) - KRAUSS, Marita,*op*, *cit*., p. 3.

(٣) أسفر استطلاع للرأي نشر في أيلول/سبتمبر ١٩٥١ أن ٢١% من المواطنين الألمــان يرفضون دفع أية تعويضات لليهود. ومن بين ال ٦٨% الذين أيدوا الاتفاقية، رفــض ثلثهم أية معاملة خاصة أو مميزة لليهــود. وفــي اســتطلاع آخــر فــي= = شــهر آب/أغسطس ١٩٥٢ وجدَ ٤٤% من الشعب الألماني أن الاتفاقية لا مبرر لها، ورأى ٢٤% أن المبالغ المدفوعة أكثر مــن الــلازم، ولــم يرحــب بهــا ســوى ١١ %. راجع:.Lavy, George, *op. cit.*, p34

التعويضات للكيان الصهيوني، ومعه العديد من النافذين في وزارة الخارجيـــة ومكتب المستشار، بينما عارضها أكثر من نصف نواب الائتلاف الحاكم[١].

برغم المعارضة القوية داخل صفوف الائتلاف الحاكم وعـــدم رضـــا قطاعات واسعة من الشعب الألماني عن الاتفاقية،نجحتالحكومة الألمانية فـــي فرضها. فقد اعتقدت هذه الحكومة أن اتفاقية التعويضات ستشكل تذكرة دخول إلى منظمة حلف شمال الأطلسي NATO والمنظمـــات الأوربيـــة الأخـــرى، والاعتراف بألمانيا كشريك سياسي مساوٍ لبقية دول المعسكر الغربي[٢]. وفـــي معرض توضيحه لأسباب قبوله لمطلب الكيان الصهيوني، كتب آديناور فـــي مذكراته يقول إنّه لا يجب التفريق مابين اليهـــود والكيـــان الـــصهيوني: "*إن العلاقة بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي لا تحتاج إلى تفسير، فقد أنـــشئت دولة إسرائيل وتم الاعتراف بها كدولة لليهـــود*"[٣]، ورفـــض فـــي المقابـــل الاعتراف بأي التزام تجاه حقوق الشعب الفلسطيني وأخذها في الحسبان، حين قال: " *لا تمتلك الحكومة الألمانية أي حق ولا إمكانية لاتخاذ موقـــف بـــشأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين*"[4].

---

(١) اشترك في التصويت الذي أجراه البوندستاغ علـــى الاتفاقيـــة يـــوم ١٨ آذار/مـــارس ١٩٥٣، (٣٥٨) عضواً فقط، من أصل عدد الأعضاء البـــالغ (٤٠٢)، وامتنـــع (٨٤) نائباً عن التصويت، وعارض الاتفاقية (٣٤) نائباً، ولم يؤيـــدها مـــن نـــواب جبهـــة الائتلاف الحاكم (الحزب الديمقراطي المسيحي، الحزب الاشتراكي المسيحي، الحـــزب الديمقراطي الليبرالي، الحزب الألماني) البالغ عددهم (٢١٤) سوى (١٠٦) فقط . ولم يتم التصديق على الاتفاقية، إلا لأن نواب الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعـــارض صوتوا جميعاً لصالحها. المصدر: BALAKINS, Nicholas, *op.cit.*, p.150.

(٢) -*Ibid.*, p.152.

(٣) - ADENAUER,Konrad,**Erinnerungen 1959-1963**, Deutsch Verlags-Anstalt, 1983, p. 133.

(٤) - VOGEL, Rolf, **DeutschlandWegNachIsrael**, Seewald Stuttgart, 1967, p. 156.

برغم الأسباب "الأخلاقية" التي ساقها المستشار الألماني آديناور في معرض تسويفه لتوقيع الاتفاقية مع دولة الكيان الصهيوني، وتأكيده على أنها تكفير عن الذنوب التي اقترفها الحكم الهتلري بحق اليهود، فإن إلقاء نظرة على آثار هذه التعويضات على الطرف الآخر، أي على الجانب الفلسطيني، يوضح أن التعويضات عززت من قوة الكيان الصهيوني الاقتصادية والعسكرية في مواجهة العرب. فقد منحت ما دفعته ألمانيا الغربية من تعويضات زخماً جديداً للاقتصاد الإسرائيلي الضعيف المحاصر في أوائل الخمسينيات، حيث تمكنت الحكومة الإسرائيلية مستعينة بتلك الأموال من إقامة خط حديدي جديد يصلمدينة بئر السبع بالقدس، واستبدلت نصف الخط الحديدي الواصل بين القدس وتل أبيب(١). وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أرسلت ألمانيا إلى الكيان الصهيوني ٤٠٠ قطعة معدنية تستخدم في صناعة السيارات وإنشاء الإشارات الضوئية ومعدات لتسريع حركة القطارات، لدرجة أن نصف عربات الركاب التي امتلكها الكيان الصهيوني حتى نهاية منتصف الستينيات قُدمت من ألمانيا الغربية، بالإضافة إلى إرسال خبراء ألمان لتحسين أنظمة الهاتف والتلغراف الصهيونية(٢). وأكثر من ذلك، فقد وسع الصهاينة ميناء حيفا، وحصلوا على معدات لاستثمار المعادن، بما في ذلك مصنع للنحاس الذي أصبح من أهم مصادر دخل الكيان الصهيوني. وقد بنت ألمانيا الغربية ٢٨٠ كم من الأنابيب العملاقة للري في النقب، ومصنعاً للصلب، بالإضافة إلى منح هذا الكيان ٢٠٠,٠٠٠ طن من الحديد وآلاف الأطنان من المواد الخام الأخرى(٣).

---

(١) BALAKINS,Nicholas,*op. cit.*, p 130.

(٢) *Ibid*., p. 132.

(٣) LEWAN, Kenneth,M.,HowWest Germany Helped to Build Israel,**Journal of Palestine Studies,** A quarterly on Palestinian Affaires and the Arab-Israeli Conflict, Vol. IV, NO. 4, p. 43.

من جهة أخرى، لم تبدِ الحكومة الألمانية الغربية أي اهتمام لنتائج تلك التعويضات على الفلسطينيين الذين هُجروا من وطنهم بعد احتلال العصابات اليهودية الصهيونية له. فكيف يمكن الحديث عن التسويغ الأخلاقي لهذه التعويضات إلى اليهود ودولة الكيان الصهيوني التي عملت هي نفسها على تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه عن طريق ارتكاب الجرائم والإرهاب ضده؟!!

منذ بداية الخمسينيات، شكلت فلسطين القضية السياسية الرئيسة للعرب، بخاصة لدى الأنظمة الجمهورية التي تسلمت السلطة من الحكومات الملكية في عدد من البلدان العربية [١]. لقد هدفت تلك التغييرات السياسية آنذاك إلى تحرير العرب من الهيمنة الأجنبية الغربية، ورفض سياسة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، أقامت تلك الحكومات علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي الذي دعم نضال الشعوب العربية ضد الهيمنة الغربية الاستعمارية[٢].

وقد زاد الصراع العربي- الصهيوني من حالة التوتر بين الشرق والغرب، وازداد معه عداء الشعوب العربية لسياسات الدول الغربية ومحاولات فرض سيطرتها على المنطقة. فمن وجهة نظر العرب، تعد فلسطين بالحق التاريخي أرضاً عربية احتلها اليهود الصهاينة وهجرواأبناءها

(١) قامت في مصر ثورة "الضباط الأحرار" ضد الملك فاروق في عام ١٩٥٢، حيث تم القضاء على النظام الملكي وتحولت مصر من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، وأصبح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المصرية، ليتحول بعدها إلى زعيم عربي، ولاسيما بعد إعلانه تأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦، والعدوان الثلاثي على مصر. كما سقط النظام الملكي في العراق وتحول إلى النظام الجمهوري في عام ١٩٥٨. موقع جمال عبد الناصر: http://nasser.bibalex.org/Common/pictures01-%20sira.htm#5

(٢) شكري، محمد عزيز، البعد الدولي للقضية الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٧.

الفلسطينيين ودفعوهم إلى الشتات تحت تهديد العمليات الإرهابية المسلحة للعصابات الصهيونية المدعومة من قبل بريطانيا العظمى حينها، والولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى لاحقاً، إيماناً منها بأن الكيان الصهيوني هو حجر الأساس لبقاء سيطرتهم على المنطقة العربية [1]. وهكذا أصبح نضال العرب ضد الكيان الصهيوني لتحرير فلسطين قضية قومية وجزءاً أساسياً من نضالهم للتحرر من الهيمنة الغربية.

لقد احتلت مصر بقيادة جمال عبد الناصر مركز الصدارة في التصدي للمشروع الإمبريالي الغربي في المنطقة العربية. فقد عدّ العرب مواجهة عبد الناصر للحلف الغربي وتأميمه قناة السويس انتصاراً لكل حركات التحرر العربية. ورافق الموقف العربي، على الصعيد الدولي، زيادة تخوف السوفييت من بدء تشكيلالكيان الصهيوني خطراً حقيقياً على نفوذهم في المنطقة العربية، بعدّه مركزاً متقدماً للحلف الغربي الرأسمالي. وعلى هذا الأساس، بدأ الموقف السوفيتي بالتحول للوقوف إلى جانب العرب ودعم مواقفهم تجاه القضية الفلسطينية، وتُرجم هذا الدعم بزيادة صفقات الأسلحة وتقديم الخدمات للجيوش العربية من قبل الخبراء السوفييت والمستشارين العسكريين[2]. فاتسم النصف الثاني من الخمسينيات والعقد التالي له، بازدياد التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وارتفاع حدة العداء العربي للحلف الغربي بشكل عام.

---

(١) بعد عام ١٩٦٧، تطورت العلاقة الأمريكية- الإسرائيلية وحصل تقارب مهم بينهما، واعتبرت أمريكا أن أمن الكيان الصهيوني هو من أمن أمريكا. وهكذا، شكل الكيان الصهيوني رأس حربة للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، وأصبحت أمريكا الداعم الأساسي لها الكيان من الناحية العسكرية والتكنولوجية للحفاظ على التفوق النوعي له، ولموازنة النفوذ السوفيتي ودعمه للبلدان العربية ذات الأنظمة التقدمية، ولاسيما مصر وسوريا. **المرجع السابق**، ص٢٥-٢٧.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٨-٣٩.

وهكذا أصابت صفقة التعويضات الألمانية مع الكيان الصهيوني،العرب والفلسطينيين بخاصةً، بخيبة أمل كبيرة. فرغم أن الكميات التي وفرتها ألمانيا من الموارد والبضائع المصنعة في الغــرب قليلــة، إلا أنهــا كانــت ثابتــة ومستمرة، الأمر الذي ساعد على زيادة القدرات الإنتاجية لمختلف صــناعات هذا الكيان[١]. كما تجاهلت الحكومة الألمانية الغربية تهديــد جامعــة الــدول العربية بالمقاطعة الاقتصادية، واستمرت مفاعيل صفقة التعويضات ســارية، وعلق آديناور على ذلك بما يلي: "سيكون عــاراً *علينــا إذا مــا تراجعنــاعن تصميمنا، فقط لأننا معرضونلسوء الأوضاع الاقتصادية، هناك أمــور أهــم بكثير من الأعمال التجارية الجيدة*"[٢]. كما أكد في مذكراته على قيمة العامــل الأخلاقي مقابل المصالح الاقتصادية: "*لم أكن مــستعدا لأن أغيــر اتجاهــاتي بسبب تهديدات جامعة الدول العربية*" وأضاف بأن هذه الاتفاقية: " *تستند إلــى التزام أخلاقي قاهر*"[٣]. وهنا لابد من الاشارة إلى أن المــسؤولية الــسياسية القاهرة التي وقعت على عاتق ألمانيا الغربية وحملت فــي طياتهــا اتفاقيــة التعويضات إلى الكيان الصهيوني، تعني إقناع الرأي العام الأوروبي، وخاصة الأمريكي بأن ألمانيا الغربية على استعداد للتكفير عن ماضيها، وذلك كمقدمــة لقبولها عضواً في التحالف الغربي.

كانت الحكومة الألمانية برئاسة الديمقراطيين المسيحيين عازمــة علــى عدم تعريض عملية التكامل مع الغرب للخطر التي اتخذها آدينــاور شــعاراً لتلك المرحلة تحت عنوان Westpolitik، والتي تعنــي عمليــاً دمــج ألمانيــا الغربية في نظام الفكر السياسي والمؤسساتي الغربــي. لقــد كانــت المهمــة الرئيسة التي واجهت ألمانيا الغربية بعد الحرب هي إعــادة بنــاء اقتــصادها

---

(١) BALAKINS, Nicholas, *op. cit*., p.139.

(٢) *Ibid*., pp. 140-141.

(٣) KONRAD, Adenauer,*op. cit*., p. 155.

وإقناع الشعب الألماني بجدوى الديمقراطية الغربية التي تبنتها، بالاضافة إلى إقناع الدول الأوروبية الأخـــرى أن ألمانيـــا الغربيـــة الجديـــدة هـــي شـــريك ولاتشكلتهديداً لهم[١]. هذا بالإضافة إلى أمل ألمانيا في أن يعزز اندماجها فـــي التحالف الغربي موقفها التفاوضي مع الاتحاد السوفيتي وخلق إمكانية لإعـــادة الوحدة مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

لقد عززت الاتفاقية مع دولة الكيان الصهيوني من موقع ألمانيا ضـــمن الحلف الغربي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد اندماج ألمانيا في التحالف الغربي عبر اتفاقيات بـــاريس فـــي عـــام ١٩٥٥[٢]، بـــدأ الكيـــان الصهيونييضغط على ألمانيا لتوقيع اتفاقيات جديدة تتضمن الجانب العسكري. وقد رفضت الحكومة الألمانية في عام ١٩٥٧ عرض مبعوثي بـــن غوريـــون البحث في شراء أسلحة ألمانية، معللة رفضها بذريعة أن توريد الأسلحة إلـــى أية منطقة تشهد توتراً يتعارض مع روح الدستور الألماني[٣]. كمـــا رفـــضت مرات عديدة طلب هذا الكيان لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهمـــا حفاظـــاً على علاقاتها الاقتصادية مع العـــرب، وخوفـــاً مـــن أن يعترفـــوا بألمانيـــا الشرقية[٤]. ولم يستمر هذا الموقف طويلاً حتى خضعت الحكومـــة الألمانيـــة لابتزاز الكيان الصهيوني، ووقعت معه اتفاقية جديدة سرية تتنـــاول الجانـــب العسكري متجاوزة الدستور الألماني.

---

(١) ERB, Scott, **German Foreign Policy Navigating a New Era,** Lynne Rienner Publishers, Inc, USA, 2003, p.26.

(٢) EUROPEAN NAVIGATOR, The first digital library on the history of Europe, - http://www.ena.lu/rundfunkansprache_konrad_adenauer_uber_beendigung_besatzungsregimes_bundesrepublik_1955-030003666.html.

(٣) مصطفى، حسن، **المساعدات العسكرية الألمانية إلى إسرائيل، اســتنتاجات ودروس،** دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٠.

(٤) BALAKINS, Nicholas, *op. cit.*, p.142.

ثانياً- السياسة الألمانية بين التوازن المعلن تجاه الصراع العربي - الصهيوني والدعم العسكري السري للكيان الصهيوني (١٩٦٠ - ١٩٦٥)

وجد الكيان الصهيوني في ألمانيا الغربية الخيار الأفضل لاستيراد السلاح للخروج من عزلته بعد حرب السويس في عام ١٩٥٦. وقد عبر ديفيد بن غوريون عن التقارب الاسرائيلي مع ألمانيا الغربية في مقابلة مع إحدى صحف الكيان الصهيوني، موضحاً تغير النظرة اليهودية تجاه الشعب الألماني: "*إذا كان الأب الألماني شريراً وأبناؤه رجالاً طيبون فأنا ليس لدي أي شيء ضد الأبناء... والشعب الألماني شعب مثل كل الشعوب الأخرى*"[١]. ورغم رفض الحكومة الألمانية لطلب بن غوريون، فقد استمر الحوار سراً بين نائب وزير الدفاع شيمون بيريز ووزير الدفاع الألماني فرانز جوزيف شتراوس Franz- Josef Strauss، وبقيت المفاوضات سرية خوفاً من إثارة عداء الرأي العام العربي ضد ألمانيا الغربية، وعداء قطاعات واسعة من اليهود داخل الكيان الصهيوني التي مازالت لا تستسيغ أي تعاون مع الألمان احتراماً لأرواح ضحايا الحكم النازي[٢].

واستمر الكيان الصهيوني بالضغط على الحكومة الألمانية للحصول على الأسلحة، وخاصة بعد الوحدة بين مصر وسورية في عام ١٩٥٨. وذلك من خلال إثارة المواضيع المتعلقة بـ "معاداة السامية"، وتضخيم بعض الحوادث التي كانت تحصل بين الفينة والأخرى في بعض أنحاء ألمانيا الغربية، مثل التهجم على بعض الكنس اليهودية، واستغلال ذلك للقول أن ألمانيا لم تتخلص بعد من ذاك التاريخ المجرم والمعادي لليهود[٣]. كما استثمر

---

(١) YadiotAcharonot, **quoted by Sudd**,Ztg., 5 July 1959.

(٢) ERB,Scott,*op. cit.*, p. 27.

(٣) مصطفى، حسن، **المرجع السابق**، ص٢٠-٢١.

الكيان الصهيوني أيضاً مجريات محاكمة "آيخمان" الذي ألقي القبض عليه في عام ١٩٦٠ [١] لتكرار المقولة ذاتها، في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا تسعى لتغيير تلك النظرة عن سياستها في العالم. في هذه الأثناء، شن الكيان الصهيوني حملة ضد العلماء والخبراء الألمان الذين يعملون في المصانع العسكرية في مصر، وحاول عرض المسألة وكأنها مشاركة ألمانية عسكرية لدعم العرب في شن حرب ضد هذا الكيان، وضخم الموضوع وتم نشره في الصحف متهماً مصر بأنها تصنع "أسلحة الدمار الشامل". فأجبرت ألمانيا الغربية على مخالفة الدستور الألماني وسحبت علماؤها من مصر، حين بدأ الكيان الصهيوني التخلص منهم بعمليات الاغتيال[٢].

من جهة أخرى، استغل الكيان الصهيوني زيارة المستشار الألماني آديناور إلى أمريكا في آذار/ مارس ١٩٦٠ لعقد لقاء سريَ بينه وبين رئيس الوزراء الصهيوني بن غوريون، وقد نتج عن هذا اللقاء الاتفاق على توسيع التعاون بينهما ليشمل إرسال بعض الأسلحة الدفاعية إلى الكيان الصهيوني. فقد تعهد المستشار الألماني بتقديم أسلحة بقيمة ٢٠٠ مليون مارك، بالإضافة إلى ملياري

---

(١) آيخمان أحد قادة النظام النازي، قائد قوات النخبة اس اس، وهو مسؤولعن عدد من جرائم القتل بحق اليهود، تم اعتقاله من قبل الموساد الإسرائيلي في جنوب أمريكا في أيار/مايو عام ١٩٦٠ وأحضر إلى الكيان الصهيوني وحوكم في عام ١٩٦١ وأعدم في سجن الرملة في عام ١٩٦٢

http://www.historyplace.com/worldwar2/biographies/eichmann-biography.htm.

(٢) من هؤلاء العلماء، د. يوجين سانجر الذي جاء إلى القاهرة في عام ١٩٦٠، وبعد ذلك غادر مصر بسبب ضغوط قوية من ألمانيا الغربية. ود. هانز Kleinwachter، الذي أطلق النار عليه بينما كان يقود سيارته إلى منزله وهو عائد من العمل في بلدة صغيرة بالقرب من سويسرا الألمانية. والدكتور هاينز كروغ في ميونيخ، والذي كان تم اغتياله بطريقة غامضة لم يتم الكشف عنها حتى الآن. وألقي القبض على د. جوكليك، بن غال، من قبل الموساد الاسرائيلي. راجع: LAVY, Goerge, ص ٦٥-٦٦.

مارك توضع في حساب ائتماني لمصحلة الكيان الصهيوني[١]. وكان من أهم ما ورد في الاتفاقية صفقة الأسلحة التي تضمنت إرسال ٢٠٠ دبابة من نوع م-٤٨ إلى هذا الكيان، والتي أكملت لاحقاً في فترة حكم المستشار الألماني لودفيجايرهارد (١٩٦٣-١٩٦٦). وبذلك بدا جلياً أن عهداً جديداً من العلاقات المتطورة قد بدأ بين البلدين تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

ورغم التقارب الحاصل بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني،إلا أن ألمانيا ظلت متريثة حيال إقامة العلاقات الدبلوماسية مع هذا الكيان، مخافة اعتراف الدول العربية بألمانيا الديمقراطية. فما كان من الكيان الصهيوني إلا أن سرب للصحف الغربية خبر صفقة الأسلحة بهدف إحراج بون وعبد الناصر. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ فضحت العديد من التقارير الصحفية أسرار الإمدادات العسكرية الألمانية إلى دولة الكيان الصهيوني.فقد ذكرت مجلة *فرانكفورتر روندشاو Frankfurter Rundschau* ما يلي: "*حاولت الحكومة الألمانية أن تجمع كل السمك في شبكة من العلاقات السرية وشبه السرية مع كل من الكيان الصهيوني والعرب، وبذلك سعت ألمانيا إلى أن تكون الصديق الجيد للعرب (دول الطوق) بالتوازي مع سعيها لإنشاء روابط*

---

(١) -LAVY, George, *op. cit.*, p. 55.

(٢) بعد وعود سوفيتية بإرسال المزيد من الأسلحة السوفيتية إلى القاهرة، قلقت الولايات المتحدة الأمريكية من ردود فعل العرب فيما لو قدمت المساعدات العسكرية إلى الكيان الصهيوني. فسعت أمريكا إلى تقديم الأسلحة إلى الكيان الصهيونيعن طريق ألمانيا لتحقيق "توازن" عسكري مع مصر المدعومة من الاتحاد السوفيتي. فقدمت من خلالها انواعاً عديدة من الأسلحة إلى الكيان الصهيوني،كانتفي معظمها من مخزون منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن العديد من الدول الغربية والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا. وشملت هذه الأسلحة ٥٠ طائرة وناقلات نور أطلسNor atlas، دورنير للاتصالات، والغواصات وأجهزة الكترونية وقوارب السرعة وطائرات هيلوكوبتر، وأسلحة مضادة للصواريخ. راجع: LAVY, George, *op. cit.*, p. 56.

أوثق مع دولة اليهود، بينما كانت *تتطلع في نهاية الأمر إلى التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية*"[١].

أدى الكشف عن صفقة الأسلحة إلى توتر العلاقات بين ألمانيا الغربية ومصر وباقي البلدان العربية، وأصبحت مكانة ألمانيا الخاصة في الوطن العربي مهددة بالاندثار تحت ضغط التهديدات العربية بإعادة النظر في علاقاتها مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية. ولاسيما بعد إعلان عبد الناصر أن مصر ليست بحاجة لمساعدات ألمانيا الغربية، ورفض الخضوع لتهديداتها بقطع المساعدات الاقتصادية، ومن ورائها أمريكا التي أعلنت وقف مبيعات القمح إلى مصر. ففي خطاب له يوم ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ قال: "... *إن الذي لايعجبه سلوكنا يشرب من البحر، والذي لايكفيه البحر الأبيض المتوسط يأخذ من البحر الأحمر يشربه كمان. نحن لا نبيع استقلالنا من أجل ٣٠ مليون جنيه قمح أو أربعين أو خمسين*"[٢]. كان عبد الناصر في موقف حرج أمام الشعوب العربية الغاضبة[٣]، فما كان منه إلا أن رفع مستوى زيارة الأمين العام للحزب الاشتراكي الألماني الموحد SED لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، فالتر أولبرشت، المخطط لها سابقاً إلى مستوى الزيارة الرسمية، واستقبل كرئيس لدولة ألمانيا الديمقراطية بمراسم شرف

---

(١) - HANS- HERBERT, Gaebel, "Unangenehme Moeglichkeiten", *Frankfurter Rundschau*, October 31, 1964, p. 3. quoted by, University of Haifa, Bucerius Institute, **http://bucerius.haifa.ac.il/yoffe.html**.

(٢) هيكل، محمد حسنين، **الانفجار ١٩٦٧، حرب الثلاثين سنة**، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٢٦.

(٣) كان عبد الناصر لا يريد خسارة علاقاته مع ألمانيا الغربية، التي كانت تدعم الاقتصاد المصري. وكان يأمل في ذلك الوقت أن تسهم ألمانيا الغربية في الخطة الخمسية الثانية، والحصول على قروض بفوائد منخفضة جداً. راجع: سنو، عبدالرؤوف، ٢٠٠٧، ص٣٩٠-٣٩١.

رئاسية وحفاوة شديدة[١]. وقد لاقت تلك الخطوة تأييداً شعبياً عربيـــاً واســـعاً، واستنكاراً شديداً لصفقة الأسلحة المرسلة إلى الكيان الصهيوني، وخاصة بـــين الفلسطينيين، الذين اعتبروا أن ألمانيا لعبت دوراً سلبياً في المأساة الفلسطينية، منذ فترة الحكم النازي ودعمه الاستيطان الصهيوني في فلسطين عبر تهجيـــر اليهود مع رؤوس أموالهم من ألمانيا إلى فلسطين [٢]. ومـــن جهـــة أخـــرى، أسهمت صفقة الأسلحة في تعزيز الاقتصاد الصهيوني الـــذي بـــدأ يزدهـــر. فالأموال التي قدمتها ألمانيا وفرت لهذا الكيان الفرصة لشراء الأسلحة التي لا يمكن أن يصنعها محلياً، إضافة إلى توسعه في الصناعة العـــسكرية[٣].وبهـــذا يكون الشعب الفلسطيني العربي من دفع ثمن الاضطهاد العنـــصري النـــازي والأوروبي ضد اليهود.

ورغم أن الكشف عن صفقة الأسلحة أدى إلى وضع العلاقات الألمانية الغربية مع مصر وباقي البلدان العربية على المحك، فإن عبد الناصر لم يقـــدم على الاعتراف الرسمي بألمانيا الشرقية، كيلا يخسر علاقته مع ألمانيا الغربية– فتبع ًالمبدأ هالشتاين كان على ألمانيا الغربية قطع علاقاتها مع الدول العربية إذا ما اعترفت بألمانيا الديمقراطية- وإنما هدف من موقفه تشكيل ضغط على ألمانيا الغربية كي توقف شحنات الأسلحة إلى الكيان الصهيوني فقط[٤].

---

(١) تمت زيارة أولبرخت ما بين ٢٤ شباط/ فبراير - ٢ آذار/ مـــارس ١٩٦٥، ورغـــم القرض الذي قدمته برلين الشرقية إلى مصر أثناء الزيارة، وعقـــدها عـــدة اتفاقيـــات تجارية معها، فإن عبد الناصر لم يوقع على اعتراف رسمي كامل بألمانيا الديمقراطية، وإنما أكد فقط على دعم ألمانيا في نضالها لأجل نيل الاعتراف بها. راجع: سنو، عبد الرؤوف،٢٠٠٧، ص٤٠٤-٤٠٥.

(٢) -BALAKINS,Nicholas,*op. cit.*, p. 92.

(٣) -LAVY,George,*op. cit.*, pp. 98-99.

(٤) سنو، عبد الرؤوف، ٢٠٠٧، **المرجع السابق**، ص ٣٨٩-٣٩٠.

في الوقت نفسه، تعرضت ألمانيا الغربية لضغوط شديدة من قبل حلفاء الكيان الصهيوني لئلا توقف شحنات الأسلحة، وخاصة بعد أن رفض هذا الكيان استبدال الشحنات العسكرية بتعويضات مالية. ووضعت هذه الضغوط ألمانيا في مأزق صعب بين العرب والكيان الصهيوني، فقد حدَّ مبدأ هالشتاين من حرية السياسة الخارجية الألمانية وخاصة تجاه الدول العربية[١]. فمحاولات ألمانيا الغربية الرامية إلى الحفاظ على سياسة متوازنة في الشرق الأوسط، باءت بالفشل حينما أرخى الماضي النازي بظله على صورة ألمانيا الجديدة غير النازية، فأخذت ترضخ وتقدم التنازلات للتخلص من الضغط الصهيوني المستمر.

هكذا في الوقت الذي كانت بون تعلن فيه حيادها المستمر تجاه الصراع العربي- الصهيوني، كانت الحكومة الألمانية تمد هذا الكيان سراً بأحدث الأسلحة المعفاة من الرسوم أيضاً. ورغم تأييد أعضاء الحكومة الألمانية لمبادئ السياسة الخارجية المؤيدة للاندماج بالغرب، فقد أدت هذه الأزمة إلى حصول تصدع في الائتلاف الحاكم[٢]. حين طالب الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD بإيقاف تصدير الأسلحة إلى الكيان الصهيوني والإبقاء على المساعدات الاقتصادية، وعارض وزير الخارجية الألماني غيرهارد شرويدر قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وطالب بوقف شحنات الأسلحة فوراً. كما عارض حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU[٣] تصدير الأسلحة أيضاً واعتبر أن مبدأ هالشتاين

---

(١) -LAVY,George,*op. cit.*, p. 110.

(٢) -BALAKINS,Nicholas,*op. cit.*, p.91 .

(٣) كان الائتلاف الحكومي آنذاك يتكون من الحزب الديمقراطي الاشتراكيSPD ، وهو من أقدم الأحزاب السياسية في ألمانيا، وقد حدد مساره في مستوى السياسة الخارجية مع الجهود الرامية إلى السلام، وخلال الستينيات طالب بعض نوابه بالتطبيع مع الكيان الصهيوني مثل كارول شميدت Carlo Schmidt وهيربرت فاينر وفيلي براندت Herbert Wehner and Willy Brandt. والحزب الديمقراطي الحر FP حزب ألماني =

عرَّض ألمانيا لابتزاز العرب. وشجع المستشار ايرهارد على قطع العلاقات مع مصر. وبعد جدل طويل أقر مجلس الوزراء تعليق شحنة الأسلحة[١] وعدم قطع علاقات ألمانيا مع مصر، مقابل عدم اعتراف مصر بألمانيا الشرقية وموافقتها على إقامة علاقات قنصلية بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني[٢].

لقد ترك الانقسام الحاصل في الحكومة الألمانية آثـاراً سـلبية علـى سياستها الخارجية، وأسهمت جهود الحكومة الألمانية الغربية الرامية إلى منـع الاعتراف الدبلوماسي بألمانيا الديمقراطية إلى تراجع نفوذهـا فـي الـشرق الأوسط، وحلول نفوذ ألمانيا الشرقية مكانها[٣]. فالحرص الذي أبدته الحكومة

= ليبرالي تقوم إيديولوجيته على تأكيد قيمة الحرية الفردية وتدعم التكامل الأوروبـي والشراكة عبر الأطلسي. والاتحاد الديمقراطي المسيحي وهو حزب المحـافظين فـي البوندستاغ، ويشكل كتلة برلمانية واحدتتضمتجمع حزبي الاتحـاد الـديمقراطيCDU والاتحاد الاشتراكي المسيحي CSU، وهو أكبر حزب سياسي في ألمانيا، وقد هـيمن على البوندستاغ خلال العقدين الأولين من تأسيس ألمانيا الغربية (١٩٤٩-١٩٦٣). ويلتزم في السياسة الخارجية بالعلاقات القوية مع الكيان الصهيوني والانـدماج فـي الاتحاد الأوروبي والحفاظ على علاقات قوية مـع أمريكـا، ويـشكل مـع الاتحـاد الاجتماعي المسيحي في ألمانياأكبر تجمع في البوندسـتاغ. http://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/political-system/main-content-04/the-political-parties.html

(١) - BELKIN, Paul, **Germany's Relations with Israel: Background and Implications for German Middle East Policy**, Analyst in Europe Affairs, Foreign Affairs, Defense and Trade, Congressional Research Service, 2007, p. CRS-3.

(٢) هيكل، محمـد حـسنين، عبـد الناصـر والعـالم ١٢، **الفكـر القـومي العربـي**، http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=283

(٣) كان وزير الخارجية الألماني غيرهارد شرويدر ضد قطع العلاقات مع مصر، ودعـم موقفه أيضاً الحزب الديمقراطي الحر، بينما لقي موقف لودفيج ايرهارد دعماً كبيـراً من قبل كل من الحزب المسيحي الموحد والحـزب الاشـتراكي المـسيحي. راجـع: BALAKINS,Nicholas,*op. cit*., p.93.

الألمانية الغربية على عدم اعتراف أية دولة عربية بألمانيا الديمقراطية طغى على كل الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية الألمانية في الشرق الأوسط.

وتفجرت الأزمة الحقيقة حين أقامت ألمانيا علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني في ١٢ أيار/ مايو ١٩٦٥ كتعويض عن إيقاف شحنة الأسلحة [(١)]. وفي أول رد فعل عربي أقدمت عشر دول عربية (من أصل ١٣ دولة عربية) على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية، واستدعت كل من ليبيا وتونس والمغرب سفراءها من بون [(٢)]. وهكذا خسرت ألمانيا علاقاتها مع الدول العربية بسبب تناقض تصرفات الحكومة الألمانية المنقسمة على نفسها.

لقد هددت السياسة الخارجية للحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم بعزل ألمانيا في العالم الثالث، ومهدت لاحقاً للانتقال إلى حكم الائتلاف الاشتراكي- الليبرالي برئاسة فيلي براندت في عام ١٩٦٩ الذي بدأ بمحاولات جديدة لإعادة صياغة الاتفاق حول السياسة الخارجية[(٣)].

فخلال فترة الخمسينيات والستينيات، ترك عاملين اثنين أثرهما على موقف ألمانيا تجاه القضية الفلسطينية. الأول تجلى في علاقاتها مع الدول العربية التي كانت تعتبر القضية الفلسطينية جزءاً أساسياً من نضالها ضد الامبريالية والاستعمار، حيث تجاهلت ألمانيا حقوق الشعب الفلسطيني واعتبرت قضيته مشكلة لاجئين بحاجة لمساعدات إنسانية لا أكثر. وأما العامل الثاني فهو علاقات ألمانيا الخاصة مع الكيان الصهيوني التي شكلت

---

(١) في ٧ آذار/مارس ١٩٦٥ وأرسل كورت بيرن باخ Kurt Birrenbach كمبعوث خاص لإيرهارد إلى الكيان الصهيوني في مهمة خاصة بهدف إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني. راجع: *Ibid* .

(٢) -BELKIN, Paul,*op. cit.*, p. CSR-2.

(٣) -LAVY, George, *op. cit.*, p. 112.

أداة لتحقيق مزايا سياسية واقتصادية تحقق مصلحة ألمانيا القوميـــة، وشـــكلت قاعدة للتقارب بينهما على الصعد كلها العسكرية والثقافية والاقتصادية حتـــى إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. ولهذا تجاهلت ألمانيا حقوق الفلـــسطينيين حفاظاً على علاقتها الخاصة مع الكيان الصهيوني. واستمر هذا الموقف حتـــى العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ثالثاً - التحول الايجابي في السياسة الخارجية الألمانية تجاه قضية فلسطين بعد حرب حزيران ١٩٦٧

في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ شن الكيان الـــصهيوني حربـــاً على الدول العربية المجاورة لفلسطين، وشكلت هزيمة الجيوش العربيـــة فـــي هذه الحرب العدوانية نقطة تحول بـــارزة فـــي تـــاريخ الـــصراع العربـــي-الصهيوني[1]. فبعد تسعة أيام من الحرب، أعلنت بون عن دعمها لحرية النقل البحري في قناة السويس، وخاصة بعد أن أغلـــق عبـــد الناصـــر مـــضائق "تيرانوصنافير" في وجه السفن الإسرائيلية، حين صـــرح وزيـــر الخارجيـــة الألماني فيلي براندت[2] قائلاً: "*إن الجمهورية الفيدرالية لها الحق بلفت النظر*

---

(١) في ٢٢ مايو/أيار ١٩٦٧ صدّق الرئيس جمال عبد الناصر على أوامر القيادة المسلحة بشأن: إغلاقمضائق "تيران وصنافير" بوجه الملاحة الاســـرائيلية اعتبـــاراً مـــن ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٧. راجع: هكيل، محمد حسنين، **المرجع السابق**، ص٥١٨.

(٢) فيلي براندت (١٩١٣-١٩٩٢)، أمين عام الحزب الاشتراكي الألماني، شـــغل منصب المستشار ما بين ١٩٦٩-١٩٧٤، وهـــو صـــاحب التوجـــه الـــسياسي Ostpolitik وهي السياسة التي هدفت إلى تحسين العلاقات بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية وبولندا والاتحاد السوفيتي. وهذا ما فتح المجال لكثير من الجدل في داخل ألمانيا الغربية. وقد فاز أيضاً بجائزة نوبل للسلام في عام ١٩٧١.
http://www.spartacus.schoolnet.co.uk/GERbrandtW.htm

إلى ضرورة الحفاظ على السلام، ولكنها لن تتدخل في الصراعات الإقليمية"[١]. وأعلنت كافة الدول الغربية حيادها تجاه الحرب، وخاصة ألمانيا التي انتابتها مخاوف من تدخل إحدى أو كلا القوتين العظميين فيها، مما ينذر بنشوب حرب نووية بين الألمانيتين الموجودتين على خط المواجهة[٢].

وعلى صعيد الرأي العام الألماني، أظهر الألمان تعاطفاً كبيراً مع الإسرائيليين على اعتبار أن الكيان الصهيوني هو دولة الناجين من النظام النازي. وقد تماهت وسائل الإعلام الألمانية الغربية مع العدوان الاسرائيلي، بوصفها هذا الكيان بالدولة الصغيرة المحاطة بعدد كبير من الدول العربية التي تسعى لتدميرها. فقد شبهت الصحافة الألمانية الحرب بين العرب والكيان الصهيوني بقصة "داوود وجوليات" في العهد القديم، وكيف انتصر "داوود" المسكين، أي هذا الكيان الصغير الذي يبلغ عدد سكانه مليونين ونصف، على "جوليات" العدائي، أي على "ستين" مليون عربي[٣]. كما عبّر محافظ برلين هينريش ألبيرت Heinrich Albertz عن تعاطفه مع الصهاينة بقوله إن: "*عواطفنا بشكل خاص مع هؤلاء المواطنين الإسرائيليين الذين طردوا من برلين على يد النازيين*"[٤]. وتبرع مجلس برلين بنحو ١٠٠،٠٠٠ مارك ألماني لشراء الأدوية، وتبرعت مؤسسة *فرانكفورت آم ماين Am Mein* من ميزانيتها الخاصة بمبلغ قدره نحو ٣٠ ألف مارك إلى الكيان الصهيوني. وتظاهر الناس في الشوارع مع الأحزاب الحكومية، والكنائس والطلاب والاتحادات التجارية من أجل حفظ الكيان الصهيوني وصونه. فلم يعد اليهود

---

(١) - Willy Brandt's statement on the crisis on 31 May, **Frankfurt Allgemeine Zeitung**, 1 June 1967.

(٢) -STEINBACH, Udo,*op. cit*., p. 92.

(٣) مسلم، سامي، **المرجع السابق**، ص ٦٢-٦٣.

(٤) -**Daily Telegraph**, 6 June 1967.

ذاك الشعب المضَطهد كما يرغبون أن يُنظر إليه من قبل الآخرين، فقدرة الكيان الصهيوني على هزيمة ثلاث دول عربية معاً، قد خففت من مشاعر عقدة الذنب لدى الألمان تجاه اليهود. وعبرت جريدة دي فيلت *Die Welt* عن ذلك بقولها: "*الأكثر من ١٩٠٠ سنة تم نشر الكثير من الأكاذيب الخبيثة حول الشعب اليهودي، وإظهار اليهود على أنهم خونة وجبناء وهمهم الوحيد هو التجارة والربح، الآن علينا مراجعة ٢٠٠٠ سنة من التاريخ*". وعلق أحد الكتاب قائلاً: "*إن إسرائيل انتصرت على معاداتنا للسامية*"(١). وفي المقابل تغيرت اللهجة الإسرائيلية بشكل عام تجاه ألمانيا، وترجم ذلك بزيادة التبادلات الشبابية وزيارات الأساتذة والمعلمين والأكاديميين من الجانبين(٢).

وبعد مرور أشهر على الحرب، بدأ التعاطف الألماني يتراجع تدريجياً، ليحل مكانه شعور بالخيبة بسبب نتائج الحرب التي خلقت مشكلات جديدة أكثر أهمية، ولم تؤدِ إلى حلال صراع العربي– الصهيوني. وخاصة في ظل تعنت الكيان الصهيوني وإعلانه أنه لن يتخلَى عن القدس أبداً ولن يقبل بتقسيمها، فضلاً عن تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ومن جهة أخرى، فإن الإعجاب الشعبي الألماني بقوة الكيان الصهيوني، وانبهاره بانتصاره في الحرب، لم يرافقه على المستوى الرسمي دعم علني لهذا الكيان، والتزمت الحكومة الألمانية الحياد على الأقل علناً. وأيدت بون قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ واعتبرت أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات(٣).

---

(١) **Die Welt,** 7 June 1967.-

(٢) BALAKINS,Nicholas,*op. cit.*, p. 157.-

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، دعا إلى ما يلي: ١- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض (الأراضي) التي احتلتها في =

لقد أرخى فوز الائتلاف الاشتراكي- الليبرالي برئاسة فيلي براندت في عام ١٩٦٩ بثقله على سياسة ألمانيا الخارجية، وخاصة مع تبنيها سياسة الانفتاح Ostpolitik على ألمانيا وأوروبا الشرقيتين. فقد حاولت الحكومة الألمانية التوصل إلى حل وسط يجمع بين السياسة القديمة Westpolitik (وهي التوجه نحو الغرب) وسياسة الانفتاح على الدول الشرقية مستفيدة من الانفراج العالمي بين القطبين السوفيتي والأمريكي آنذاك[٧٠]. ففي عام ١٩٧٠ أعلن كل من الاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية عن استعدادهما لاحترام الحدود القائمة في أوروبا بما فيها الحدود الفاصلة بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية[٧١]. وفي عام ١٩٧٢ حرر هذا التوجه الجديد السياسة الألمانية من قيود "مبدأ هالشتاين" بعد اعتراف ألمانيا الغربية بألمانيا الشرقية كدولة، لكن ليس كدولة أجنبية (عملاً بمبدأ: دولتان وأمة واحدة) وتخلت عن تمثيل ألمانيا كلها على المسرح الدولي، لكنها رفضت الاعتراف بأمة ألمانية شرقية، ما أسهم في زيادة ثقة ألمانيا بنفسها ومنحها حرية أكبر فيما يخص سياستها الخارجية، مع حلفائها الغربيين وعلاقاتها مع الدول العربية.

= النزاع، وإنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة. ٢- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، ٣- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ٤- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إقامة مناطق مجردة من السلاح فيما بينها. راجع: **وثائق فلسطين - مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩-١٩٨٧**، دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية، ص٣٢١.

(١) -ERB,Scott,*op. cit.*, pp. 44-47.

(٢) فالنتين، فايت، **تاريخ الألمان**، ترجمة: أحمد حيدر، دار الأبجدية، دمشق، ١٩٩٤، ص. ٥١٦.

ومن ناحية أخرى، ترك التغيير الداخلي الذي طرأ على القوى الألمانية المحددة للسياسة الألمانية تجاه "الشرق الأوسط"(١) أثره على التغيير الذي طرأ على السياسة الألمانية تجاه الكيان الصهيوني. فالأحزاب التي تعد تاريخياً متعاطفة مع الكيان الصهيوني مثل الاشتراكيين الديمقراطيين الذين تربطهم علاقات وثيقة مع الحركة العمالية الإسرائيلية، وكانوا من المدافعين عن إقامة علاقات دبلوماسية معه منذ الخمسينيات، أدى تسلمها السلطة إلى خلق اعتبارات جديدة أخرى تحكمت في مواقفها، ومنها تحقيق الاستقرار الداخلي الذي تعزز على يد التحالف المؤلف من قوى العمال المنظمين، والصناعة الكبيرة ذات الكثافة التقانية الموجهة نحو التصدير(٢). كما أن اعتراف مجموعة من الدول العربية (العراق، سوريا، السودان، جمهورية اليمن الشعبية ومصر) بجمهورية ألمانيا الديمقراطية في عام ١٩٦٩ أثر سلباً على ألمانيا الغربية غير الممثلة دبلوماسياً في هذه الدول. فسارعت ألمانيا الغربية لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية وخاصة مع تنامي حاجتها للأسواق العربية. وهكذا ما بين ١٩٧٠- ١٩٧٣ تضاعف حجم التجارة العربية- الألمانية من ٥,٥ مليار مارك إلى ١,١١ بليون مارك وذلك قبل أزمة النفط الأولى(٧٢).

---

(١) تم وضع مصطلح "الشرق الأوسط" بين قوسين: لوجود تحفظ حول استخدام هذا المصطلح الذي تحول من كونه مصطلح جغرافي إلى سياسي، وهو يعبر عن التصوّر الغربي للشرق يقوم على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقيةمركّبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات، ولم تستقر بعد البلدان التي يشملها الشرق الأوسط، إذ يعمل الاستراتيجيون في الدول الإمبريالية على توسيعه ليضم ويشمل البلدان العربية، (باستثناء السودان والصومال)، والباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وبدأ مصطلح الشرق الأدنى بالاختفاء تدريجياً لصالح مصطلح الشرق الأوسط.

(٢) -ERB,Scott,*op. cit.*, pp. 48-49.

(٣) -*Ibid.*,

إضافة إلى هذا كله، فإن ما حققه الكيان الصهيوني من مكاسب في حرب حزيران، أدت إلى تحسن وضعه استراتيجياً، فاحتلاله للأراضي العربية شكل ورقة ضغط بيده يمكن أن يستخدمها في مفاوضاته مع الدول العربية. هذه العوامل مجتمعة أسهمت في تخفيف الضغوط على ألمانيا وتبرير حيادها تجاه حرب حزيران.

أما بالنسبة للوطن العربي، فقد تركت الهزيمة العربية أثرها الكبير على الواقع الفلسطيني الذي شكك بقدرة الأنظمة العربية التي رفعت شعار تحرير فلسطين على استرجاع الأرض وعودة اللاجئين. وشعر المثقفون الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين بالحاجة لوجود حركة تحرر فلسطينية مستقلة. وبعد أقل من عام أعلنت حركة المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة فتح "حرب التحرير الشعبية" كبديل للحروب العربية التقليدية الفاشلة ضد الكيان الصهيوني(١). ونجحت عمليات المقاومة الفلسطينية في خطف الطائرات واستهداف الإسرائيليين في كل مكان،وإطلاق سراح العديد من الأسرى الفلسطينيين في سجون الكيان الصهيوني، بل أيضاً في إرغام المجتمع الدولي على الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وحق الشعب الفلسطيني في حق تقريرمصيره، وليس النظر إليه كشراذم من اللاجئين في حاجة إلى معونات إنسانية(٢).

وبحلول عام ١٩٦٨ أصبح نضال منظمة التحرير الفلسطينية يمثل آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني، وأخذت هذه المنظمة تستمد أهدافها التكتيكية والإستراتيجية من تصورها للعلاقة العضوية التي تربطها مع حركة التحرر

---

(١) KAZZIHA, Walid w., **Palestine In The Arab Dilemma**, Croom Helm Ltd, 2-10 St John's Road, London, 1979, p. 24.

(٢) *Ibid*., p.25.

العربية[١]. وتركت منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المختلفة أثراًمهمـــاًفي الرأي العام العالمي، وخاصة بعد تحقيقها بعض الانتصارات ضد الاحـــتلال، مثلما حدث في معركة "الكرامة " (مخيم صغير للاجئين شرقي نهــر الأردن) حين صمد الفدائيون بوجه اجتياح الجيش الصهيوني لهذا المخيم وألحقوا بهـــذا الجيش خسائر فادحة[٢]. لقد أظهرت عدة منظمات وأحزاب ألمانية تعاطفهـــا مع معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، ووقفت إلـــى جانـــب منظمة التحرير الفلـــسطينية ضـــد الكيـــان الـــصهيوني،مثلاالحزب الـــوطني الديمقراطي الألمـــاني[٣] NPD، واتحـــاد الطـــلاب اليـــساريين الراديكـــاليين الاشتراكي الألماني (وهي منظمة منشقة عن الحزب الديمقراطي الاشـــتراكي SPD). ورغم بساطة تأثير هذه الأحزاب في الرأي العـــام الألمـــاني لـــصغر حجمها، فقد دعمت نضال الـــشعب الفلـــسطيني ضـــد الـــصهيونية والكيـــان

---

(١) MACINTYRE, Ronald R.,ThePalestine Liberation Organization: Tactics, Strategies and Options towards the PLO and the Geneva Conference، **Journal of Palestine Studies**, A quarterly on Palestinian Affaires and The Arab-Israeli Conflict, Vol. IV، NO. 4, p.72.

(٢) قامت قوات الجيش الإسرائيلي بدخول قرية الكرامة في الأردن، بهدف تدمير قواعـد حركة فتح بهجوم مباغت وانسحاب سريع في ٢١ آذار / مارس ١٩٦٨ . لكن عرفات غادر المخيم في الليل واستطاع الفدائيون الفلسطينيون مع الجنـــود الأردنيـــين صـــد الهجوم الإسرائيلي وتكبيد العدو الصهيوني خسائر فادحة في الأرواح والمعـــدات: ٨٠ جريح و٢٨ قتيل، وتدمير أربع دبابات.

http://www.palestinehistory.com/history/phototime/tl_1968_2.htm

(٣) الحزب الديمقراطي الوطني، تأسس في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، يمثل أقصى اليمين ومن المنادين بالقومية الألمانية، ويركز الحزب حالياً على القضايا الاجتماعية ومشكلة العاطلين عن العمل والمشاكلات الاقتصادية.

http://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/political-system/main-content-04/the-political-parties.html

الصهيوني بعد حرب حزيران[١]، واعتبرته جزءاًمن حركة التحـــرر العالميـــة التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال.

وفي عام ١٩٧٢ قامت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين بأسر الفريـــق الرياضي الإسرائيلي في مدينة ميونيخ الألمانية أثناء دورة الألعاب الاولمبيـــة العالمية، بهدف مبادلته بأسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني. وقد أدى فشل مسؤولي الحكومة الألمانية في مفاوضاتهم مع المجموعة الفلسطينية، ومهاجمتها بغتة بناءً على مشورة ضباط الشرطة الصهيونية إلى مقتل الفريق الإسرائيلي المؤلف من ١١ لاعباً وعددٍ من الفدائيين الفلسطينيين. وخلقت حادثة أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ مشاعر حزن عميقة في نفوس أبناء الـــشعب الألمـــاني وإحساساً بفشل جمهوريتهم الاتحادية. ولم تحظ ألمانيا إلا بـــاحترام الحكومـــة الإسرائيلية، لإنها رفضت التفاوض والامتثال لمطالب الفدائيين الفلسطينيين[٢]. لقد جاءت عملية ميونيخ بعد فترة طويلة من بداية الإرهاب الصهيوني ضـــد الفلسطينيين، والمذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، مثل مذبحة قريتي بلد الشيخ وحواسة في عام ١٩٤٨، وتقعان جنوب شرق حيفـــا فقـــد هاجمتهمـــا قوةمؤلفة من حوالي ٢٠٠ مسلح يهودي صهيوني وقتلت جميع السكان فيهما. ومذبحة "دير ياسين" و"الحولة" و"الصفصاف" في العام نفسه، ومذبحة "القبيـــة" حين قامت وحدات من الجيش الصهيوني بمهاجمة القرية قرب القدس ودمرتها بكاملها في عام ١٩٥٣، ومذبحة "كفر قاسم" في عام ١٩٥٦. وما عملية ميونيخ إلا رد فعل مقاوم ضد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين وطرد أهلها منها، ورغم ذلك فقد اعتبرت ألمانيا الغربية لسنوات طويلة منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية[٣]. فعلى إثر عملية ميونيخ، فـــي ٣ تـــشرين الأول/ أكتـــوبر

---

(١) BALAKINS,Nicholas,*op. cit.*, p. 161.

(٢) LAVY, George, *op. cit*., p. 174.

(٣) SIEINBACH, Udo,Guerrilla In Context**, Journal of Palestine Studies**, A quarterly on Palestinian Affaires And The Arab-Israeli Conflict.Vol. III, NO. 2, P. 137.

١٩٧٢. وتحت الضغط الاسرائيلي قررت الحكومة الألمانية الفيدرالية تعطيل أنشطة الاتحاد العام لطلبة فلسطين في برلين[1]. وألقى تصاعد العمليات الفلسطينية الفدائية بعد حرب حزيران بظلال ثقيلة على سياسة ألمانيا الغربية، ولاسيما أن الصراع العربي - الصهيوني انتقل للمرة الأولى إلى الأرض الألمانية، كما أن وجود منظمة التحرير الفلسطينية بنشاطاتها الفدائية حول العالم، شكل عنصراً سياسياً مقلقاً لا يمكن التنبؤ بتصرفاته.

إلا أن التغييرات الداخلية والخارجية الناجمة عن الحرب العدوانية الصهيونية ضد العرب في حزيران، أسهمت في اتخاذ ألمانيا موقفاً حيادياً إزاء الصراع العربي- الصهيوني، وتجنباً لأّية ضغوط إسرائيلية جاء قبول ألمانيا بطلب الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران، من خلال مشاركتها مع دول السوق الأوروبية في صياغة ورقة عمل تتوافق مع القرار ٢٤٢ في إطار ما سمي التعاون السياسي الأوروبي الذي تكون في عام ١٩٧٠[2]. هذا القرار الذي عبر في نهاية الأمر عن مصلحة إسرائيلية، كونه ينهي حالة الصراع العربي معها، ويقبل بالكيان الصهيوني كدولة لها حدود آمنة في المنطقة العربية.

---

(١) سامي، مسلم، **المرجع السابق**، ص ٢٤.

(٢) لقد صدق وزراء خارجية دول السوق الأوروبية في اجتماعهم يومي ١٣ و١٤ أيار/مايو ١٩٧٠، وبموافقة ألمانيا الغربية وبمبادرة من فرنسا على ورقة عمل تتوافق والقرار ٢٤٢، طالبت الكيان الصهيوني بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧، وتأمين حدود آمنة للكيان الصهيوني، وتدويل القدس، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وفي مقدمتها القرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين والتعويض. ولكن هذه الورقة لم تنشر حتى الآن لاصطدامها بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة التي وافقت على القرار ٢٤٢ تبعاً الرؤية الاسرائيلية التي تغيب الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. Heradsveit, D., G. Stave, (dir), **European Policies in the Arab-Israeli Conflict**, Oslo, 1972, p. 57.

رابعاً - الاعتراف الألماني بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بعد حرب تشرين ١٩٧٣

أسهم موقف ألمانيا الغربية المتناغم مع دول السوق الأوروبية المشتركة في دعم تطبيق القرار ٢٤٢، بعودة التقارب بين ألمانيا الغربية وبعض الدول العربية. وتمكنت الحكومة الألمانية برئاسة فيلي براندتفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر والسودان، وتبعتها لبنان ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر في عام ١٩٧٢، ثم الكويت والسعودية في عام ١٩٧٣. وفي العام نفسه الذي اندلعت فيه حرب جديدة مابين العرب والكيان الصهيوني في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. كان الوضع الدولي مشابهاً إلى حد كبير لما كان عليه إبان حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. فبينما أيدت الكتلة السوفيتية العرب في هذه الحرب وأدانت الكيان الصهيوني باعتباره المعتدي، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الكيان دعماً مطلقاً[١]. ورغم إعلان ألمانيا الغربية حيادها تجاه الحرب، فقد رضخت الحكومة الألمانية للضغوط الأمريكية، وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر سمحت الحكومة الألمانية لأمريكا باستخدام ميناء بريمرهافن Bremerhaven لإمداد الكيان الصهيوني بالأسلحة والمعدات العسكرية، التي مازالتموجودة على الأرض الألمانية[٢].

ورغم التهديد العربي بقطع النفط عن الدول الداعمة للكيان الصهيوني وزيادة أسعاره، وتزايد مخاوف الحكومات الغربية المعتمدة في معظم صناعاتها على النفط العربي[٣]، فإن الحكومة الألمانية استطاعت التخفيف من

---

(١) -LAVY,*op. cit.*, p. 178.

(٢) -*Ibid.*, p. 180.

(٣) في اليوم نفسه، أعلنت الدول العربية المنتجة للنفط عن نيتها تخفيض إنتاج النفط بنسبة ٥% كل شهر، لإجبار الدول الغربية الضغط على جيش الكيان الصهيوني للانسحاب =

آثار أزمة الطاقة وذلك بالحفاظ على قوتها التصديرية، والتقليل من كميات النفط المستورد ومحاولة إيجاد موارد طاقة بديلة محلية متاحة (الغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية)[(١)]. ومع ذلك حافظت الحكومة الألمانية على إجماع الدول الأوروبية المتضررة، وأيدت تصريح المجموعة الأوروبية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ الذي عبر عن الاستجابة الأولية لدول السوق تجاه ما يحدث في المنطقة العربية، وذلك حفاظاً على مصالحها ضمن السوق الأوروبية[(٢)]. فقد تضمن التصريح أن حل الصراع العربي- الصهيوني لابد أن يكون في إطار منظمة الأمم المتحدة، وورد فيه للمرة الأولى ذكر "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"، وتجاوز بذلك اعتبار قضية فلسطين مشكلة لاجئين فقط[(٣)].

= من الأراضي الفلسطينية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة. ويوماً بعد يوم بدأت الدول العربية المنتجة للنفط تزيد من نسبة النفط الواجب تخفيضها. وفي ٤ نوفمبر، أدى القرار الذي اتخذته أوبك في خفض إنتاجها إلى ٢٥% إلى إصابة الدول الأوروبية بالذعر. فسنت الجماعة الأوروبية في ٦ نوفمبر قراراً مفاده: " أن تنهي اسرائيل احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧" كما أكد القرار على وجوب "إقامة سلام عادل ودائم، وأخذ حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في الحسبان". راجع:

Edwin M. Truman, BALANCE- OF- PAYMENTS ADJUSTMENT FROM AU.S. PERSPECTIVE: THE LESSONS OF THE 1970s, **International Finanace Discussion Paper**, Number 143, June 1979.

(١) http://www.ena.lu/, Erklärung der Bundesregierungzur Lage der Energieversorgung, Bonn, 17. January 1974.

(٢) SUS,Ibrahim,Western Europe and October War, **Journal of Palestine Studies,** A quarterly on Palestinian Affaires And The Arab-Israeli Conflict, Vol. III, NO. 2, p.65.

(٣) Declaration of the Nine Foreign Minister of 6 November 1973, on the Situation in the Middle East, European Navigator- **http://www.ena.lu/joint_statement_governments_eec_november_1973-020002394.html**

لقد انتقد حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي وحزب الاتحاد الاشتراكي المسيحي هذا التصريح، واعتبراه غير محايد ويقف إلى جانب العرب بشكل جلي[1]. فقد أسهمت أزمة الطاقة في منح العلاقات الاقتصادية الألمانية مع الدول العربية صبغة سياسية قوية، وظهر للمرة الأولى تناقض بين مصالح الدول الأوروبية ومصالح أمريكا في المنطقة العربية.

لقد تجاهلت الحكومة الألمانية ما وجه إليها من انتقاداتلمشاركتها في إصدار تصريح دول السوق الأوروبية ودعمه، فلم يكن من مصلحتها الإضرار بوحدة السوق الأوروبية أو حلف الأطلسي، وفي الوقت نفسه تفادت أي جدل داخلي يشن عليها. وحافظت على تنازلاتها الأساسية تجاه المصالح العربية في إطار بيانات السوق الأوروبية المشتركة، أكثر منها على المستوى الداخلي الوطني حفاظاً على علاقاتها الخاصة مع دولة الكيان الصهيوني.

لم تشهد ألمانيا أية مظاهرات شعبية مهمة كتلك التي شهدتها أثناء حرب حزيران، باستثناء تجمع الموالين للكيان الصهيوني في برلين الغربية، بزعامة المحافظ كلاوس شويتز Klaus Schuetz المعروف بموالاته للصهيونية، الذي نصح بالاعتدال والسلام. ورغم مواصلة هذا الكيان مدعوماً من الحركة الصهيونية الإصرار والتذكير الدائم بمسؤولية الألمان عن الإبادة الجماعية التي حدثت لأجدادهم[2]، فقد كان من الصعب استمرار تأثيرها على الرأي العام الألماني، الذي أصبح بعيداً عن ذكريات الرايخ الثالث وأفعاله التي أضحت من الماضي. فمنذ حرب حزيران أصبح الشعب الألماني يتابع باهتمام أكبر الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، وعلى اطلاع مستمر على المجازر والضربات القاسية والموجعة التي يوجهها الكيان الصهيوني إلى الفلسطينيين.

(١) LAVY, *op. cit.*, p. 58.

(٢) *Ibid.*, p. 59.

كما أسهمت النجاحات العسكرية الأولى التي حققها الجنود العرب في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ في التشكيك بصحة المعلومات والدعاية الاسرائيلية لدى الرأي العام الألماني، فلم يعد جنود الكيان الصهيوني بالمنتصرين دائماً، كما في حرب حزيران(١).

فقد منح النجاح العسكري في حرب تشرين الدول العربية قدرة أكبر على التحرك في الساحة الدولية، وأضاف أبعاداً جديدة إلى القضية الفلسطينية. ففي عام ١٩٧٤ اعترفت الدول العربية في مؤتمر القمة العربية في عام ١٩٧٤ الذي عقد في الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، وتعهدالرؤوساء والملوك العرب بدعمهم لها على الصعيد الدولي (١) . فظهور منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة لشعب يناضل من أجل تحرير أرضه، ساعدها في توطيد عدد هائل من العلاقات الدولية، امتدت من الشرق الأوسط حتى أوروبا وآسيا، بل حتى دول أمريكا اللاتينية. واتسعت مكانتها الدولية بازدياد التقدير الدولي لها الذي تُوج بخطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤(٣).

لقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية على نقل نضالها من أجل "حقوق الشعب العربي الفلسطيني وإقامة دولته الخاصة به" من التداول الإقليمي إلى الساحة الدولية، وتعزيز شرعيتها كممثل للشعب العربي الفلسطيني. ومن هنا

---

(١) مسلم، سامي، **المرجع السابق**، ص ١٨٦-١٨٧.

(٢) في قمة الرباط وفي الأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٧٤، دعم العرب قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ الذي يمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير والاعتراف بحقهم في إقامة دولة فلسطينية. راجع: خليل، حامد، **المرجع السابق**، ص. ٤٠٢-٤٠٤.

(٣) - NORTON, August, A., et Greenberg, Martin H., et Green, Jerrold D.(dir), **The International Relations Of The Palestine Liberation Organization**, USA, library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 1989, p.7.

نشطت منظمة التحرير سياسياً في الدول الأوروبية الغربيـــة بقيـــادة ياســـر عرفات ومتابعته الدؤوبة لهدفه المعلن في الحصول على الشرعية من العـــالم بأكمله[(١)]. وأسهمت هذهالتطورات التي شهدتها الساحة الأوروبية والعربية في طرح فكرة الحوار العربي- الأوروبي على مـــستوى الـــوزراء الأوروبيـــين والعرب، الذي وافقت عليه دول السوق الأوروبيـــة فـــي ١٤ آذار/ مـــارس ١٩٧٤ [(٢)]. وقدأثار التحرك الأوروبي المستقل في المنطقة العربية ومحاولـــة الانخراط في إيجاد حل للصراع العربي-الصهيوني غضب الولايات المتحـــدة الأمريكية ورأت فيه تخريباً لسياستها في الشرق، وخاصة على صعيد إيجـــاد حل للصراع العربي- الصهيوني الذي تريده حلاً أمريكياً بعيـــداً عـــن نفـــوذ الاتحاد السوفيتي، وطلبه بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية[(٣)].

والواقع أن الضغط الأمريكي أرخى بظلاله على سير الحوار العربـــي- الأوروبي الذي تعثر مرات عدة، كما أدى اختلاف وجهات النظر بين ممثلـــي الدول الأوروبية والساسة العرب الذين أرادوا إضفاء صبغة سياســـية علـــى الحوار، حين طالبوا الدول الأوروبية بالـــضغط علـــى الكيـــان الـــصهيوني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الـــشرعي والوحيـــد للـــشعب الفلسطيني. بينما أصرت دول السوق الأوروبية على أن مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني لا تعني أبداً الاعتراف بمنظمة التحرير الفلـــسطينية ممـــثلاً لـــه. وكانت ألمانيا من الدول التي عارضت مشاركة أي ممثل لمنظمـــة التحريـــر الفلسطينية في الحوار، بعكس بعض الدول الأخرى التي أبدت ميلاً للموافقـــة

---

(١) زار ياسر عرفات وبشكل شخصي مستشار النمسا كرايسكي في عـــام ١٩٧٩، كمـــا سافر إلى اسبانيا في عام ١٩٨٠ .*Ibid*., p. 14.

(٢) -*Ibid*., p.8.

(٣) -ERB, Scott,*op. cit*., pp. 55.

على ذلك مثل فرنسا وإيطاليا وإيرلندا[1]. ورغم قـرار وزراء خارجيـة دول السوق الأوروبية المشتركة الصادر عن اجتماعهم في روما في ٣٠ تـشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ الاعتراف بهوية مستقلة للفلسطينيين، فقد رفضت ألمانيا الغربية التصويت في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ لـصالح قـرار فـي الأمم المتحدة، يمنح الفلسطينيين حق الدفاع عـن الـنفس، وصـفة العـضو المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة[2]. لقـد ظلـت ألمانيـا الغربية تؤكد على أن الاعتراف بهوية مـستقلة للفلـسطينيين لا يعنـي أبـداً الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً له.

ولم تتوقف جهود الدبلوماسية العربية والفلسطينية للتأثير في الموقـف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية. ففي ٢٩ حزيران/ يونيـو ١٩٧٧ أصـدر المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه بلندن إعلاناً جديـداً حـول قـضية الصراع العربي- الصهيوني، أكد فيه على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه فيوطن خاص به، وطالب بوجود ممثلين عن الشعب الفلسطيني في أيـة محادثات سلام قادمة[3]. ورغم نجاح دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية في توطيد عدد هائل من العلاقات الدولية الممتدة من الشرق الأوسط حتى أوروبا

---

(١) الدجاني. أحمد صدقي، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي**، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلـسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٨ .

(٢) في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وصل عدد الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إلى ١٠٥ أعضاء، وقد دعت هذه المنظمة ياسر عرفات ليتحدث على منبر الجمعية العمومية، وصوتت في الأسبوع الذي تلاه على منح منظمة التحرير الفلسطينية مقعد عضو مراقب في الجمعية العمومية. راجع: خليل، حامد، **المرجع السابق**، ص. ٤٠٣-٤٠٤.

(٣) - THE EUROPEAN COUNCIL, London, 29-30 JUNE 1977, **http://aei.pitt.edu/1410/01/London_june_1977.pdf**

وآسيا ودول أمريكا اللاتينية، فقد استمر الموقف الألماني تجاه منظمة التحرير الفلسطينية طوال السبعينيات متوافقاً مع الموقف الإسرائيلي في النظـر إليهـا كمنظمة إرهابية، ورافضاً الاعتراف بها ما لم تعترف بحق الكيان الصهيوني في الوجود.

خامساً - استمرار رفض ألمانيا الغربية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية خلال الثمانينيات

أسهمت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الـصهيوني فـي عـام ١٩٧٨ في انتكاس الحوار العربي- الأوروبي. فقد أنهت تلك الاتفاقية حالـة الصراع بين مصر كأكبر دولة عربية والكيان الـصهيوني دون تقـديم حـل للقضية الفلسطينية. كما أسهمت في ذلك أيضاً الآثار الـسلبية لأزمـة الـنفط الثانية[١] في عام ١٩٧٨، التي تزامنت مع قيام الثورة الإيرانية[٢]. مـا دفـع ألمانيا الغربية للقيام من جديد بدور رئيس في دفع السياسة الأوروبيـة تجـاه المنطقة، وخاصة إبان مرحلة الخمول السياسي التي رافقت فترة الاستعدادات

---

(١) STEINBACH, Udo, **Germany, National Rapprochement to the Arab-Israeli Conflict**, Martinus Nijhoff Publishers, The Hague, USA, 1984, p. 98. -

(٢) تدهورت أوضاع السوق العالمية نتيجة أزمة الطاقة الثانية، حتى قبل خلع الشاه. حيث أدت الثورة الإيرانية إلى فقدان ٢٠٠-٢٥٠ ألف برميل من النفط يومياً، مابين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ - حزيران/ يونيو ١٩٧٩، وتوقف الإنتاج تقريبـاً فـي وقـت لاحق. واستمرت الأزمة لاحقاً مع بداية الحرب الإيرانية- العراقية في عـام ١٩٨٠. وهكذا، انخفض النمو الاقتصادي في معظم الدول الأوروبية من ٤,٧% في عام ١٩٧٨ إلى ٤% في عام ١٩٧٩. وبلغ أدنى مستوى له (٠,٨%) في عام ١٩٨٢. كمـا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم التي نمت بأكثر من ٢٥% في منتصف السبعينيات انخفضت إلى ١٥% في عام ١٩٨٠. **Business Network**, CBS

/http://findarticles.com/p/articles/mi_m2633/is_3_19/ai_n15787119

للانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ١٩٧٩[١]. وفرت للدول الأوروبية، ومنها ألمانيا، الفرصة لإعادة صياغة سياسة خاصة بها تجاه قضية الصراع العربي - الصهيوني، بما يتوافق مع مصالحها.

لقد شكل إعلان البندقية Venice في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ خطوة متقدمة في السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. وأدى توقيع ألمانيا الغربية على إعلان البندقية إلى توتير علاقاتها مع الكيان الصهيوني الذي رفض هذا الإعلان الذي أيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات سلام، واعترض على تشييد المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وعبر عن رفضه لمعاهدات السلام المنفردة[٢]. وخلال زيارة له إلى المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨١ أكد المستشار الألماني هيلموت شميتHelmut Schmidt[٣] على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته، ودور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام، حين

---

(١) Steinbach, Udo, *op. cit.*, pp. 94-95.

(٢) شكل إعلان البندقية الخاصب "الشرق الأوسط" بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٠، أول مساهمة للجماعة الأوروبية في إيجاد حل للصراع العربي - الصهيوني. فقد أدرج فيه المبدأين المقبولين من المجتمع الدولي وهما: حق كل الدول في الوجود والأمن في المنطقة العربية، بما فيها دولة الكيان الصهيوني، ومنح العدالة لكل الناس التي تعني الاعتراف بشرعية حقوق الشعب الفلسطيني. **http://www.oilforimmigration.org/facts/?page_id=52**

(٣) هلموت شميت ولد في عام ١٩١٨. شارك في الجيش الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٢. وبعد الحرب نال إجازة في الاقتصاد من جامعة هامبورغ. وفي عام ١٩٥٣ انتخب عضواً في البرلمان عن الحزب الاشتراكي. وما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٢ أصبح وزيراً للدفاع في حكومة فيلي براندت ثم وزيراً للمالية (١٩٧٢ – ١٩٧٤). وفاز بمنصب المستشار الألماني (١٩٧٦- ١٩٨٠). وخسر في انتخابات ١٩٨٢ بسبب انسحاب الحزب الليبرالي من الائتلاف الحاكم. **http://www.answers.com/topic/helmut-schmidt**

قال: "*بالنسبة لي هذا يشمل حقهم (يقصد الفلسطينيين) في تنظيم أنفسهم كدولة*"[١]. فجاءت ردة الفعل الإسرائيليةعلى لسان مناحيم بيغن الذي وصف المستشار الألماني بأنه معادٍ للسامية ومهتم فقط ببيع الأسلحة وشراء النفط بأسعار زهيدة، وأضاف بيغن: "*ربما شارك في أعمال وحشية ضد اليهود، حينما كان ضابطاً في الجيش النازي*"[٢]. ولم يغضب هذا التصريح شميت فقط، بل الشعب الألماني أيضاً.

لكن سقط إعلان البندقية مع سقوط محور "باريس- بون" الذي سعى إلى وضع سياسة خاصة بأوروبا في الشرق الأوسط، بعد فوز الاشتراكيين بزعامة فرانسوا ميتران في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام ١٩٨١، وخسارة جيسكار ديستان المتعاطف مع العرب[٣]. وتولي رونالد ريغان[٤] رئاسة الحكومة الأمريكية الجديدة المتعاطف مع دولة الكيان الصهيوني في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ومن جهة أخرى، لعبت التغيرات في الداخل الألماني دوراً كبيراً في تراجع ألمانيا عن موقفها المتضامن مع العرب، حين انضم الليبراليون الديمقراطيون إلى المعسكر المحافظ (الحزبين المسيحيين) في ائتلاف حكومي

---

(١) **Jerusalem Post**, 3 and 4 May, 1981.

(٢) **Der Spiegel**, 7 June, 1982.

(٣) **ERB**, Scott, *op. cit.*, p. 64-65.

(٤) رونالد ويلسون ريغان (١٩١١-٢٠٠٤)، الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٨١-١٩٨٩. وقبل ذلك كان الحاكم رقم الثالث والثلاثون لولاية كاليفورنيا ما بين ١٩٦٧-١٩٧٥. وكان يعمل في مجال التمثيل قبل أن يدخل إلى الحقل السياسي في بداية الخمسينيات. وكان من أهم مواضيع حملته الانتخابية: مزاعمه بعجز إدارة كارتر في تقدير أهمية (إسرائيل) كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ففي مقالة له في الواشنطن بوست ذكر بأن وضع الولايات المتحدة سيكون أضعف في المنطقة بدون الأرصدة السياسية والعسكرية التي توفرها "إسرائيل" كقوة مستقرة وكرادع للهيمنة الراديكالية. **http://www.whitehouse.gov/about/presidents/ronaldreagan**

واحد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ برئاسة هلموت كـــول Helmut Kohl[١] وأعلن عن تأييده للموقف الأمريكي واعتبرت الحكومة الألمانية الغربية الجديدة أن سياسة الاشتراكيين السابقة الحيادية قد عرضت الأمن القـــومي الألمـــاني للخطر بتعريض علاقاتها للتوتر مع الكيان الصهيوني في فلسطين.

والواقع أن الكيان الصهيوني استغل الأجواء السائدة، سواء علىالصعيد الإقليمي باندلاع الحرب الإيرانية- العراقية واغتيال السادات، أو على الصعيد العالمي،وتراجع الموقف الأوروبي المؤيد للعرب وبروز الــدعم الأمريكـــي للكيان الصهيوني في عهد ريغان.فقـــام جـــيش الكيـــان الـــصهيوني فـــي ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ بقيادة وزير الدفاع آرييل شارون باجتياح جنوب لبنان، بهدف القضاء على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية ونفوذها في لبنان. وأتى رد الفعل الأوروبي على ذلك الاجتياح رداً هزيلاً، ودعمت ألمانيا قرار الدول العشرة الصادر عن اجتماع بروكسل في حزيران/يونيو ١٩٨٢ الــذي دعـــا الجيش الاسرائيلي إلى الانسحاب الفوري من بيروت وماحولهامتزامنـــاً مـــع انسحاب كافة القوات الفلسطينية من مواقعها في بيروت، والحفاظ على وقـــف إطلاق النار بأي ثمن، وانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان في إطار "*إقامة سلام نهائي في لبنان*"[٢]. وخاب أمل منظمة التحرير الفلسطينية في الـــذهاب إلى بروكسل للقاء المجموعة الاقتصادية الأوربية من أجل نيل الاعتراف بهـــا

---

(١) ولد هيلموت كول في ٣ نيسان/أبريل ١٩٣٠، وهو سياســـي ألمـــاني وعـــضو فـــي حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، شغل منصب رئيس الوزراء مـــا بـــين ١٩٦٩- ١٩٧٦ في راينلاندبالاتينات. وفاز بمنصب مستشار ألمانيا الغربيـــة فـــي الأول مـــن تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، وبقي في منصبه لغاية عام ١٩٩٨.

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1553341,00.html

(٢) - EUROPEAN COUNCIL IN BRUSSELS, EU Summit Discusses the Middle East and Relations with the United States, European Community News No. 21/1982, 28 and 29 June 1982, **http://aei.pitt.edu/1429/01/Brussels_june_1982.pdf** راجع: الوثيقة رقم (١)

كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، أو الحصول كحد أدنى على دعم الرأي العام الأوروبي لفرض عقوبات اقتصادية بحق الكيان الصهيوني[1]. وقد كررت المجموعة الاقتصادية الأوربية بما فيها ألمانيا، أنه على منظمة التحرير الفلسطينية القبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وعدم تجاهلها له.

ولد الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان وحصار بيروت شعوراً مرعباً يكاد يكون عالمياً. ففي شهر أيلول بثت وسائل الإعلام صوراً لم يسبق لها مثيل لمجزرة صبرا وشاتيلا، فضلاً عن نقل الصحف والتلفزيونات والإذاعات إلى العالم كله الأحداث والتفاصيل اليومية للحرب التي تظهر الهمجية الإسرائيلية ضد الانسانية[2]. فخرجت العديد من المظاهرات والمسيرات التي نظمها الطلاب الفلسطينيون والمجموعات العربية، وشاركت فيها أعداد هائلة من اليسار الأوروبي في مختلف البلدان الأوروبية، نددت جميعها بهذا الاجتياح وطالبت بضرورة وضع حد لأعمال العنف الاسرائيلية ضد الإنسانية والانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من لبنان[3].

وشاركت الصحافة الألمانية في الاحتجاج، ومنها *"دي فيلت "Die Welt*، و*"دي تسايت "Die Zeit* و*"فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ Frankfurter Allgemeine "Zeitung* التي منحت الأولوية للقصص التي تصف مدى المعاناة الفلسطينية الإنسانية، وامتلأت بذكر الجرائم التي اقترفها الجيش الإسرائيلي بحق السجناء الفلسطينيين وتعرضهم للضرب المبرح حتى الموت وفقاً لتقارير الأطباء النرويجيين العاملين في المخيمات الفلسطينية. وذكرت مقالات أخرى

---

(1) SMITH, Pamela Ann, The European Reaction To Israel's Ivasion, **Journal of Palestine Studies**, A quarterly on Palestinian Affaires And The Arab-Israeli Conflict, VOL. XI, No. 4, p. 38.

(2) *Ibid*., p. 39.

(3) *Ibid*.

الظروف الرهيبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في بيروت. ودعت المقالات الافتتاحية الكيان الصهيوني إلى قبول الوقف الفوري لإطلاق النار[1]. لكن الرأي العام الألماني والأوروبي المتعاطف مع الفلسطينيين فشل في فرض حتى عقوبات اقتصادية على الكيان الصهيوني. وتجاهل المؤتمر الصحفي الذي عقده وزراء خارجية دول السوق الأوروبية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ [2] حتى الإشارة إلى مسؤولية الجيش الاسرائيلي في اقتراف مجزرة صبرا وشاتيلا.

لقد خلف الجمود الدولي الناجم عن التصلب الأمريكي المعهود، وتراجع الدور الأوروبي، والتعنت الإسرائيلي الرافض لأي مؤتمر للسلام، آثاراً كبيرة على الداخل الفلسطيني. بالإضافة إلى التراخي العربي تجاه القضية الفلسطينية الذي عبرت عنه مقررات مؤتمر القمة العربية المنعقد في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ [3]. الأمر الذي فجَر الانتفاضة الفلسطينية الأولى (أطفال الحجارة) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ على يد جيل الشباب الفلسطينيين الذين ولدوا في ظل الاحتلال الصهيوني، وواجهوا الدبابات الإسرائيلية بالحجارة، ورافق ذلك إضرابات عامة ومواجهات غير مسلحة[4]. وقد أثارت مشاهد الانتفاضة اليومية، المنقولة بواسطة الأقمار الصناعية إلى كافة أنحاء العالم، العديد من التساؤلات لدى الرأي العام العالمي، حيث كشفت الصور

---

(١) -*Ibid*., p.40.

(٢) - Search For A Peaceful Settlement and The Role of the United Nations, http://www.un.org/Depts/dpi/palestine/ch7.pdf

(٣) الحوت، شفيق، الحوت، بيان نويهض، الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية (١٩٨٧-١٩٨٨)، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٩٩٣.

(٤) - European Institute for Research on Mediterranean and Euro-Arab Cooperation, the First Intifada, http://www.medea.be/index.html?page=2&lang=en&doc=101

المواجهات بين الفلسطينيين العزل رماة الحجارة وبين الجنـــود الإســـرائيليين المدججين بالسلاح، لاسيما أنها كانت المرة الأولى التي يرى فيها العـــالم بـــأم عينه الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال[١]. ورغم التعـــاطف العـــالمي مـــع الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال، لم تتغير سياسة الجماعة الأوروبيـــة، ولم يتأثر الموقف الألماني واستمر رافضاً التواصل مـــع منظمـــة التحريـــر الفلسطينية ما لم تعترف بوجود الكيان الصهيوني.

لقد أسهمت الانتفاضة ممثلة بالحراك الجماهيري الفلسطيني على أرض فلسطين ضد قوات الاحتلال الصهيوني في إحداث تحولجذريفي مسيرة حركة التحرر الوطني الفلسطيني. وأصبح الحديث في المستوى السياسي عن (حركة استقلال وطني) بدلاً عن (حركة تحرر وطني). وتجلى ذلك مع إعلان قبـــول منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في عـــام ١٩٨٨ بالقرار ٢٤٢ الذي اعترف بحق الكيان الصهيوني في الوجود بمباركة عربية تجلت في قمة الجزائر في حزيران/يونيـــو ١٩٨٨ [٢]. وإثـــر ذلـــك، أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحـــدة فـــي كـــانون الأول/ديـــسمبر ١٩٨٨ قراراً اعترف : "*بإعلان دولة فلسطين التي أقرها المجلـــس الـــوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨*"[٣].

وهكذا، مع قبول منظمة التحرير الفلسطينية بحق الكيان الصهيوني في الوجود، ومبدأ التفاوض السلمي لإيجاد حل لقضية الصراع العربي-

---

(١) - LAETHEENMAEKI, Maija, **The Palestine Liberation Organization And Its International Position, Until the Palestine Council of Algiers in November 1998**, Turn Yliopisto, Turku, 1994, p.185.

(٢) الحوت، شفيق، الحوت، بيان نويهض، **المرجع السابق**، ص ١٠٣٢-١٠٣٣.

(٣) UNITED NATIONS, General Assembly, A/RES/43/177, 15 December 1988, Question of Palestine, **http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/0/146e6838d505833f852560d600471e25?OpenDocument**.

الصهيوني فتحت أبواب العالم الغربي للاعتراف بها. وبحلول العام ١٩٨٩ اعترفت حوالي ١٢٠ دولة حول العالم بإعلان دولة فلسطين(١)، واستقبل ياسر عرفات من قبل وزراء خارجية كل من اسبانيا وفرنسا واليونان في مدريد(٢).

ورغم نجاح دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية في نيل الاعتراف بها من قبل معظم الدول الأوروبية، وقبول الحوار مع ياسر عرفات كرئيس لها، استمر الموقف الألماني يرفض فتح أي قنوات اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، تضامناً مع رغبة الكيان الصهيوني.

وهكذا نجد، أن مساعي ألمانيا الغربية للعب دور خاص في إحلال السلام في الشرق الأوسط، حين تعرضت مصالحها الاقتصادية للخطر في بداية الثمانينيات، قد باءت بالفشل، مقابل الحفاظ على علاقاتها الخاصة مع الكيان الصهيوني وأمريكا. فلم يتعدَ الموقف الألماني التصريحات الودية أو بعض التحركات الدبلوماسية دون القيام بأي دور فعال حقيقي بسبب انحيازها المستمر للجانب الصهيوني.

- الخلاصة

انخرطت ألمانيا الغربيةمنذ تأسيسها في العام ١٩٤٩ بشكل مباشر في الصراع العربي- الصهيوني من خلال الموافقة على دفع التعويضات وصفقة الأسلحة للكيان الصهيوني، والتي شكلت البداية لتطور العلاقات بين ألمانيا وهذا الكيان متجاهلة الآثار السلبية لتلك العلاقات الخاصة على الطرف الآخر الفلسطيني.

---

(1) LAETHEENMAEK**I**,Maija,*op. cit*., p.3.

(2) PALLADE, P, Lang, **Germany and Israel in the 1990s and beyond: Still a 'special relationship**, 2005, p. 291.

وخلال الستينيات تميزت السياسة الخارجية الألمانية بضبط النفس وإثبات الذات، وحاول صانعو القرار الألماني تحقيق التوازن ما بين الضغوط المحلية والخارجية لوضع إستراتيجية تعيد ألمانيا إلى البيئة الدولية كعضو أساسي في المعسكر الغربي، وتسعى إلى إعادة توحيد الألمانيتين. فشكلت علاقة ألمانيا الغربية مع الكيان الصهيوني بوابة العبور إلى الحلف الغربي، وأداة لتخفيف الضغوط الخارجية وخاصة الأمريكية.

واستمرت النظرة الألمانية باعتبار القضية الفلسطينية مشكلة لاجئين بحاجة إلى مساعدات إنسانية لا أكثر. إلا أن ضغط العمليات الفلسطينية الفدائية، وآثار أزمتي النفط في الأعوام ١٩٧٣ و١٩٧٨، أمور أدت إلى تحول مهم في النظرة الألمانية تجاه الفلسطينيين، وذلك بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في حق تقرير المصير. لكن دون أن يؤثر ذلك على علاقات ألمانيا الخاصة مع الكيان الصهيوني التي تجلت برفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، واستمرت في النظر إليها كمنظمة إرهابية.



الفصل الثاني

جمهورية ألمانيا الديمقراطية وفلسطين

(١٩٤٥ - ١٩٨٩)

بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وإثـر مـؤتمري يالطـا وبوتسدام في عام ١٩٤٥ أُنشئت جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) فـي السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، ورُسمت حدود الدولة الجديدة تبعـاً لتواجد قوات الاحتلال السوفييتي على الأرض الألمانيـة[1] التـي اعتبـرت منطقة نفوذ سوفييتية. لقد تطورت دولـة ألمانيـا الـشرقية علـى النمـوذج الاشتراكي، فقد تأسست كتلة من الأحزاب الجماهيرية والمنظمات المناهـضة للفاشية،ضمت الحزب الشيوعي الألماني، والحزب الـديمقراطي، والحـزب الليبرالي الديمقراطي، والاتحاد الـديمقراطي المـسيحي و"اتحـاد النقابـات

---

(١) كانت القوات السوفيتية تسيطر على القسم الشرقي من ألمانيا. وكان الاتحاد السوفيتي ملزماً، بموجب المعاهدات الدولية، بممارسة السلطة الحكومية في هـذا القـسم. وقـد ساعدت سلطات الاحتلال السوفيتية منذ البداية على أن تنشأ في المنـاطق الخاضـعة لسيطرتها أجهزة حكم وإدارة ذاتية محلية وأحـزاب سياسـية ومنظمـات اجتماعيـة ونقابات ديمقراطية مناهضة للفاشية. راجع: حيدري، نبيـل، وآخـرون، **النهـوض، جمهورية ألمانيا الديمقراطية من دمار الحرب إلى عالم التكنولوجيـا**، دار صـبرا، دمشق، ١٩٨٢، ص. ٤١-٤٢.

الألماني الحر" إضافة إلى منظمات وأحزاب أخرى. وكانت الغاية الأساسية لتلك الكتلة هي العمل المشترك لبناء الدولة الألمانية الجديدة على أسس اشتراكية ديمقراطية(١).

وبحلول عام ١٩٤٩ أُصبح الحزب الاشتراكي الألماني الموحد Socialist Unity Party(٢)، يتولى الإدارة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بعد أن أعيدتهيكلته بشكل كامل طبقاً لمبادئ الحزب الشيوعي السوفييتي. وأكدت بيانات الحزب الاشتراكي الألماني أن مهمته الأساسية هيالعمل من أجل توحيد ألمانيا على أساس ديمقراطي، وإيجاد حلول تقدمية لإعادة بناء ألمانيا على جميع الصعدالاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وتحقيق التحولات الديمقراطية المعادية للفاشية،إضافة إلى عقد اتفاقية سلام عادل وانسحاب قوات الاحتلال الأجنبية(٣).

أولاً - نهوض جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)

في أيار/مايو ١٩٥٥ انضمت ألمانيا الشرقية لمنظمة "حلف وارسو Warsaw Treaty Organization". وبذلك اعتبرت ألمانيا الشرقية دولة ذات سيادة من قبل الاتحاد السوفييتي، فيما يتعلق بجميع شؤونها الخارجية، عدا ما يتصل ببرلين المندرجة ضمن المسؤولية السوفييتية. كما تميزت ألمانيا

---

(١) – SCHAR, C., Bradley,**Politics and Change in East Germany: An Evaluation of Socialist Democracy,** West view Press,Boulder,Colorado, 1984, p. 7.

(٢) لقد تأسس الحزب الاشتراكي الألماني الموحد في عام ١٩٤٦ من اتحاد الحزبين الشيوعي والاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا الشرقية على أسس الماركسية - اللينينية، وقاد نضال العمال من أجل التطور الديمقراطي. راجع: حيدري، نبيل، **المرجع السابق**، ص. ٤٢.

(٣) -**Geschichte der deutschen**SPD,Extrakt, Berlin, 1979, s. 214.

الشرقية عن باقي الدولة المنـضوية تحـت حلـف وارسوفيمـسألة الـدفاع المشترك[١]، ففي حين كانت جميع الدول الأعضاء في الحلف تحدد مـستوى مسؤولياتها في أي نزاع مسلح بنفسها، كانـت مـسؤولية ألمانيـا الـشرقية العسكرية تحددها منظمة حلف وارسو ككل[٢].

ومع نهاية عقد الخمسينيات، أصبحت ألمانيا الشرقية عضواً كاملاً فـي مجلس "التعاون الاقتصادي المشترك "Mutual Economic Assistance"[٣]. وعلى إثر تنفيذ الحكومة الألمانية للخطة الخمسية ١٩٥٦-١٩٦٠، نمـت التجـارة الألمانية بفعل التحولات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة من تأميم للثـروات المعدنية والمناجم، وتطوير القطاعات الصناعية، إضافة إلى استصلاح الأراضي وتوحيد الطبقة العاملة وإقامة حلف الفلاحين والعمال[٤]. فقد وجـدت ألمانيـا الشرقية مصلحة مشتركة مع الاتحاد السوفييتي كمزود أساسي لهـا بالطاقـة والمعادن الخام المطلوبة في مجال صناعاتها، بالمقابل شـكلت دول الاتحـاد السوفييتي أسواقاً كبيرة ومستقرة للمنتجات الصناعية الألمانية عالية التقانة[٥].

---

(١) تأسس حلف وارسو بعد دخول ألمانيا الغربية في منظمة حلف الناتو في عام ١٩٥٥. وبعد ثمانية أشهر انضمت ألمانيا الشرقية إلى الحلف الذي أصبح يتكون من سبع دول وهي: دول الاتحاد السوفيتي، وألبانيا، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، ورومانيـا وألمانيا الشرقية.

http://memory.loc.gov/frd/cs/soviet_union/su_appnc.html.

(٢) - SCHAR, C. Bradley, *op. cit*., pp. 8-9.

(٣) تأسس مجلس التعاون الاقتصادي المشترك (CMEA)في عـام ١٩٤٩، ويـضم دول الاتحاد السوفيتي، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا. وأصـبحت ألمانيـا الشرقية عضواً فيه في عام ١٩٥٠ واحتلت المرتبة الأولى في إنتاج السلعالية التقانة.

http://www.encyclopedia.com/topic/Council_for_Mutual_Economic_Assistance.aspx

(٤) - *Ibid*., p.11.

(٥) - *Ibid*., p.172.

من جهة أخرى، سعت ألمانيا الشرقية منذ نشوئها إلى إثبات شرعيتها كدولة ساعية إلى السلام، ونسيان الماضي النازي. والواقع لم يكن من السهل على ألمانيا الشرقية نيل الاعتراف الرسمي بها في ظل الصراع السوفيتي- الأمريكي. فقد واجهت الكثير من المعضلات في السياسة الخارجية التي اختلفت في ظروفها عن ألمانيا الغربية التي استطاعت نيل الاعتراف الرسمي بشرعيتها، وتحقيق الأمن والتقدم الاقتصادي تحت النفوذ الأمريكي[١]. في حين أن ما بين ١٩٥٠- ١٩٦٨، لم يعترف بألمانيا الشرقية اعترافاً رسمياً إلا ثلاث عشرة دولة، معظمها من الدول الاشتراكية. لهذا السبب كان على ألمانيا الشرقية كسر "مبدأ هالشتاين" لنيل الاعتراف الدولي الرسمي بها،دولة اشتراكية ذات سيادة[٢].

لقد نشأ صراع بين الألمانيتين الشرقية والغربية حول مسألة تمثيل الشعب الألماني، وسعت كل منهما لكسب موقع مؤثر في دول العالم الثالث، ولاسيما في الدول العربية. فكانت البعثات التجارية وقنصليات ألمانيا الشرقية قائمة إلى جانب سفارات ألمانيا الغربية [٣]. وهكذا شكل التنافس بين الألمانيتين أداة بيد ألمانيا الشرقية لتثبيت شرعيتها في الداخل والخارج.

ثانياً - انفتاح ألمانيا الشرقية على العرب ما بين عقد الخمسينيات ومنتصف الستينيات

مزجت ألمانيا الشرقية الناهضة من تحت أنقاض الحرب العالمية الثانية بين الإيديولوجية والمصالح الإستراتيجية، لنيل الاعتراف بها كدولةً مستقلة. وبقيت علاقات ألمانيا الشرقية مع الدول العربية حتى منتصف الخمسينيات

---

(1) GLENN, William, G.,**Germany's Cold War,The Global Campaign to Isolate East Germany, 1949-1969**, the university of North Carolina Press, 2003, p. 37.

(2) *Ibid*.

(3) *Ibid*., p. 39.

مرتبطة بالمبادرات السوفييتية، وتقوم على الود وتــرتبط بمبــادئ المــساواة واحترام الحقوق الوطنية والمنفعة المتبادلة. فقد أسهم موقع ألمانيــا الــشرقية كعضو في المنظومة الاشتراكية آنذاك في تحقيق التقارب مع الدول العربيــة عامة، والتقدمية خاصة، حيث أقامت ألمانيا الشرقية علاقــات مــع الاتحــاد الاشتراكي العربي في مصر، ومع الاحزاب الشيوعية في الوطن العربــي(١). وفي نهاية عام ١٩٥٣ كانت مصر الشريك التجاري الرئيس لألمانيا الــشرقية في الوطن العربي، وأقامت بعثة تجارية لها في القاهرة على أمــل أن يقــود التعاون الاقتصاديإلى تمتين موقعها السياسي مع الدول العربية الأخرى(٢).

واستغلت ألمانيا الشرقية حرب السويس في عام ١٩٥٦ التــي أســهمت في زيادة التقارب بين الدول العربية والاتحاد السوفييتي، لتعمل على تحسين علاقتها مع الدول العربية. فعلى المستوى الاقتصادي، لم تعد تقتصر العلاقات الألمانية الشرقية- العربية على مجرد تبادل تجاري بسيط، وإنما شمل كافــة المجالات الاقتصادية والتقنية والعلمية، لاسيما بعد أن أخذت ألمانيا الــشرقية منذ العام ١٩٥٦ تشهد تطوراً ملحوظاً في صناعاتها، وخاصة فــي المجــال التقاني(٣). وعلى المستوى الــسياسي، ســمح عبــد الناصــر فــي كــانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ لمفوض جمهورية ألمانيا الديمقراطية لدى الدول العربية إرنستشولتز Ernst Scholz بافتتاح مكتب دائم في القــاهرة، كونهــا المدينــة المركزية آنذاك في الوطن العربي؛ الأمر الذي أتاح لهــذا المكتــب تواصــلاً عالي المستوى مع الدول العربية. فقد نظمت العديد من النــشاطات الثقافيــة والتعليمية في القاهرة لتقوية العلاقات بــين ألمانيــا الديمقراطيــة والنقابــات

---

(١) McCAULEY, Martin, **The German Democratic Republic since 1945**, St. Martin's Press, New York, 1983, p.192.

(٢) *Ibid., p.*193.

(٣) حيدري، نبيل، **المرجع السابق**، ص ١١١-١١٦.

العمالية والتجارية، بل مع الهيئات الرياضية أيضاً من أجل تـشجيع الطـلاب العرب على متابعة تحصيلهم العلمي في جامعات ألمانيـا الـشرقية. وتجلـى الدعم الألماني لمصر ببرامج مساعدات يشمل الدعم المادي والتقـاني، مـن تصدير منشآت صناعية كاملة، ومكائن وآلات صناعية وزراعية ومنتجـات الصناعات الاستخراجية وغيرها[١]. وفـي عـام ١٩٥٩ زار رئـيس وزراء ألمانية الشرقية، غروتفول Grotewohl، مصر والعـراق. وقـام مفوضـها الخاص للشرق الأوسط ريتشارد غيبتنر Richard Gyptner بزيارة المغـرب وتونس في العام نفسه، وجرى توقيع العديد من الاتفاقيـات والبروتوكـولات الثنائية بين الدول العربية وألمانيا الشرقية[٢].

والواقع، رغم اعتبار ألمانيا الشرقية حركات التحرر العربية جزءاً مـن حركة التحرر الثوريـة فـي العـالم الثالـث Third revolutionary current، وحرصها على دعم الدول العربية ذات التوجه الاشتراكي والتقدمي المناهض للرأسمالية [٣]، فإن الهدف الأساس للتقارب الألماني الشرقي مع هـذه الـدول كان توسيع نطاق الاعتراف السياسي بها خارج المنظومة الاشتراكية، وكـسر العزلة الناجم عن "مبدأ هالشتاين".

كما أن الصراع العربي- الصهيوني جعل من المنطقة العربيـة إقليمـاً حيوياً بالنسبة لألمانيا الشرقية من أجل خرق "مبدأ هالشتاين". فأخـذت تـدعم موقف الدول العربية سياسياً، وأكدت دائماً على حقوق العرب والفلـسطينيين في صراعهم ضد الكيان الصهيوني. في الوقت نفسه، لم تترك أيـة فرصـة إلا استغلتها للتشهير بالموقف الألماني الغربي الداعم للكيان الصهيوني ضـد

---

(١) GLENN, William,*op. cit.*, p. 21.

(٢) سنو، عبد الرؤوف، ٢٠٠٧، ص ٣٩٥.

(٣) GLENN, William, *op. cit.*, p. 45.

العرب. هكذا استغلت ألمانيا الشرقية فضيحة الكشف عن صفقة الأسلحة المرسلة من ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني، لأجل اضعاف النفوذ الألماني الغربي في المنطقة العربية والحلول مكانه[1]. وجاءت زيارة أولبريخت إلى مصر تنفيذاً لمخططات الحكومة الألمانية الشرقية في زيادة التوتر بين مصر وألمانيا الغربية. ففي شباط ١٩٦٥ أمام تلكؤ الحكومة الألمانية الغربية في الاستجابة لطلب عبد الناصر بوقف شحنة الأسلحة المرسلة من قبلها إلى الكيان الصهيوني، ورفضه لمحاولة ابتزازه اقتصادياً من قبلها، عمد عبد الناصر إلى رفع مستوى زيارة أولبريخت لمصر إلى زيارة رسمية، وكانت المرة الأولى التي يدعى فيها أولبريخت لزيارة دولة خارج المنظومة الاشتراكية[2]. وعبّر عبد الناصر عن رفضه لصفقة الأسلحة بقوله للسفير الألماني الغربي "جورج فيدير" في القاهرة بأن: "...*هذه الصفقة* تشجيع صريح *لإسرائيل على العدوان، وهو أمر لا تستطيع مصر ولا بقية الدولة العربية أن تسكت عليه*" [3]. لقد أدت قدرة عبد الناصر على المناورة، والتلويح باعتراف مصر بجمهورية ألمانيا الشرقية إلى محاصرة ألمانيا الغربية التي أصبحت في موقف الدفاع عن نفسها. فقد عزز التنافس بين الألمانيتين من قدرة الدول العربية على تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من خلال علاقاتها الثنائية مع كلا الدولتين، ونجح عبد الناصر في إضعاف مفعول "مبدأ هالشتاين" عندما حوله إلى سلاح ضد ألمانيا الغربية،بربطه اعتراف مصر بألمانيا الشرقية باعتراف ألمانيا الغربية بالكيان الصهيوني.

---

(١) سنو، عبد الرؤوف، **المرجع السابق**، ص ٣٩٨-٣٩٧.

(٢) GLENN, William, *op. cit.*, p. 24.

(٣) هيكل، محمد حسنين، **المرجع السابق**، ص ١٤٠.

وأسهمت زيارة فالتر أولبريخت إلى مصر إلى تدهور العلاقات بين بون والدول العربية، ووقف المساعدات الاقتصادية إلى مصر، بالمقابل أدت إلى زيادة التقارب بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية ومصر. فقد جرى في ختام الزيارة التوقيع على بيان مشترك لتطوير العلاقات الاقتصادية والفنية والثقافية بين البلدين، وأعلنت ألمانيا الشرقية عن مشاركتها في الخطة الخمسية الثانية لمصر، رغم أن دعمها الاقتصادي ظل متواضعاً مقارنة بدعم ألمانيا الغربية[١]. ورغم هذا لم يُقدم عبد الناصر على الاعتراف بألمانيا الشرقية، بل قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية رداً على اعترافها بالكيان الصهيوني، وظلت العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وألمانيا الغربية مستمرة، رغم انخفاض مستواها عن السابق[٢].

لقد أملت ألمانيا الشرقية أن تلعب علاقاتها الاقتصادية دوراً فاعلاً في سياستها الخارجية لنيل الاعتراف السياسي بها على الساحة الدولية وتحطيم "مبدأ هالشتاين"، الذي حال دون اعتراف الدول الغربية بها. ولهذا اتجهت ألمانيا الديمقراطية نحو العالم الثالث، وخاصة الدول العربية، مستغلة التقارب الألماني الغربي مع الكيان الصهيوني، لتسهل عملية التقارب مع الدول العربية. وفي المقابل، كانت الدول العربية، لاسيما التقدمية فيها، تسعى إلى تطوير وتحديث بلدانها، فعملت قدر المستطاع على الحفاظ على علاقات

(١) رغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وبون في شهر أيار/مايو ١٩٦٥، فقد بقيت العلاقات الاقتصادية والتجارية مستمرة بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية، رغم انخفاض مؤشراتها عن المرحلة السابقة. راجع: سنو، عبد الرؤوف، **٢٠٠٧**، ص ٤٠٧.

(٢) في عام ١٩٦٦، انخفض مؤشر صاردات ألمانيا الغربية إلى مصر بنسبة ١٠,٧% عما كان عليه في عام ١٩٦٥، في حين تراجع استيرادها من مصر في الفترة نفسها بنسبة ١٧%. وبلغتقيمة القروض التي قدمتها ألمانيا الغربية إلى مصر في الفترة ١٩٥٨- ١٩٦٤ مايقرب من ١,١٥٨ مليون مارك. **المرجع السابق** ، ص. ٤٠٧.

متوازنة مع كلا الألمانيتين، بحيث طورت علاقاتها الاقتصادية والقنصلية مع برلين، دون الاعتراف الرسمي بألمانيا الشرقية، والسكوت عن تعويضات ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني، لكن بشرط أن لا تعترف ألمانيا الغربية رسمياً بالكيان الصهيوني. ورغم أن ألمانيا الشرقية استغلت قطع العلاقات الدبلوماسية العربية مع ألمانيا الغربية، لنيل الاعتراف الرسمي بها، فقد تأخر الاعتراف العربي بألمانيا الشرقية إلى ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

ثالثاً - التقارب بين منظمة التحرير الفلسطينية وألمانيا الشرقية (١٩٦٧ - ١٩٨٩)

أسهمت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ ليس فقط في زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية، بل أيضا في ازدياد نفوذ الكتلة الشرقية ككل فيها، وخاصة ألمانيا الشرقية [(١)]. فما بين ١٩-٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ وصف تقرير الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في وارسو الحالة في الشرق الأوسط، حيث أشار التقرير إلى أن الإمبريالية الأمريكية بدأت مؤامرة كبرى ضد الدول العربية التقدمية وحركات التحرر القومية العربية، وأن الولايات المتحدة استغلت العدوان الإسرائيلي في حرب حزيران لمواصلة مخططاتها العسكرية والإستراتيجية والسياسية والتجارية في المنطقة. واعتبر أيضاً أن عدم استعداد الكيان الصهيوني للانسحاب من الأراضي التي احتلها في عام ١٩٦٧ هو في حقيقة الأمر محاولة لإسقاط الأنظمة التقدمية في المنطقة [(٢)].

---

(1) Glenn, William, G.,*op. cit.*, p. 26.

(2) Archive of the Bulgarian Ministry of Foreign Affairs, Record 23, File 3722a, 1968, P. 2979.
http://www.wilsoncenter.org/index.cfm?topic_id=1409&fuseaction=va2.document&identifier=1C202C0D-423B-763D-DD8B2D79BADE88CD&sort=Collection&item=Algeria%20in%20the%20Cold%20War

لقد أدت الهزيمة العربية في حرب حزيران/يونيو إلى تعزيز علاقات سورية ومصر العسكرية مع الاتحاد السوفيتي، الذي اعتبر أن الهزيمة فشل للأسلحة السوفييتية. لهذا استتبعت روسيا دعمها للعرب ببرنامج ضخم وفوري يعوضهم عن الأسلحة التالفة، لا يطال مصر وسورية فحسب، بل أيضاً اليمن والأردن والسودان[١].

فقد اعتبرت القيادة العربية التقدمية، وعلى رأسها جمال عبد الناصر، أن لصداقتها مع المعسكر الاشتراكي دوراً مهماً في وضع حد للعدوان الإسرائيلي إثر حرب حزيران، وأن التعاون بين الحكومات العربية والاتحاد السوفيتي ينبغي أن يمارس ضغوطاً على الإدارة الأمريكية للضغط على الكيان الصهيوني للانسحاب من الأراضي التي احتلها إبان عدوان حزيران[٢]. ولهذا أصبحت علاقات سورية ومصر مع الاتحاد السوفيتي، وكذلك مع البلدان الاشتراكية الأخرى أوسع وأعمق وأوثق،فحرب حزيران لم تكن خسارة معنوية كبيرة بالنسبة إلى السوفييت فقط، وإنما اعتبرت هزيمة لأسلحتها العسكرية أيضاً.

وهاجمت ألمانيا الشرقية، بوصفها عضواً في الكتلة الشرقية، العدوان الصهيوني، ودعمت موقف الاتحاد السوفييتي تجاه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يقدم الحل السياسي للصراع العربي- الصهيوني. فقد اعتقدت القيادة السوفييتية آنذاك بأنه في حال تعامل مجلس الأمن مع القضية الفلسطينية بشيء من الحكمة والحيادية، وبالتنسيق مع الدول العربية والدول الأخرى المحبة للسلام، فإن الصراع يمكن أن يُحل من خلال مفاوضات سلام تصب في مصلحة العرب[٣].

---

(١) *Ibid.,* -

(٢) شكري، محمد عزيز، **المرجع السابق**، ص٣٨.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٤١-٤٢.

لقد شكّل دعم ألمانيا الشرقية للمطالب العربية فرصـــة ثمينـــة لتعزيـــز نفوذها في المنطقة. وفي الدول العربية الناشئة الأخرى. ومما لا شك فيه، أن موقف ألمانيا الشرقية خلال حرب حزيران المؤيد للعـــرب، قـــد أســـهم فـــي اكتساب المكانة الرفيعة التي حظيت بها في الوطن العربي(١). إضـــافة إلـــى التنمية الاقتصادية في ألمانيا التي عززت مكانتها بين الدول العربيـــة، كانـــت الانجازات التي حققتهاعلى الصعيد الاقتصادي واضحة، لـــم يـــستطع حتـــى خصومها إنكارها أو تجاهلها، وقد وصفتها صحيفة "الغارديـــان" *Guardian* البريطانية كما يلي: "*بخصوص الدولة الناشئة التي شكك الغرب بقدرتها علـــى الوجود. فإن جمهورية ألمانيا الديمقراطية، (..)، تـــصرفت بـــشكل مميـــز. والواقع، من الصعب المبالغة في وصف تقـــدمها الاقتـــصادي علـــى مـــدى السنوات القليلة الماضية بالمعجزة الاقتصادية، (....)، لكن ألمانيـــا الـــشرقية تعمل وتزدهر بشكل مستمر..*"(٢). لقد كثفت ألمانيا الديمقراطية اتصالاتها مـــع بلدان الوطن العربي، تناولت فيها كافة مجالات التعاون الاقتصادي والتقنـــي والعلمي والثقافي. فأقامت بهذا الخصوص ما لا يقل عن ١٩ اتصالاً رســـمياً مع مصر، و١٥ مع سورية، و١١ مع العراق، و٨ مـــع الـــسودان، و٤ مـــع الجزائر، و٣ مع كل من لبنان واليمن (٣). وقد نما حجم التبادل التجاري بـــين ألمانيا الشرقية وهذه الدول العربية بشكل ملحوظ: فقد بلغ حجـــم المبـــادلات التجارية لعام ١٩٧٠ ما قيمته ٦٣٢,١ مليون مارك، ارتفع في نهاية الـــسنوات الخمس التالية إلى ما قيمته ١٨٨٤,٥ مليون مارك، وفي العالم ١٩٨٠ بلغـــت قيمة المبادلات التجارية ما مجموعه ٣٥٣٤,٧ مليون مـــارك، أي أن قيمتهـــا

---

(١) سارة، فايز،**المرجع السابق**، ص ٣٤١.

(٢) - **Guardian**, Sept, 26, 1967.

(٣) Glenn, William,G.,*op. cit.*, p. 28.

تضاعفت قرابة ست مرات خلال تلك الفترة[١]. وقد زودت ألمانيا الشرقية معظم البلدان العربية بتقانات الإنتاج الحديثة، وأسهمت في توسيع شبكات النقل والاتصالات.

فقد أمِلت ألمانيا الشرقية أن تُسهم مشاركتها المتزايدة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في الدول العربية في تعزيز حملتها للاعتراف بها، وبدأت آمالها تتحقق عندما أظهرت معظم الدول العربية، وخاصة الاشتراكية منها، الرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها[٢]. وأدى موقف ألمانيا الشرقية الداعم للعرب في حرب حزيران، إلى نجاح حملة الاعتراف بها مع بداية السبعينيات بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينها وبين الدول العربية.

فقبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان مفهوم حقوق الشعب الفلسطيني غير واضح بالنسبة لألمانيا الشرقية، وقد أبدت تضامنها مع العرب في صراعهم مع الكيان الصهيوني بشكل عام. كما لم يكن هناك إجماع عربي على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٣]. وبعد هزيمة الجيوش العربية في حزيران/ يونيو وخيبةالحلم الفلسطيني فيالتحرير، دخلت القضية الفلسطينية منعطفاً جديداً تجلى في زيادة الأنشطة العسكرية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي شكلت بداية الوجود الفلسطيني المستقل على الساحة الدولية[٤]. فانتقلت ألمانيا الشرقية من مجرد إظهار التضامن مع الحقوق العربية والفلسطينية إلى دعم حركة التحرر

---

(١) حيدري، نبيل، **المرجع السابق**، ص ٣٤٨.

(٢) - Scharf, C, Bradley, *op. cit.*, p. 17.

(٣) -*Ibid.*, p. 174.

(٤) - NORTON, August, R., et Greenberg, Martin H.,*op. cit.*, p. 16.

الوطني الفلسطيني، كجزء من إستراتيجية جمهورية ألمانيا الديمقراطيـــة فـــي مواجهة الامبريالية والصهيونية العالمية. وقد اتهم الحزب الألماني الاشتراكي الموحد الكيان الصهيوني والصهيونية بأنهما أسوأ من النازية والفاشية[١].

وبعد انتخاب اريك هونيكر Erich Honecker فـــي أيـــار/مـــايو ١٩٧١ رئيساَ للحزب الألماني الاشتراكي الموحد ورئيساً للدولة. عبر البيـــان الـــذي أصدره المؤتمر الثامن للحزب في حزيران/يونيو ١٩٧١ عن الموقف الألماني الشرقي نحو حقوق الفلسطينيين، حين دعـــم الحقـــوق المـــشروعة للـــشعب الفلسطيني، واعترف بحق الكيان الصهيوني في الوجود، وطالبه بالانـــسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧. واعتبر أن أمريكـــا هـــي سبب استمرار الصراع العربي- الصهيوني الذي سينتهي مـــع زوال النفـــوذ الأمريكي من المنطقة[٢].

وقد تزامن انتخابهونيكررئيساً للحزب الألماني الاشتراكي الموحد فـــي ألمانيا الشرقية مع تشكيل الحكومـــة الائتلافيـــة الجديـــدة مـــن الاشـــتراكيين والليبراليين برئاسة فيلي براندت في بون[٣]. فدشن ذلك عهـــداً جديـــداً مـــن العلاقات بين الألمانيتين، حيث بدأت ألمانيا الشرقية بـــالتخلص مـــن عزلتهـــا الدولية مع إلغاء "مبدأ هالشتاين" رسمياً في عام ١٩٧٢. وتَبِع ذلك إقامة علاقات رسمية بين ألمانيا الشرقية وبون من خلال توقيعهما على "المعاهدة الأساســـية Basic Treaty" التي دخلت حيز التنفيذ في حزيران/يونيو ١٩٧٣. وأكدت تلك المعاهدة على احترام كل من الألمانيتين للحدود الفاصـــلة بينهمـــا حاضـــراً

(١) SCHARF,C.Bradley,*op. cit.*, P. 30.

(٢) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام في أربعة مجلدات، المجلـــد الأول (أ-ث)، هيئـــة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤، ص. ٣٢٧.

(٣) McCAULEY,Martin,*op. cit.*, p. 185.

ومستقبلاً، والاحترام الكامل لسلامة أراضي كل منهما. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ انضمت كلتا الألمانيتين إلى الأمم المتحدة في وقت واحد[١].

وبعد ظهور ألمانيا الشرقية على الساحة الدولية كدولة مستقلة معترفٍ بها. زار هونيكر أكثر من ٣٨ دولة، واستقبل ٥٠ رئيس دولة أو حكومة أجنبية كضيوف في ألمانيا الديمقراطية[٢]. وبدأت ألمانيا الشرقية التعبير عن تصميمها على منافسة ألمانيا الغربية في الساحة الدولية[٣]. فقد سعت حكومتها لإثبات مكانتها في الوطن العربي، وأيدت حركات التحرر العربية، وقدمت ألمانيا الشرقية مختلف المساعدات في المجالات العسكرية والأمنية والعلمية والتقنية والاقتصادية، في حين وقفت ألمانيا الغربية إلى جانب الكيان الصهيونيودعمته دعماً مطلقاً. لقد أعلنت ألمانيا الشرقية تضامنها الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركتها النضال ضد الاستعمار والامبريالية. وفي عام ١٩٧٣ كانت ألمانيا الشرقية من أوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٤].

وبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، أصبحت العلاقات السوفيتية مع منظمة التحرير الفلسطينية أوثق. فبعد قطع مصر لعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي إثر التغييرات الجذرية التي أصابت السياسة المصرية بقيادة أنور السادات، واستبدال مظلة النفوذ السوفيتي بالمظلة الأمريكية، وقيام السادات

---

(١) وقعت المعاهدة الأساسية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢. وأكدت المادة السادسة من المعاهدة على احترام حدود واستقلال كل من الألمانيتين (Unabhängigkeit und Selbständigkeit) في كل من شؤونها الداخلية والخارجية.*Ibid*., p.186.

(٢) من بينهم الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، والرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمني الديمقراطي علي ناصر محمد. راجع: حيدري، نبيل، **المرجع السابق**، ص. ٣٣٩.

(٣) -McCAULEY, Martin,*op. cit*., p. 187.

(٤) -*Ibid*., p. 187.

وبدون سابق إنذار بطرد المستشارين العسكريين السوفييت من مصر في عام ١٩٧٢[١]، شكلت منظمة التحرير الفلسطينية الشريك الأكثر جاذبية للاتحاد السوفيتي الذي كان يتوق لتعويض خسارته لمصر، دون الإضرار بعلاقاته مع سورية الحليف الرئيس للسوفييت في المنطقة العربية.

فبدأت مرحلة جديدة من التقرب السوفيتي من منظمة التحرير الفلسطينية حين وصف الاتحاد السوفيتي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني "بالحقوق الوطنية"، وأكد على أنه لا حل للمشكلة الفلسطينية دون مشاركة ممثلين عن الشعب العربي الفلسطيني في أية مفاوضات، وذلك للمرة الأولى في البيان السوفيتي - اليوغوسلافي في ١٩٧٣/١١/١٥ [٢]. لقد تزامنت النظرة السوفيتية لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة مع تطور الموقف العربي تجاه الحقوق الفلسطينية، لاسيما مع الاعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرياض في عام ١٩٧٤. منذئذ سعى الاتحاد السوفيتي إلى أخذ دوره كلاعب رئيس في المنطقة وشريك أساسي في أية مفاوضات قادمة للسلام. وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية تسهيل دور الاتحاد السوفيتي في التحضير لأيّة صيغة مفاوضات قادمة[٣].

وهكذا، أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده لتحويل الصورة السلبية الناتجة عن العمليات الفدائية الفلسطينية، بخاصةٍ بعد عملية ميونيخ، إلى شكل من أشكال الدعم لياسر عرفات وقيادته لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تنأى بنفسها عن تبني العمليات العسكرية في سعيها للاعتراف العربي والدولي بها، وذلك بالتأكيد على أن البديل عن منظمة التحرير الفلسطينية ستكون

---

(١) الطويل، كمال خلف، أنور السادات، الفكر القومي العربي، ٢٠٠٨.
http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1691

(٢) -NORTON, August, R., et Greenberg, Martin,H.,*op. cit*., p. 121.

(٣) - *Ibid*., p. 122.

منظمة أيلول الأسود[1]. ونتيجة لذلك، وبتنسيق واضح مع الاتحاد السوفيتي سمحت ألمانيا الشرقية لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب للتمثيل الرسمي لها في برلين الشرقية في آب/أغسطس ١٩٧٣[2].

أدى التقارب بين ألمانيا الشرقية والعرب، إضافة إلى التقارب السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى تطوير العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وألمانيا الشرقية، وتبادل للمصالح المشتركة بينهما. فقد رأت ألمانيا الشرقية في منظمة التحرير بوابة للوصول إلى صناع القرار السياسي والاقتصادي في الوطن العربي. وفي المقابل، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية في ألمانيا الشرقية المرجع للحصول على المساعدات العسكرية التي تحتاجها في صراعها مع الكيان الصهيوني[3].

وأصبح القادة الفلسطينيون ضيوفاً مرحّباً بهم في ألمانيا الشرقية، وكان ياسر عرفات وقادة الفصائل الفلسطينية المختلفة زواراً منتظمين لها. وذلك قبل زمن طويل من اعتراف الحلف الغربي بهم بعد أن رفضهم كشركاء تفاوض وكممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية[4]. فقد استقبل "أبو داود"

---

(١) منظمة أيلول الأسود: منظمة فلسطينية عسكرية تأسست في عام ١٩٧١، ويعتبر صلاح خلف (أبو إياد) هو مؤسس تلك المنظمة مع فخري العمري ومحمد عودة (أبو داوود) وكمال خير بك . وقد قامت بالعديد من العمليات منها عملية ميونيخ واغتيال رئيس الوزراء الأردني، وصفي التل، في القاهرة في عام ١٩٧١. والاستيلاء في يوم ١٩٧٢/٥/٨ في مطار اللد بفلسطين المحتلة على طائرة البوينغ ٧٠٧ التابعة لشركة "سابينا" البلجيكية والقادمة من بروكسل.

http://middleeast.about.com/od/terrorism/g/black-september-definition.htm

(٢) -*Ibid*., pp. 9-10.

(٣) McCAULEY, Martin, *op. cit*., p. 155.

(٤) TIMM, Angelika, **Jewish claims against East Germany: moral obligations and pragmatic policy**, Central European University Press,Budapest, 1997, p. 69.

بترحاب من قبل لجنة التضامن في برلين الشرقية، وهو واحدمن الشخـــصيات الرئيسة التي خططت لعملية ميونيخ[١]. وقد عبر أبو داود عن دعـــم ألمانيـــا الشرقية للشعب الفلسطيني، والتسهيلات الكثيرة التي قدمتها للفـــدائيين علـــى أرضها، بقوله: "كان الواحد فينا يعتبر أن لديه وطنان، فلـــسطين وألمانيـــا الشرقية"، وفي مكان آخر قال: "حين انهار جدار برلين بكيت، شـــعرت بـــأن وطني الثاني ينهار"[٢] بالإضافة إلى شخصيات قيادية أخرى، مثـــل الـــدكتور جورج حبش مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأمينها العـــام، ونـــايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وخليل الوزير (أبـــو جهاد) نائب القائد العام للقوات الثورية، وأحمد جبريل الأمين العـــام للجبهـــة الشعبية- القيادة العامة. وجميعهم كانوا مسؤولين عن العديـــد مـــن العمليـــات الفدائية ضد الكيان الصهيوني[٣].

ولم ينحصر تضامن ألمانيا الشرقية مع منظمة التحرير الفلسطينية فـــي الألمان الشرقيين المؤمنين بحق الشعب الفلسطيني في النضال ضـــد الكيـــان الصهيوني لنيل حقوقه الوطنية فقط، بل تضامن معـــه أيـــضاً العديـــد مـــن المنظمات اليسارية الألمانية المتواجدة في ألمانيا الغربية، التي تحمل الانتمـــاء

(١) محمد عودة (أبو داود)، عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو المجلس الثـــوري لحركة فتح، ولد في بلدة سلوان القريبة من القدس في عام ١٩٣٧. وكان أحـــد قـــادة منظمة أيلول الأسود بالإضافة إلى أبو إياد، وعلي حسن سلامة وغيرهم . شارك فـــي التخطيط وأشرف على تنفيذ الهجوم الذي استهدف الفريق الصهيوني في دورة ميونيخ الاولمبية في عام ١٩٧٢. توفي في دمشق في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٠. راجـــع: أبـــو داود، بالتعاون مع جيل دو جونشيه، **فلسطين من القدس إلى ميـــونيخ**، دار النهـــار، بيروت، ١٩٩٩.

(٢) مأخوذة من مقابلة شخصية أجريتها مع الأخ "أبو داود"، بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٣.

(٣) WRIGHT, Joanne, **Terrorist Propaganda, the Red Army Faction and the Provisional IRA, 1968-1986**, London: Macmillan, 1991, p. 43.

العقائدي اليساري والهيكلية التنظيمية نفسها، وتؤمن بمفهوم الحرية والعنف الثوري نفسه، مثل "*جناح الجيش الأحمر Rote ArmeeFaktion- RAF*"، والمعروف أيضاً "*بخلية بادر - ماينهوف Baader - Meinhof Gang*"، وفصيل "*الخلايا الثورية Revoluzionare Zellen – RZ*"[1].

والواقع أن خلال السبعينيات كان هناك تعاون بين هذه المنظمات الألمانية والفصائل الفلسطينية، وخاصة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكان بعض أعضاء تلك المنظمات وخاصة من *جناح الجيش الأحمر RAF* وفصيل *الخلايا السرية RZ* قد تدربوا في المعسكرات الفلسطينية في الأردن، وكان معظم أعضائهما من النساء اللواتي شاركن في عدد من عمليات الجبهة الشعبية الرئيسة، مثل الاستيلاء على مقرأوبك في فيينا في عام ١٩٧٥، واختطاف الطائرة الفرنسية المتجهة إلى مطار "عنتابي" في أوغندة في عام ١٩٧٦ [2].

كان دعم الفصائل اليسارية الألمانية وخاصة *جناح الجيش الأحمر RAF* للنضال الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، يستند على إيمانها بأنها تشكل جزءاً من الحرب العالمية ضد الامبريالية والاستعمار والفاشية، ورأت في دول العالم الثالث والشعب الفلسطيني خاصةَ، رأس الحربة في النضال ضد الامبريالية العالمية. ومن المثير للاهتمام المعلومات التي كُشف عنها بعد سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، التي بينت أن خلال السبعينيات استضافت ألمانيا الشرقية ١٠ أعضاء من *جناح الجيش الأحمر*، ووفرت لهم التدريب والأسلحة من أجل تكثيف هجماتهم على المراكز الممثلة للامبريالية والرأسمالية في ألمانيا الغربية[3].

---

(1) *Ibid*., p. 44.

(2) *Ibid*.

(3) YONAH, Alexander, A.,DENNIS, Pluchinsky, **Europe's Red Terrorists: the Fighting Communist Organizations**, London: Frank Cass, 1992, pp. 147-152.

وقد ذكرت كريستين في كتابها "*أولريك ماينهوف Ulrike Meinhof*" المنشور في عام ٢٠٠٧، استناداً إلى العديد من كتابات ومستندات "ماينهوف"، أنها كانت على اتصال مع العديد من أجهزة الأمن في ألمانيا الشرقية، وأن منظمتهم اليسارية اعتنقت أيديولوجية ألمانيا الشرقية نفسها التي تؤمن بدعم حركات التحرر الوطني، وخاصة الفلسطينية. وهكذا فإن دعم ألمانيا الشرقية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يعد يقتصر على الدعم السياسي فحسب، بل شمل أيضاً المساعدات العسكرية والمالية، حيث أن الجيش الشعبي الوطني في ألمانيا الشرقية قد شارك في التدريبات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية(١).

وفي عام ١٩٨٠، صرح نائب وزير الشؤون الخارجية وممثل ألمانيا الشرقية في الأمم المتحدة، بيرت فلورين Bert Florin، بما يلي: "*إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، يستلزم إقامة دولة مستقلة، استناداً إلى القانون الدولي، (...)، فتحقيق السلام الديمقراطي في الشرق الأوسط يتطلب الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، والاعتراف بحق جميع الدول في الوجود*"(٢). وفي عام ١٩٨١ خلال زيارة ياسر عرفات إلى برلين، أكد هونيكر على أن ألمانيا الشرقية لديها إيمان راسخ بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، والذي لا يمكن تحقيقه من دون الانسحاب الصهيوني الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني في حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، والتي بقيت جوهر الحل للقضية الفلسطينية(٣). ولم

---

(١) - WESEMANN, Kristin, **Ulrike Meinhof: Kommunistin, Journalistin, Terroristin - einepolitische Biografie**, Baden-Baden: Nomos Verlag, 2007, p.213.

(٢) **المجلة**، رقم. ٦، ١٩٨٠، ص. ١٣.

(٣) **المجلة**، رقم. ٣، ١٩٨١، ص.27 .

تفوت الحكومة الألمانية فرصة، إلا دعت من خلالها كل الذين رفضوا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، إلى مواجهة الحقيقة بأنه لا سبيل لتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني.

وعبرت ألمانيا الشرقية عن تضامنها مع الفلسطينيين في مختلف الشؤون الثقافية والإنسانية والاقتصادية. ففي عام ١٩٧٩ شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في معرض لايبزغ Leipzig الدولي للمرة السادسة، حيث عرضت "صامد" (جمعية تعاونية فلسطينية) منتجاتها الصناعية في الجناح الفلسطيني. وفي عام ١٩٨٢، إبان الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان، تمت معالجة نحو ١٨٠ جريحاً فلسطينياً في مستشفيات ألمانيا الشرقية، كما أصدرت وزارة البريد الألمانية طابعاً بريدياً تضامناً مع الشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، عرض نحو ٧٠ فناناً ألمانياً أعمالهم بغرض جمع الأموال للعائلات الفلسطينية المنكوبة بسبب الاجتياح الصهيوني. وفي آذار/مارس ١٩٨٢ وخلال زيارة ياسر عرفات لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في برلين، رفعت ألمانيا الشرقية التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى مستوى سفارة[(١)].

لقد عبر الشعب الألماني في ألمانيا الشرقية عن تضامنه مع العرب عامةً، والشعب الفلسطيني خاصةً في مواجهة الاحتلال الصهيوني. ففي الذكرى الثانية للاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان، أقامت الاتحادات والمنظمات الجماهيرية الألمانية الديمقراطية أسبوعاً للتضامن مع الشعب العربي تحت شعار "أسبوع التضامن مع نضال الشعب العربي ضد الإمبريالية" وأكدت في البيان الصادر عنها: "*وقوف مواطني ألمانيا الديمقراطية بحزم إلى جانب الشعب العربي، ولاسيما في سورية وفلسطين ولبنان*". كما أكدت على معارضتها: "لكل محاولات توسيع الوجود العسكري

(١) حيدري، نبيل، **المرجع السابق**، ص ٣٥٧-٣٥٩.

الأمريكي في الشرق الأوسط، ومعارضة أي تدخل عسكري مباشر"، وطالبت في البيان نفسه: "*بالانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من جنوب لبنان*"(١). لقد زاد تضامن الشعب الألماني من خصوصية العلاقات بين ألمانيا الشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، كان لألمانيا الشرقية نسبة تواجد عسكري لا بأس به في العديد من دول العالم الثالث، وقد استخدمت هذا الوجود لمهام استشارية وتدريبية بالمقام الأول(٢). وقد استمرت ألمانيا الشرقية في لعب دور مهم في توطيد علاقات الاتحاد السوفيتي العسكرية والسياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في فترة الهزائم الخطيرة التي لحقت بياسر عرفات، وخاصة أثناء محاصرته في بيروت في عام ١٩٨٢ (٣). وفي أواخر الثمانينات، رغم اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية قراراً وصِف بالتحول الجذري في سياسة المنظمة، باعتماد الوسائل الدبلوماسية بدل الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، لتحقيق هدفها المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية، فقد استمرت العلاقات الوطيدة بين ألمانيا الشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية دون أي تغيير حتى سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩.

---

(١) **المجلة**، القضية ٧، ١٩٨٣، ص. ٢٥.

(٢) كان هناك الكثير من المستشارين والخبراء العسكريين السوفييت في الشرق الأوسط والدول الإفريقية. كما قام العديد من الخبراء العسكريين من ألمانيا الشرقية في تدريب الكثير من حركات التحرر الوطنية. وشاركت أعداد كبيرة من ضباط الجيش والأمن في دورات تدريبية نظمتها ألمانيا الشرقية على أرضها، يضم بعضها أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية PLO، ومنظمة جنوب -غرب أفريقيا الشعبية، وسواوبو SWAPO والمؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الحاكم، والاتحاد الإفريقي زيمبابوي الشعبية ZAPU . TIMM, Angelika, *op. cit.*, p. 71.

(٣) - M.WINROW, Gareth, **The foreign policy of the GDR in Africa**, Cambridge University Press, 2009, p. 17.

مما سبق يظهر بوضوح أنه منذ بداية السبعينيات، انخرطت ألمانيا الشرقية بعمق في القضية الفلسطينية، بما قدمته من دعم اقتصادي وسياسي وعسكري ومعنوي إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ويعود هذا إلى أمرين اثنين: الأول عقائدي، حيث أن ألمانيا الشرقية دولة اشتراكية اعتمدت مبادئ الماركسية- اللينينية، فدعمت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني تناضل ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، واعتبرته جزءاً من نضالها ضد الإمبريالية. إضافة إلى أن دعم حركات التحرر الوطنية يعزز من شرعية الحزب الاشتراكي الحاكم وسياسته الداخلية القائمة على إقناع مواطنيه بضرورة محاربة "العدو الإمبريالي" في جميع أنحاء العالم. والأمر الثاني، استراتيجي وهو تحقيق أهداف سياسية واقتصادية، حيث أنَ دعم الحكومة الألمانية لمنظمة التحرير الفلسطينية كان وسيلة لكسب ود كل الدول العربية، بما فيها الدول المناهضة للعقيدة الماركسية- اللينينية. وقد عزز هذا من موقع ألمانيا الشرقية في العالم العربي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، بل عسكرياً أيضاً.

رابعاً - استمرار القطيعة بين ألمانيا الشرقية والكيان الصهيوني

منذ تأسيسها تحت النفوذ السوفيتي، اعتبرت ألمانيا الشرقية أن دعم ألمانيا الغربية للكيان الصهيوني هو امتداد للسياسة الأمريكية العدوانية تجاه العالم الثالث، وأن العدوان الامبريالي من طبيعته أن يؤدي إلى حروب وحشية واستغلال عالمي، ولهذا أيدت ألمانيا الشرقية الدول العربية في توجهاتها نحو التنمية الاشتراكية اللارأسمالية.

وهكذا تميزت سياسة ألمانيا الشرقية مابين ١٩٤٩ - ١٩٥٦ بالحياد الإيجابي تجاه الصراع العربي- الصهيوني، تماشياً مع سياسة الاتحاد

السوفيتي الذي أيد قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ [(١)]. ورغم أن الأتحاد السوفيتي قدم مساعدات عسكرية لهذا الكيان بعد تأسيسه رأس حربة للإمبريالية الأمريكية[(٢)]، فقد بدأ بعد حرب السويس ١٩٥٦ ينحاز الى جانب العرب، بهدف مد نفوذه إلى المنطقة العربية في صراعها مع الكيان الصهيوني.

ورغم اعتراف دول الكتلة الشرقية بالكيان الصهيوني، فقد رفضت ألمانيا الشرقية إقامة علاقات دبلوماسية معه، كما رفضت دفع أية تعويضات له تكفيراً عن جرائم النازية، مثلما فعلت ألمانيا الغربية. فقد اعتبرت ألمانيا الشرقية الطلب الصهيوني بمثابة ابتزاز يحمل عنوان "معاداة السامية"، وفي ذلك انتهاك للعقيدة الماركسية- اللينينية التي تشكل الإيديولوجية التي نشأت عليها جمهورية ألمانيا الديمقراطية[(٣)].

ففي ١٢ آذار/ مارس ١٩٥١ سلم الكيان الصهيوني دول التحالف التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية ملاحظات طالب فيها بعدم نقل السيادة إلى أي من الحكومتين الألمانيتين، ما لم تحل صراحة مسألة التعويضات التي يطالب بها[(٤)]. لكن الاتحاد السوفيتي رفض أن يرد على الطلب، واعتبرت ألمانيا الشرقية أنها غير مسؤولة عن دفع أية تعويضات لهذا الكيان خلافاً لألمانيا الغربية التي تعاطفت مع المزاعم الإسرائيلية، وقامت بدفع التعويضات له وفقاً لاتفاق لوكسمبورغ.

---

(١) A/RES/ 181(II) of 29 November 1947.
http://domino.un.org/unispal.nsf/0/7f0af2bd897689b785256c330061d253

(٢) شفريفتش، آيفر، **المرجع السابق**، ص٣٩٦.

(٣) -McCAULEY, Martin, *op. cit.*, p. 159.

(٤) - FROHN, Axel. Holocaust and Shilumim, The Policy of Wiedergutmachung in the Early 1950s, German Historical Institute, Washington, D.C., Occasional Paper No.2, 1991, p. 2,
http://www.ghi-dc.org/publications/ghipubs/op/op02.pdf.

وفي مقالة تحت عنوان *(التعويضات - لمن؟)* في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، هاجم الحزب الألماني الاشتراكي الموحد دفع التعويضات الألمانية الغربية للكيان الصهيوني، التي اعتبر فيها أن ذاك الاتفاق هو بمثابة: "*صفقة بين ألمانيا الغربية القوية والرأسماليين الإسرائيليين، الذين عقدوا العزم على تأمين مصادر جديدة للربح من خلال التوسع في مشاريع جديدة للصناعات الأساسية لشن الحروب، وتقوم الامبريالية الأمريكية بدور المروج لتلك الصفقة*"[١].

كما أكد المستشار الألماني في وزارة العدل، السيد فوجل Vogel[٢]، بأن ألمانيا الشرقية غير مسؤولة عن تسديد الديون المترتبة على الرايخ الثالث. وأن "التعويضات الجماعية لليهود" قد دُفعت من قبل ألمانيا الشرقية لجميع ضحايا الاضطهاد النازي المقيمين في ألمانيا الشرقية مقابل الدمار الذي أحدثته الفاشية الألمانية، وذلك وفقاً للقرار ٨٢ الصادر عن الإدارة العسكرية السوفيتية في نيسان ١٩٤٨[٣].

كذلك شددت القيادة السياسية والحكومية في ألمانيا الشرقية على ضرورة التمييز بين اليهود كجماعات دينية وبين الكيان الصهيوني كدولة إمبريالية، واعتبرت إيديولوجية الحزب الديمقراطي الألماني أن رأسماليي

---

(١) - WOLFFSOHN, Michael, The World Jewish Congress and the End of the German Democratic Republic, German Historical Institute, Washington, D.C., Occasional Paper No. 3, 1991, pp. 11-12,
http://www.ghi-dc.org/publications/ghipubs/op/op03.pdf.

(٢) فولفغانغ فوجل (١٩٢٥-٢٠٠٨)، درس القانون في جامعات ألمانيا الشرقية/ جينا ولايبزغ، وأصبح مستشاراً في وزارة العدل في عام ١٩٥٢. ولكنه غادرها بعد سنة من تسلمه لمنصبه، ومن ثم أصبح من أشهر المفاوضين مع جمهورية ألمانيا الاتحادية في الستينيات والسبعينيات.
http://www.nytimes.com/2008/08/23/world/europe/23vogel.html

(٣) *Ibid.*

القرن العشرين يستخدمون "معاداة السامية" كسلاح لإلهاء الجماهير العمالية عن الصراع الطبقي، ومن أجل تقسيم الحركة العمالية وإضعافها. وهكذا، انطوت تلك الأيدلوجية الماركسية على إدانة العنصرية "المعادية للسامية"، فضلاً عن رفض الطموحات الصهيونية، وقد أسهم هذا الموقف في التقارب بين ألمانيا الشرقية والعرب(١).

ومنذ ما بعد حرب السويس في عام ١٩٥٦ حتى نهاية الثمانينيات، دخلت ألمانيا الشرقية في مواجهة سرية ودائمة مع الكيان الصهيوني. فقد وقفت ألمانيا الشرقية باعتبارها الداعم لحركات التحرر الوطني إلى جانب مصر، واعتبرت الحكومة الألمانية، هذا الكيان كدولة لليهود رأس حربة للسياسة الامبريالية والرأسمالية والاستعمارية الأمريكية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونه المعتدي والمحتل(٢). فلا عجب أن ألمانيا الشرقية رفضت حتى التفكير في مجرد التعويضات المعنوية أو المادية للمحرقة اليهودية (الهولوكست)، واستنكرت الحروب الصهيونيةكلها ضد العرب. ورغم أن معظم دول أوروبا الشرقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني في عام ١٩٦٧ إثر حرب حزيران، قد سارعت إلى استئناف الاتصالات السياسية وتوسيع التعاون الاقتصادي معهبعد فترة قصيرة من الحرب(٣)، فقد بقيت دولة ألمانيا الشرقية الوحيدة في الكتلة الشرقية التي لم تتقارب مع الكيان الصهيوني(٤).

---

(١) -TIMM, Angelika, *op. cit.*, p. 65.

(٢) - *Ibid.*, p. 70.

(٣) بولندا، هنغاريا، يوغسلافيا، وبلغاريا أظهروا رغبة شديدة في إعادة تجديد العلاقات السياسية والتجارية مع الكيان الصهيوني. وقاموا بخطوات تمهيدية لإعادة الروابط التي انكسرت في عام ١٩٦٧. WOLFFSOHN, Michael, *op. cit.*, p. 25.

(٤) -TIMM, Angelika, *op. cit.*, pp. 71-72.

وواصلت ألمانيا الشرقية الوقوف إلى جانب الحق العربي، واتخذت موقفاً حازماً ضد الإعلان الصهيوني عن ضم الجولان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. فقد صرح المتحدث باسم الخارجية في ألمانيا الشرقية بما يلي: "*إن قرار تطبيق القوانين الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية المحتلة هو كقرار الضم، (...)، وهو قرار مخالف للشرعية الدولية، ويزيد من خطر اندلاع الحرب، وقد زاد الدعم الأمريكي من عدوانية إسرائيل في المنطقة*" (١). لقد تطرق مندوب ألمانيا الديمقراطية في الأمم المتحدة ونائب وزير الشؤون الخارجية، بيتر فلورين Peter Florin، للموقف الصهيوني في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن لمناقشة الإجراءات الصهيونية، حيث قال : "*لسوء الحظ، إن الدوائر الامبريالية لم تستطع أن تصرف الانتباه عن العلاقات المباشرة بين المساعدات الامبريالية والخطوة الإسرائيلية الأخيرة*"(٢). وقد وقعت ألمانيا مع ٥٣ دولة في الأمم المتحدة على مشروع قرار يدعو لوقف توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الكيان الصهيوني، وتعليق كافة المساعدات وغيرها من أشكال التعاون الاقتصادي والمالي والتقني، وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية معه(٣).

بعد نيل ألمانيا الشرقية الاعتراف الدولي خلال السبعينيات، خففت قليلاً من التزاماتها تجاه الدول العربية، وخاصة بعد قبول العرب للحل الدبلوماسي كحل للصراع العربي- الصهيوني. وبحلول منتصف

---

(١) **المجلة**، القضية ٥، ١٩٨٢، ص.21.

(٢) United Nations, General Assembly. A/55/100.
http://www.un.org/documents/ga/docs/55/a55100.pdf.

(٣) **المجلة**، القضية ٥، ١٩٨٢، ص. ٢٢.

الثمانينيات، كانت ألمانيا الشرقية على حافة الانهيار الاقتصادي تقريباً، فبدأت البحث عن مساعدات اقتصادية في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة. كما بدأت محاولاتها للتقرب من الكيان الصهيوني من خلال سعيها إلى الحوار مع اليهود الأمريكيين كوسيلة للتقرب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أمِل هونيكر وأعضاء حكومته أن منح الولايات المتحدة الشرعية لهذا التقارب من الكيان الصهيوني، وإعلانه رسمياً في البيت الأبيض، قد يسهل قبول هذه الخطوة الألمانية الشرقية. لكن جهود هونيكر قد باءت بالفشل[1]. فقد بقي الإسرائيليون يعتبرون أن هونيكر هو صديق وحامٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بسبب سماح ألمانيا الشرقية لمقاتلي الفصائل الفلسطينية بالتدرب على أراضيها، فقد كان معظم قادة منظمة التحرير الفلسطينية يتلقون التدريبات العسكرية في بلدان الكتلة الشيوعية.

وهكذا، حتى عامها الأربعين لم تسعَ ألمانيا الشرقية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، واستمر هذا الموقف حتى حصول التغييرات السياسية في خريف ١٩٨٩ وتوحيد الألمانيتين من جديد في عام ١٩٩٠.

- الخلاصة

رسم الحزب الألماني الاشتراكي الموحد SED السياسة الخارجية لألمانيا الشرقية من خلال موقعه ضمن "المنظومة الاشتراكية"، وكحليف للاتحاد السوفيتي. فاعتناق ألمانيا الشرقية العقيدة الماركسية- اللينينية، وتطبيقها في جميع مستويات الدولة السياسية والاقتصادية والثقافية، رسم توجهات سياستها الخارجية في فلك المنظومة الاشتراكية، ومن خلالها

---

(1) Timm,Angelika,*op. cit*., p. 75.

سعت ألمانيا إلى بناء دولة مستقرة واقتصاد متوازن لنيل الاعتراف العالمي بها.

فمنذ منتصف الخمسينيات، ونتيجة "لمبدأ هالشتاين" شهدت ألمانيا الشرقية عزلة على المستوى الدولي. وهذا ما دفعها إلى مواجهة هذه العزلة بالتقرب من البلدان الناشئة، وحركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث. فقد انصبت سياسة برلين الشرقية على كسر هذا المبدأ الذي اعتبرته وسيلة للابتزاز الاقتصادي، وأسهمت العوامل الأيديولوجية والاقتصادية في تسهيل التقارب بين ألمانيا الشرقية والعرب، وانتقالها لموقع الحليف لحركات التحرر العربية، وفي طليعتها منظمة التحرير الفلسطينية. كما أسهم موقف ألمانيا الغربية الحليف للكيان الصهيوني، في زيادة التقارب بين العرب وألمانيا الشرقية.

وبناء على ذلك، مرت سياسة ألمانيا الشرقية تجاه القضية الفلسطينية بثلاث مراحل: اتسمت المرحلة الأولى (١٩٤٨-١٩٦٥) بدعمها قرار تقسيم فلسطين كونها جزء من المنظومة الاشتراكية، حيث كانت سياستها جزءاً لا يتجزأ من سياسة الاتحاد السوفيتي. واعتمدت خلال هذه المرحلة على علاقاتها الاقتصادية مع العرب، وخاصة مع مصر،كما أدانت العدوان الثلاثي ضد مصر لتحظى بمكانة لها في الوطن العربي. ولم يتم في تلك المرحلة تمييز حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. أما المرحلة الثانية (١٩٦٥- ١٩٦٧) فقد بدأت مع اعتراف ألمانيا الغربية بالكيان الصهيوني وقطع الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية معها، ومحاولة ألمانيا الشرقية الاستحواذ على مركز ألمانيا الغربية في الوطن العربي. واتسمت هذه المرحلة بتكثيف ألمانيا الشرقية لمساعداتها الاقتصادية والتجارية والثقافية إلى الدول العربية، والتشهير بموقف ألمانيا الغربية المساند للصهيونية والإمبريالية، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وتعود

بدايات المرحلة الثالثة (١٩٦٧-١٩٨٩) إلى غداة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ والعدوان الصهيوني على العرب، واتسمت بالتقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها بوابة التقارب مع الدول العربية، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته، ودعمت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وبالنجاح في تحقيق هدفها الأساسي وهو نيل الاعتراف الدولي الرسمي بها.

وهكذا، استغلت ألمانيا الشرقية صفقة التعويضات التي وافقت ألمانيا الغربية على تقديمها إلى الكيان الصهيوني وشهرت بموقفها الإمبريالي المناهض للعرب. وفي منتصف الستينيات انتهزت فرصة توتر العلاقات بين مصر وألمانيا الغربية على إثر الكشف عن صفقة الأسلحة بينها وبين الكيان الصهيوني ورفض عبد الناصر الابتزاز الاقتصادي من قبل ألمانيا الغربية، وأملت برلين الشرقية الحصول على الاعتراف الرسمي بها. وخاصة بعدما قطع العرب علاقاتهم الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية رداً على اعترافها بالكيان الصهيوني. حيث اعتبرت ألمانيا الشرقية أن هذا من شانه أن يزيل عقبة أمام الاعتراف العربي بها، وقدمت نفسها البديل عن الوجود الألماني الغربي في الدول العربية، بما قدمته من عروض اقتصادية لمصر.

ومع هذا، لم يعترف العرب بألمانيا الشرقية إلا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ لما لعبته الحرب من دور في زيادة التقارب بين الاتحاد السوفيتي والدول العربية التقدمية. إضافة إلى تلاشي آثار "مبدأ هالشتاين" بعد اعتراف ألمانيا الغربية بالكيان الصهيوني، وحصول تقارب بين الألمانيتين. ما سهل على العرب الاعتراف بألمانيا الشرقية مع نهاية الستينيات. فطوال الخمسينيات ومنتصف الستينيات، نجح العرب في استغلال ذاك التنافس بين الألمانيتين بما يحقق مصالحهم الاقتصادية والسياسية.

فقد كانت ألمانيا الشرقية من أوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه، وكان التضامن على مستوى الشعب الألماني والحزب الحاكم وكل مؤسسات الجمهورية الديمقراطية. ولكن في الوقت نفسه، اعترفت بحق الكيان الصهيوني في الوجود، وإن لم تعترف به رسمياً. ولم تتوانَ عن استغلال علاقاتها الخاصة مع العرب من أجل تحقيق استراتيجيتها في كسر مبدأ هالشتاين وعزلتها الدولية ونيل الاعتراف الرسمي الدولي بها.



الفصل الرابع

جمهورية ألمانيا الاتحادية وفلسطين

(١٩٨٩ - ٢٠٠٨)

شهد يوم الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ بعث الجمهورية الألمانية الاتحادية من جديد بعد ٤٥ سنة على تجزئتها إلى جمهوريتين ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية. وقد ترك ذلك الحدث آثاراً ليس على ألمانيا فقط،بل أيضاً على الساحة الأوروبية كلها. ليس بسبب ارتفاع عدد سكان ألمانيا إلى ٨٠ مليون نسمة فجأة فحسب، بل أيضاً لأنها أصبحت أكبر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي في المستويين الجغرافي والاقتصادي بآن معاً[(١)].

أولاً - بعث الجمهورية الألمانية الاتحادية

أسهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في عودة الوئام بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبعث الوحدة الألمانية من جديد. وتأتي في مقدمتها العوامل السياسية. فقد تميزت سياسة ألمانيا الغربية منذ بداية السبعينيات بالانفتاح على الشرق، وقامت بدور مهم في بناء الثقة شيئاً فشيئاً بينها

---

(1) GREEN, Simon, HOUGH, Dan,(dir), **The Politics of the New Germany**، Madison Avenue, New York, 2008, p. 7.

وبين الاتحاد السوفيتي، ومن ثم بين الألمانيتين. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في فترة الثمانينيات من خلال ارتفاع عدد الزيارات العائلية في ألمانيا الشرقية أو بقصد السياحة، واعتماد ألمانيا الشرقية المتزايد على التجارة مع ألمانيا الغربية والحصول على القروض والمساعدات المالية منها[١]. تضاف إلى ذلك التغييرات السياسية الداخلية في الاتحاد السوفيتي في ظل حكم ميخائيل غورباتشوف، والبيروسترويكا الهادفة إلى إعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي للاتحاد تجنباً للانهيار الاقتصادي. الأمر الذي تطلب مزيداً من الشفافية والانفتاح على الجماهير، وأدىمن ثم إلى موجة من التغييرات في أرجاء الكتلة الشرقية، وخفف من حدة التوتر السوفييتي- الأمريكي أيضاً. ما أحيا أمل الوحدة مرة أخرى لدى الألمان[٢].كما أسهم إلغاء القيود الحدودية بين هنغاريا والنمسا في آب/أغسطس ١٩٨٩ في هروب نحو ١٣ ألف ألماني من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية، بعد أن تخلصوامن هوياتهم الشخصية الخاصة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ما يعني فقدان إمكان عودتهم إليها[٣]. وذلك دون إغفال فشل جهود الإصلاح الاقتصادي التي بذلتها حكومة ألمانيا الديمقراطية، وإغراءات النموذج الغربي لمجتمع بديل، كانت تقدمه شاشات التلفزيون الألماني الغربي إلى الألمان الشرقيين يومياً[٤].

هكذا في أواخر عام ١٩٨٩ عمت المظاهرات شوارع ألمانيا الشرقية، وكان أكبرها في لايبزغ Leipzig، مطالبةً بحرية التعبير والإصلاح السياسي. وقد لاقت تلك المظاهرات استحساناً من قبل الرأي العام العالمي، وخاصةً الأمريكي الذي شكلَ الداعم الأكبر للمظاهرات المطالبة بالديمقراطية على

---

(1) *Ibid*.,pp.43-45.

(2) GORBACHEV, Mikhail, **Perestroika: New Thinking for Our Country and the World**, Harper & Row, 1988, p. 21.

(3) GREEN, Simon, HOUGH, Dan, (dir),*op. cit*., p. 47.

(4) *Ibid*., p.55.

النسق الغربي[١]. وتحت ضغط المظاهرات التي عمت كلتا الألمانيتين الشرقية والغربية، أُرغم رئيس ألمانيا الشرقية إيرك هونيكر على تقديم استقالته في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩، وترأس الوزير- الرئيس هانز مودروف Hans Modrow الحكومة المؤقتة، التي ألغت القيود المفروضة على سفر الألمان الشرقيين. ما دفع الكثيرين منهم إلى الذهاب إلى الجدار الفاصل والبدء بهدمه. وفي ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ سقط جدار برلين، وتبع ذلك الحدث توقيع "معاهدة الوحدة" في موسكو بين حكومتي ألمانيا الديمقراطية وألمانية الغربية في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠. وبعد ضم المقاطعات الشرقية الخمس وبرلين إلى ألمانيا الغربية، أُعلنت الوحدة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وجرت أول انتخابات وطنية في كانون الأول/ديسمبر، وفاز الائتلاف اليميني المكون من الاتحاد المسيحي والديمقراطيين الأحرار برئاسة هلموت كول Helmut Kohl كأول مستشار لألمانيا الموحدة بدءاً من عام ١٩٩٠ [٢].

في السنوات الأولى للوحدة، كان التحدي الأكبر الذي واجهته الدولة الألمانية هو التحدي الاقتصادي[٣]. فرغم التقدم العظيم الذي أحرزته الحكومة

---

(١) F.SZABO, Stephen, **The Diplomacy of Germany Unification**, ST. Martin Press, New York, N.Y, 10010, 1992, PP. 12-13.

(٢) *Ibid*., p. 17.

(٣) قُدرت كلفة إعادة الوحدة بين الألمانيتين بما يزيد عن ١,٥ تريليون يورو، وهو ما يزيد عن مجمل الديون الوطنية على ألمانيا، وذلك بسبب الوهن الشديد الذي كان يعانيه اقتصاد ألمانيا الشرقية خاصة، نتيجة ارتفاع معدلات الصرف، من المارك الألماني الشرقي إلى المارك الألماني والذي لم يتأقلم مع الواقع الجديد مما أدى إلى خسارة مفاجئة. وانهيار الصناعات الألمانية الشرقية لفقدانها القدرة على المنافسة، ما أدى إلى خصخصة الصناعات الخاسرة التي كانت تدعمها الحكومة الألمانية الشرقية وتركز معظم الصناعات في ألمانيا الغربية، ما أدى إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل حتى٢٠%.

http://www.germanculture.com.ua/library/facts/bl_reunification_aftermath.htm

في جذب الألمان الشرقيين نحو النموذج الغربي، كالتمتع بفوائد اقتصاد السوق الاجتماعي لألمانيا الغربية، والمزايا الشخصية والاجتماعية للحرية الفرديـــة، فقد بقي الألمان الشرقيون يولون اهتماماً أكبر لقــضايا العدالـــة الاجتماعيـــة وتساوي الدخل. وهذا ما جعلهم أكثر ميلاً لدعم الأحزاب اليسارية المعارضـــة للرأسمالية، مثل حزب الخضر والحزب الاشتراكي الديمقراطي. وخاصة مـــع إغلاق معظم الوحدات الصناعية والزراعية في شرق ألمانيا، الأمر الذي أدى إلى تفشي البطالة بين الألمان الشرقيين وارتفاع عدد العاطلين عن العمل حتى مايزيد عن مليون نسمة، أي ما يقرب من ١٢,١% [١].

فجمهورية ألمانيا الاتحادية التي كان التصدير أحـــد أركـــان سياســـتها الاقتصادية الأساسية من أجل تحقيق الرفاه المادي، اســـتمرت بـــدعم حريـــة التجارة العالمية وعملية الاندماج الأوروبي حرصاً على مصلحتها الوطنيـــة. فقد اعتبر المستشار الألماني هلموت كول الاتحاد الأوروبي والوحدة الألمانية "*وجهين لعملة واحدة*". وبناءً على ذلك، وقعَّت ألمانيـــا معاهـــدة "ماســـترخت Maastricht" في عام ١٩٩٢[٢]. والواقع إنّ ألمانيا الموحـــدة قامـــت بـــدور أساسي في توسيع المجموعة الأوروبية وانضمام بلدان أوروبا الشرقية إليهـــا. فقد كان لتأسيس الاتحاد الأوروبي عميق الأثر في السياسة الخارجية الألمانية، وتجلّى ذلك في محاولاتها تحقيق التوازن بين دعمها لأوروبا لتكون أكثر قـــوة ومنعة، وبين ولائها التقليدي لمنظمة الناتو كحامٍ للأمن الأوروبـــي[٣]. وبهـــذا

---

(1) GREEN, Simon, Hough, Dan,(dir), *op. cit.*, p. 55.

(2) RITTBERGER, Volker, **German foreign policy since unification, Theories and case studies**, Manchester University Press, 2001, p. 16.

(3) BELKIN, Paul, **Germany's Relations with Israel: Background and Implications for German Middle East Policy, Foreign and Security Policy: Trends and Transatlantic Implications,** Analyst in European Affairs, Foreign Affairs, Defense and Trade, January 19, 2007, CRS-5.

أصبح لألمانيا أكثر من مشاركة عسكرية على الساحة الدولية من خلال عضويتها في كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

ومنذ العام ١٩٩٩ قامت ألمانيا في ظل الائتلاف اليساري بين الديمقراطيين الاشتراكيين والخضر برئاسة غيرهارد شرويدر Gerharad Schroeder[١]، بدور رئيس في تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي ESDP. وقد اعتبر ذلك تحولاً كبيراً في سياسة هذين الحزبين اللذين كانا ضد تسلح ألمانيا في حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة، بل إن حزب الخضر استمر يدعو حتى وصوله إلى سدة الحكم إلى انسحاب ألمانيا من حلف شمال الأطلسي بعد سقوط حلف وارسو. هذا الموقف تجاه حلف الناتو قد يفسر تزويد الحكومة اليسارية للاتحاد الأوروبي بقوات من الجيش الألماني ضمن قوة عسكرية أوروبية مشتركة لإدارة العمليات العسكرية أثناء الأزمات حول العالم[٢]، بهدف رسم سياسة أوروبية متميزة عن الولايات المتحدة. وبهذا تحول الجيش الألماني *Bundeswehr* لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من جيش للدفاع عن الوطن إلى قوة عسكرية لها دورها على الساحة الدولية. وشاركت القوات المسلحة الألمانية عدة مرات في تحمل المسؤولية في تأمين الاستقرار في كوسوفو ومقدونيا

---

(١) غيرهارد شرويدر، ترأس الائتلاف الحكومي المؤلف من الاشتراكيين الديمقراطيين وحزب الخضر، وشغل منصب المستشار الألماني ما بين ١٩٩٨-٢٠٠٥، وكان في السابق عضواً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD، وقبل أن يصبح مستشاراً كان وزيراً لولاية سكسونيا السفلى، وهو حالياً رئيس مجلس نورد ستريم جي NG.

http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/2242899.stm

(٢) - "The EU as a Global Peace Force" - Closing Address to ESDC Pilot Course by State Secretary Dr. Klaus Scharioth, Federal Foreign Office, 24 September 2004. **http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Infoservice/Presse/Reden/Archiv/2004/040924-EUAsGlobalPeaceForce.html**

وأفغانستان(١). وبذلك لم تعد ألمانيا دولة ناقصة السيادة كما في التسعينيات، لا يمكنها المشاركة في أية مهمة عسكرية دولية خارج نطاق حلف الناتو، بل أصبحت دولة كاملة السيادة تشارك في عمليات قتالية مباشرة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي.

فقد واجهت السياسةالخارجية الألمانية العديد من التحديات العالمية الجديدة، كالعولمة والصراعات الإقليمية وتهديد بعض الجماعات الإسلامية، لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ما أدى إلى تعاظم الدور الألماني ضمن الاتحاد الأوربي، كونها أكبر دولة أوروبية وتشكل مركز الثقل فيه، أملاً في إيجاد حلول للتحديات الأمنية، والمساهمة من خلاله بشكلٍ فعال في تحقيق السلام والأمن العالمي(٢).

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط، فقد بقيت المصالح الاقتصادية والسياسية، هي القوة المحركة في صنع هذه السياسة، سواء أتعلق الأمر بأمن الطاقة وزيادة حجم صادراتها إلى الأسواق العربية، أو باستمرار العلاقات الألمانية المميزة مع الكيان الصهيوني(٣). يضاف إلى ذلك سعيها الحثيث للتخلص من الهيمنة الأمريكية على سياستها

---

(١) منذ توقيع معاهدة الأمن الأوروبي في ختام اجتماع هيلنسكي في عام ١٩٩٩، اتخذت ألمانيا زمام المبادرة في القيام بمهمات عسكرية أساسية في البلقان وأفريقيا وأماكن أخرى. وفي عام ٢٠٠٦ شاركت في مهمات في الكونغو. F.SZABO, Stephen, *op. cit.*, p.164.

(٢) - "The EU as a Global Peace Force" - Closing Address to ESDC Pilot Course by State Secretary Dr. Klaus Scharioth، Federal Foreign Office, 24 September 2004. AuswaertigesAmt, **http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Infoservice/Presse/Reden/Archiv/2004/040924-EUAsGlobalPeaceForce.html**

(٣) - **Jerusalem Center for Public Affairs,** Jerusalem Letter / Viewpoints/ No. 418 6 Kislev 5760**, 15 November 1999.**

الخارجية، يشهد على ذلك رفضها المشاركة في الحرب الأمريكية ضد العراق في العام ٢٠٠٣. فألمانيا التي تعتمد بشكل خاص على النفط العربي، وليس لها استثمارات كبيرة فيه مثل أمريكا وبريطانيا، كانت تخشى من أي توتر في المنطقة قد يؤدي إلى أزمة طاقة. وخاصة مع احتمال توسع ردود فعل الجماعات الإسلامية وعلى رأسها القاعدة، وما قد تتركه من آثار سلبية على المصالح الألمانية والأوربية في الشرق الأوسط. فمن وجهة النظر الألمانية، والغربية عموماً، يعد البحث عن حل سلمي للصراع العربي-الصهيوني مفتاح الحرب ضد "الإرهاب"(١).

لقد تطلعت ألمانيا الموحدة بعد أن أصبحت قوة مركزية في الاتحاد الأوروبي إلى القيام بدور رئيس على الساحة الدولية. فما هي توجهات السياسة الألمانية بعد الوحدة تجاه الصراع العربي– الصهيوني، والحرب الصهيونية الأخيرة على قطاع غزة في نهاية العام ٢٠٠٨؟

ثانياً - التقارب الألماني مع منظمة التحرير الفلسطينية

حتى عام ١٩٨٩ استمر موقف الحكومة الألمانية السلبي من منظمة التحرير الفلسطينية، وصنفتها ضمن المنظمات الإرهابية تماهياً مع موقف الكيان الصهيوني وراعيته الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على موافقة معظم الدول الأوربية لعقد حوار مع عرفات بوصفه رئيساً لهذه المنظمة(٢)، فإن طلب زيارة عرفات

(١) Determinants of German Foreign Policy toward the Arab-Israeli Conflict ABU KAZLEH, Mohammed, February 9, 2009. Turkishweekly. **http://www.turkishweekly.net/article/325/determinants-of-german-foreign-policy-toward-the-arab-israeli-conflict.html/%20**. -

(٢) في العام ١٩٨٩ التقى ياسر عرفات "بترويكا" الاتحاد الأوربي وهم وزراء خارجية كل من اسبانيا، اليونان وفرنسا في مدريد. PALLADE, P. Lang, *op. cit.*, p. 291

إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد الوحدة، قُوبل أكثر من مرة بالرفض من قبل وزارة الخارجية. فقد ألغى وزير الخارجية الألماني، كينكل Kinkel، بين ١٩٩٠-١٩٩٣ اجتماعين مع القادة الفلسطينيين، إضافة إلى إغلاق السفارة الفلسطينية في برلين الشرقية [١]. وظلت علاقات ألمانيا الخاصة مع الكيان الصهيوني هي الضابط لسياستها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة مع إبداء الكيان الصهيوني إعجابه بقيام الوحدة الألمانية على النسق الغربي. فقد ركز عضو البرلمان من حزب الليكود، سلمان شوفال Salman Shoval على النواحي الإيجابية الناجمة عن اختفاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفي حزيران/يونيو ١٩٩١ أعرب مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي يوسي بن آهارون Yossi Ben- Aharon عن احترامه لألمانيا عندما نقلت عاصمتها إلى برلين[٢].

كما أن الدعم العسكري الألماني للكيان الصهيوني بعد الوحدة لم يتوقف، بل تُعد ألمانيا الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة التي تزود هذا الكيان بأعلى نسبة من الأسلحة العسكرية[٣]. فقد تلت الحرب الباردة قيام لجنة الدفاع في البرلمان الألماني بزيارات منتظمة إلى الكيان الصهيوني، أدت إلى تكثيف وتطوير التبادل التقني والعسكري بينهما. كون ألمانيا

---

(١) -*Ibid.*, p. 292.

(٢) - P. Lang,*op.cit.*, p. 251.

(٣) في العام ١٩٩٢، اجتمع وزير الدولة البرلماني، فيلي فايمر Willy Wimmer في وزارة الدفاع الألمانية، مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشي آرينس Moshe Arens ومع رئيس الموساد الاسرائيلي. وفي عام ١٩٩٣، زار وزير الدفاع الألماني روهي Ruehe الكيان الصهيوني، وصرح بأن ألمانيا حصلت على أفضل علاقات أمنية وعسكرية مع هذا الكيان مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى. بالإضافة إلى زيارات أخرى في ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢. PALLADE, P. Lang,*op. cit.*, p. 372.

كانت قد استولت على معظم الأسلحة السوفييتية بعد انسحاب الجيش الأحمر من ألمانيا الشرقية [١].

فخلال حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١ منحت الحكومة الألمانية الاتحادية الكيان الصهيوني دعماً استثنائياً من الأسلحة، وما لايقل عن ٢٥٠ مليون مارك ألماني. وبعد الهجوم الصاروخي العراقي على تل أبيب، دفعت ألمانيا ما بين ٦,١-٧,١ مليار مارك إلى الكيان الصهيوني. ومن الواضح أن الدعم الألماني فاق كثيراً الضرر الفعلي الذي ألحقته الصواريخ العراقية بهذا الكيان[٢]. ففي تقرير إلى البرلمان الألماني أكد وزير الدفاع شولتينبيرغ Stoltenberg: "*استناداً إلى خلفية الصداقة الألمانية - الإسرائيلية، جاءت مشاعر الشعب الألماني تجاه الإسرائيليين، وقد تجاوزت التوقعات الإسرائيلية. فالشعب الألماني لديه واجب خاص لدعم إسرائيل في هذا الوضع*"[٣]. وقد أعلنت الحكومة الألمانية أن من واجبها الوقوف إلى جانب الكيان الصهيوني ليس فقط في حال تعرض الدولة اليهودية للتهديد، وإنما في حال تعرضها للهجوم أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، استمرت الحكومة الألمانية بعد توحيد الألمانيتين في دفع التعويضات للأفراد اليهود الصهاينة، وكذلك وسعت نطاق القوانين لتشمل اليهود الذين سبق لألمانيا الشرقية تجاهلهم[٤].

---

(١) في ٢ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٢ كان معظم العتاد العسكري والذي تم منحه إلى الكيان الصهيوني، من طراز ميغ ٢٩، وصواريخ مضادة للدبابات ت٧٢ وغيرها الكثير، هي أسلحة روسية. *Ibid.*

(٢) -PALLADE, P. Lang,*op.cit.*, p. 376.

(٣) -ERB,Scott,*op.cit.*, p.185.

(٤) -Auswaertiges-Amt,November 3, 2009.
http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Laenderinformationen/01-Laender/Israel.html

لقد ظلت جمهورية ألمانيا الاتحادية إحـــدى أكثـــر الـــدول الأوروبيـــة حذراً في دعم منظمة التحرير الفلسطينية، واستمر هـــذا الموقـــف الألمـــاني المتشدد حتى تم الاعتراف المتبـــادل بـــين الحكومـــة الإســـرائيلية ومنظمـــة التحرير الفلسطينية بعد التوقيع على معاهـــدة أوســـلو فـــي عـــام ١٩٩٣[١]. عندها سمحت ألمانيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب اســـتعلامات فـــي بون، واستقبلت عرفات في أول زيـــارة لـــه إلـــى بـــون كـــرئيس للـــسلطة

---

(١) في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قام ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين بتوقيع اتفاقية أوسلو في البيت الأبيض بمدينة واشنطن، التي أنهت حالة الصراع بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد سميت الاتفاقية اتفاق أوسلو نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي جرت فيها المحادثات السرية بين الجانبين الصهيوني الفلسطيني في عام ١٩٩١. وقد أفرزت هذه الاتفاقية مؤتمر مدريد. وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومية ذاتية فلسطينية انتقالية، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية على أن لا يتعدى ثلاث سنوات. ثم في غضون خمس سنوات يتوصل الجانبان إلىتسوية شاملة لجميع المسائل المتبقية والتي مازالت موضوع صراع بين الجانبين، بما في ذلك وضع القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود.. كما حدد الاتفاق تعيين مراحل لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ونصت الاتفاقية على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يستمر الكيان الصهيوني في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، انتخب ياسر عرفات رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية في الانتخابات العامة في الأراضي الفلسطينية. المصدر: (أوسلو-١) نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني الذي عرف باتفاق" أوسلو" أو اتفاق "غزة - أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني. (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية) ١٩٩٣/٩/١٣ (أوسلو-٢) الاتفاق الاسرائيلي- الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الاتفاقية الانتقالية، واشنطن ١٩٩٥/٩/٢٨.
http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=33&table=pa_documents&CatId=77

الفلسطينية بعد أول انتخابات للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٦. وتبع ذلك افتتاح أول مكتب تمثيلي لألمانيا كدولة أوروبية في أريحا ضمن الأراضي الفلسطينية[١].

فألمانيا التي أخذت على عاتقها حماية أمن وسلامة الكيان الصهيوني، اعترفت في الوقت نفسه بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة اعتقاداً منها أن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية، وعقد سلام معها يعد الضمان الوحيد لأمن الكيان الصهيوني. وبناءً على ذلك أصبحت ألمانيا من أكثر الدول الأوروبية المانحة للمساعدات الاقتصادية والمالية للسلطة الفلسطينية، على أمل أن تتمكن تلك للمساعدات من لعب دور في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومن ثم الاسهام في تقدم عملية السلام[٢].

ففي العام ١٩٩٣ منحت ألمانيا للسلطة الفلسطينية مبلغاً وصل إلى ٢٨.٦ مليون مارك ألماني، على شكل ودائع مصرفية وخدمية، وبلغ إجمالي ما تبرعت به ألمانيا منذ اتفاقية أوسلو حتى عام ٢٠٠٦ ما يقرب من ٦٨٩ مليون دولار أمريكي على أمل أن يدعم ذلك عملية السلام بشكلٍ مباشر أو غير مباشر[٣]. لقد ارتبطت قضية المساعدات الألمانية إلى السلطة الفلسطينية بدوافع سياسية. فعملية تطوير البنى التحتية الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وتقديم الخدمات الأمنية لدعم قوات حفظ الأمن الفلسطيني، من شأنها تمهيد الطريق لعقد اتفاقية سلام بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني، تصب في مصلحة الكيان الصهيوني بقبوله كدولة

---

(1) BELKIN, Paul, *op. cit.*, p. 8.

(2) STATEBUILDING FOR PEACE IN THE MIDDLE EAST: AN EU ACTION STRATEGY. Brussels, 15-11-2007/S6S7/16164, **http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/Downloads/eu-aktionsplan.pdf**

(3) BELKIN,Paul,*op. cit.*, p. CR9.

طبيعية في الوطن العربي[1]. واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق هذا الكيان في الوجود، خدم مصالح ألمانيا في خلق صورة متوازنة للسياسة الألمانية في المنطقة. فمقابل دعمها المطلق للكيان الصهيوني، أخذت الحكومة الألمانية تقدم المساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

إن قبول السلطة الفلسطينية بالحل السلمي حرر السياسة الألمانية قليلاً. فعلى الصعيد السياسي، تطورت علاقات ألمانية جديدة ومتقدمة مع الأحزاب الصهيونية في هذا الكيان عموماً، وحصل انفتاح ألماني تجاه الأحزاب الصهيونية اليمينية، فقد زار بنيامين نتنياهو الجمهورية الاتحادية كرئيسٍ لحزب الليكود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. واجتمع العديد من ممثلي حزب الخضر مع السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين، وزاروا كلاً من الكيان الصهيوني والأراضي الفلسطينية معاً. وهو حزب ألماني معروفبقربه من منظمة التحرير الفلسطينية[2].

لقد حاولت ألمانيا لعب دور أكبر ومستقل على الصعيد الوطني من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية، والمشاركة في تأسيس البنية التحتية للسلطة الفلسطينية. وأبدى الساسة الألمان اهتماماً متزايداً في دفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الأمام. ولكن دون أن تطمح ألمانيا في لعب دورٍ قيادي في حل الصراع العربي- الصهيوني، بسبب القبول الأوروبي بالدور القيادي الأمريكي والمهيمن في المنطقة.

لقد شهدت الأعوام التي تلت مصرع رئيس الوزراء الصهيوني إسحاق رابين على يد يهودي صهيوني متطرف في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، إثر توقيع اتفاقيات أوسلو٢ مع الجانب الفلسطيني، فشل جميع الجهود المبذولة

(1) PALLADE, P. Lang, *op. cit.*, pp. 297-298.

(2) *Ibid.*, p. 270.

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لاستئناف مفاوضات السلام[١]. وذلك بسبب معارضة حكومة نتنياهو اليمينية (١٩٩٦-١٩٩٩) تطبيق التعهدات المتوجبة على الكيان الصهيوني بموجب اتفاقية أوسلو[٢]. فقد رفض نتنياهو إيقاف عملية الاستيطان الصهيونية في الأراضي الفلسطينية والقدس المحتلة، وسحب القوات العسكرية الإسرائيلية منها، بل طالب بتأجيل التفاوض حول مسألة القدس واللاجئين والحدود والترتيبات الأمنية، التي كان من المقرر مناقشتها مع اقتراب انتهاء الفترة الزمنية المقررة نظرياً للمرحلة الانتقالية في أيار/مايو ١٩٩٩ [٣].

وأمام التعنت الصهيوني لم يكن أمام عرفات إلا التلويح بنيته إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٩، فجاء التدخل الألماني بالضغط على عرفات لعرقلة صدور هذا الإعلان، وذلك من خلال مطالبة إعلان الاتحاد الأوربي في برلين آذار/مارس ١٩٩٩ بأن لا يأتي إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة إلا من خلال المفاوضات مع الكيان الصهيوني[٤]، وذلك رغم التوافق الداخلي بين الأحزاب الألمانية والحكومة حول السياسة

---

(١) مينارغ، آلان، **جدار شارون**، ترجمة: عبود كاسوحة، دار PRESSE DE LA RENAISSANCE، دمشق، ٢٠٠٥، ص١٨.

(٢) NETANYAHU'S STRATEGY (Commentary by Aluf Ben, "Ha'aretz", Dec 26 1996, p. A2),The Israeli Government's Minister of Foreign Affairs, **http://www.mfa.gov.il/MFA/Archive/Articles/1996/NETANYAHU-S%20STRATEGY%20-%2026-Dec-96**

(٣) عبد الكريم، قيس، سليمان، فهد، وآخرون، **في النظام السياسي الفلسطيني**، **سلسلة "الطريق إلى الاستقلال"** -١٢، شركة التقدم العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٦-١٧.

(٤) Declaration of the Berlin European Council on the appointment of the President of the European Commission (24_25 March 1999). **http://www.ena.lu/declaration_berlin_european_council_appointment_president_commission_24-25_march_1999-020002426.html**.

الخارجية للدولة الألمانية في دعم الحلول السلمية للصراع العربي - الصهيوني، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة(١).

وبعد الوحدة الألمانية ونهاية الحرب الباردة، أصبحت ألمانيا على الصعيد الوطني أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة التي شكلت عنصراً مقيداً خلال الحرب الباردة. وأصبح الاتحاد الأوروبي هو فضاء التحرك الأساسي للدولة الألمانية فيما يخص سياستها تجاه هذا الصراع، واستمر منظورها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني من خلال العدسة الصهيونية.

ثالثاً - السياسة الألمانية تجاه الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)

في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ اندلعت انتفاضة الأقصى كرد فعل مباشر على زيارة آرييل شارون، محاطاً بأكثر من ١٠٠٠ جندي صهيوني إلى الحرم الشريف في القدس. فعلى إثر الاحتقان والشعور الفلسطيني باليأس من فشل المفاوضات بين عرفات وباراك في كامب ديفيد في صيف العام ٢٠٠٠، وعجز اتفاقيات أوسلو عن الإتيان بالدولة الفلسطينية المنشودة، وما رافقها من زيادة عدد المستوطنات وخاصة في ظل حكومة باراك العمالية (أيار ١٩٩٩- شباط ٢٠٠١)، هدفت زيارة شارون لباحة المسجد الأقصى إلى كسر أية محاولات سياسية لحل القضية الفلسطينية، وإظهار عرفات بأنه رجل حرب لا سلام، بحجة رفضه لكل العروض التي قدمها له باراك في كامب ديفيد. وقد تناغمت خطوة شارون تلك مع سياسة باراك بقصد إزاحة "عرفات"، والتهرّب من تنفيذ استحقاقات اتفاقية أوسلو المترتبة على الكيان الصهيوني(٢).

---

(١) - PERTHES, Volker, **Germany and the Middle East**, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2005, p. 2.

(٢) مينارغ، آلان، **المرجع السابق**، ص ١١٠-١١١.

أما في الجانب الفلسطيني، فقد أظهرت الفصائل الفلسطينية مواقف مختلفة من عملية السلام. فالوعي الفلسطيني لحالة الصراع مع الكيان الصهيوني تعود بالأساس إلى يوم النكبة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، ونشوء الكيان الصهيوني بالقوة على أرض فلسطين التاريخية. فقد آمن الفلسطينيون بالكفاح المسلح لنيل الاعتراف بالحقوق الفلسطينية الثابتة وتحقيق عودة اللاجئين إلى فلسطين. ومع ذلك، فمنذ الثمانينيات، تبنى ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية وجهة النظر الداعية إلى التفاوض، ما حول حركة التحرر الوطني الفلسطينية إلى مجرد حركة تسعى لتحقيق الاستقلال الوطني على جزء من الأرض الفلسطينية، مقابل الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود. ووافقت السلطة الفلسطينية على وقف العمليات العسكرية مقابل الحلول السلمية التي قد تخلق حل الدولتين[١]. ورغم أن اتفاقية أوسلوأقرت بقيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، فقد بقيت قضية اللاجئين والقدس حجر الأساس في رسم أي حل نهائي للقضية الفلسطينية. بينما استمرت فصائل فلسطينية أخرى تؤمن بحقها في المقاومة وبكل الوسائل لنيل الحقوق الفلسطينية، مثل حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذين رفضوا الاعتراف بالكيان الصهيوني[٢].

وفي حين كانت وجهة النظر الإسرائيلية حول عملية السلام، تعتبر أن الصراع العربي- الإسرائيلي قد بدأ في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعليه فإن عملية السلام يجب أن تبدأ من تلك النقطة. والتفاوض يكون فقط على

---

(1) SLATER ,J., **What Went Wrong? The Collapse of the Israeli-Palestinian Peace Process**, Political Science, Volume 116, Issue 2, 2001, pp.171-175

(2) The Palestinian Information Center**,** **http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2006/25_5_06.htm**

أساس التخلي عن بعض الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران، مقابل إنهاء الصراع والاعتراف بالكيان الصهيوني دولة يهودية في المنطقة العربية. فقد ابتكرت الحكومات الصهيونية اليسارية عبارة "الأراضي المتنازع عليها" في الضفة الغربية. فهي ترى أن أراضي "يهودا والسامرة" لا تعود ملكيتها للفلسطينيين بالأساس[١]، رغم أن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ قد أكدا على وجوب الالتزام القانوني من قبل الكيان الصهيوني بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧. وهذا ما يجب أن يشكل بالنسبة للسلطة الفلسطينية نقطة البداية في أيّة عملية تفاوضية يمكنها أن تقود إلى السلام الدائم. أما بالنسبة إلى اليمين الصهيوني، فهو لا يعتبر أنه قد احتل أرض فلسطين، بل يؤمنبأنه منذ بدء الخليقة حتى الآن لم تظهر دولة فلسطينية إلى الوجود[٢]. ولهذا حتى يومنا هذا لم يعترف أي رئيس وزراء صهيوني بحق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى المناطق التي هُجر منها في فلسطين، ولا بحق الفلسطينيين بالقدس الشرقية[٣].

لقد خلق تصعيد التوتر وانفجار الصراع مرة أخرى في المنطقة العربية، ضغوطاً كبيرة على ألمانيا وقوى أوروبية أخرى، ودفعها للقيام بدور أكثر نشاطاً في المنطقة. وانعكس ذلك من خلال مشاركة السياسيين الألمان المكثفة في المحادثات المباشرة ونقل الرسائل بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني. وتبدت رغبة الحكومة لألمانية لأول مرة في توسيع الدور الألماني تجاه الصراع العربي- الصهيوني، من خلال قيامها بدور مباشر لإعادة الطرفين الفلسطيني والصهيوني إلى طاولة المفاوضات.

---

(١) مينارغ، آلان،**المرجع السابق**، ص ٣٥.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٦.

(٣) PAPPE, ILan,**A History of Modern Palestine: One Land, two people,** Cambridge university, 2004, p. 146-166.

ففي حزيران/يونيو ٢٠٠١، خلال زيارة وزيــر الخارجيــة الألمــاني يوشكا فيشر Joschka Fischer للمنطقة في سياق دفع الجهود الدبلوماسية بــين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني. حاول إقناع آرييل شـــارون بوصـــفه رئيساً للحكومة الائتلافية (شباط ٢٠٠١- أيلول ٢٠٠٥) بـــألا يقـــوم بهجـــوم فوري ضد السلطة الفلسطينية، وفي ذات الوقت، قام بالضغط على عرفـــات لإدانة العمليات الفدائية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني في خطاباته[١].وأمام تعنت الحكومة الصهيونية ودعم الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابـــن لهـــا، انصبت معظم الجهود الألمانية في الضغط على عرفات والسلطة الفلــسطينية، لوقف عمليات المقاومة الفلسطينية ضد الاحـــتلال الـــصهيوني. وقـــد لقيـــت الادعاءات الصهيونية دعماً من حكومة المستشار غيرهارد شرويدر الائتلافية من الاشتراكيين والخضر (١٩٩٨-٢٠٠٥) لوقف المقاومة الفلسطينية[٢].

وتجلى التضامن الألماني مع الكيان الصهيوني بعد العملية الفدائية لأحد استشهاديّي حماس في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مدينـــة نتانيـــا فـــي أرض فلسطين المحتلة، بإبداء تفهم الحكومة الألمانية للعمليات العسكرية الإســـرائيلية ضد الفلسطينيين،حتى لو استهدفت المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الممولـــة من قبل الألمان، في حال استخدمت كمركز لمهاجمة هذا الكيـــان مـــن قبـــل الفدائيين الفلسطينيين[٣]. ولم تكتفِ ألمانيا بذلك، بل تدخلت بشكل مباشر فـــي الصراع بهدف السعي لخلق بداية جديدة لحل أزمة الشرق الأوسط من خـــلال الورقة "Idea Papers" التي قدمها وزير الخارجية الألمانية يوشكا فيشر فـــي مدريد للرباعية - المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـــي والأمـــم

---

(1) PALLADE, P.Lang,*op. cit.*, p. 300.

(2) Powell refuses Israeli, Palestinian requests, Arabic News.com, 27 February 2001. http://www.arabicnews.com/.

(3) PALLADE, P. Lang,*op. cit.*, p. 306.

المتحدة وروسيا-. وقد قدّمت الورقة الحل الألماني للمضي قدماً بعملية السلام، وذلك بأن يتم الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بقوات عسكرية تابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة. على أمل أن يؤمن بيئة مناسبة للعودة إلى طاولة المفاوضات وتسوية المشاكل العالقة في غضون سنتين. وخلال تلك الفترة تقام دولة فلسطينية مؤقتة، وينسحب الإسرائيليون من الأراضي الفلسطينية بما فيها المستوطنات الصهيونية، مقابل اعتراف كل من الطرفين اعترافاً كاملاً بالآخر(١). حملت تلك الورقة الأفكار الألمانية الخاصة بعملية السلام، والبعيدة عن التوجه الأمريكي الذي اتهم حماس والجهاد الإسلامي بالإرهاب. فقد وصف الرئيس بوش الابن "*مقاومي حماس بالقتلة*"، وبأنه لا وجود لأي حل إلا بتدمير البنية التحتية "للإرهاب" الفلسطيني كشرط مسبق لأيّة عملية سلام(٢). في حين أن ورقة فيشر لم تشر إلى حركة حماس، بل أكدت بأنه لا يمكن للطرفين الفلسطيني والصهيوني حل "النزاع" من دون مساعدة خارجية، ومن ثم يجب وضع خارطة طريق وجدول زمني لحل الدولتين وإعلان الدولة الفلسطينية فوراً. أما المواضيع المتعلقة بحق العودة والحدود النهائية للدولة الفلسطينية فتناقش في السنتين اللاحقتين من إعلان الدولة الفلسطينية، تحت إشراف "طرف ثالث" تؤديه "الرباعية" بوصفها ممثلة للمجتمع الدولي(٣).

وبعد اندلاع الانتفاضة ورفض شارون التفاوض مع عرفات ومحاصرته في مكتبه، اخترق فيشر هذا الحصار في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ وزارَ عرفات

---

(1) AICGS, Fischer 's "Idea paper" for the Middle East,
http://www.aicgs.org/analysis/at-issue/ai-fischeridea.aspx

(2) President to Send Secretary Powell to Middle East The Rose Garden, 2002, **http://www.mideastweb.org/bushspeechapril02.htm**

(3)**http://www.diplo.de/diplo/de/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/NO-roadmap.html**, on the website of the German Foreign Office (**www.auswaertiges-amt.de**).

في مكتبه. فقد أشارت صحيفة "*فرانكفورتر الجماين هتسايتونغ*" إلى: "*فعل فيشر والاتحاد الأوروبي كل ما في وسعهم لتحقيق نهوض عرفات.... وطالما يجري ترويع الإسرائيليين، وبقي موقف عرفات موقفاً سلبياً، على الأقل، إن لم يكن يقدم حماية فعلية لمنسقي الإرهاب من الفلسطينيين، سيكون من الصعب أن لا يوصى في عزلة الرئيس الفلسطيني كشريك في المفاوضات. ولكن زيارة يوشكا فيشر كسرت عزلته للتو*"(١). كما شكلت حكومة شرويدر أهم مورد وممول للسلطة الفلسطينية التي كانت تتلقى أعلى نسبة مساعدات من أيّة فئة سكانية أخرى في العالم، من حيث نصيب الفرد(٢).

لقد تجاهلت ألمانيا الطلب الأمريكي أثناء عقد الرباعية في تموز/يوليو ٢٠٠٢ في مدينة نيويورك، بوقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بغرض إجبار عرفات على القيام بتغييرات في موقفه تجاه الكيان الصهيوني. وبقيت ألمانيا تصر على أن عرفات هو الزعيم الشرعي للشعب الفلسطيني(٣). وفي أيلول من العام نفسه وافقت الرباعية في واشنطن على حل وسط، واعتمدت ما سمي "خارطة الطريق" كخطة للسلام، والتي تضمنت ثلاث مراحل تغطي الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٥. فقد تشهد المرحلة الأولى (عام ٢٠٠٢) الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها في الضفة أثناء الانتفاضة مقابل قيام الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بملاحقة المقاومين الفلسطينيين وتفكيك البنية التحتية "للإرهاب"، وقطع التمويل العام والخاص وكل أنواع الدعم من قبل الدول

---

(1) "Danke, Danke, Danke", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, February 18, 2002.

(2) Transatlantic Intellgencer, A Dubious Achievement: Joschka Fischer, the Road Map, and the Gaza Pullout, **http://www.trans-int.com/wordpress/?page_id=371.**

(3) Staatfür Palästinenser in dreiJahren", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, July 18، 2002, ArafatsLohn, Die Zeit, July 18, 2002.

التي تدعم "الإرهاب" وتشارك بالعنف، وانتخاب رئيس وزراء جديد معين من قبل عرفات. وفي المرحلة الثانية (عام ٢٠٠٣) يتوجب قيام الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة والمعترف بها من الأمم المتحدة. وفي المرحلة الثالثة في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يتم التفاوض بشأن التوصل لتسوية كاملة ونهائية للصراع العربي- الصهيوني[(١)]. وقد سُلمت "خارطة الطريق" لكل من الطرفين الفلسطيني بقيادة رئيس الوزراء الجديد، محمود عباس، ورئيس الوزراء الصهيوني، آرييل شارون، في شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٣. وقد أدى تنديد الرئيس الفلسطيني عرفات بخارطة الطريق إلى استقالة محمود عباس، ومن ثم نهاية خارطة الطريق، وانتخب أحمد قريع بدلاً عنه[(٢)]. كما وضع الاتحاد الأوروبي حركة حماس على "القائمة السوداء" في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على إثر تنديد حركة حماس بخارطة الطريق، واعتبارها مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية، واستمرارها في دعم العمليات الفدائية الفلسطينية[(٣)].

وأدت استقالة "أبو مازن" إلى تجميد خارطة الطريق، وتوسيع الحصار الدولي على عرفات وعزله نهائياً. فقد رضخت الحكومة الألمانية للموقف الصهيوني الذي حمَّل عرفات مسؤولية العمليات الفدائية والمقاومة الفلسطينية، وأسهم الجانب الألماني لاحقاً بمناصرة هذا الكيان في مقاطعة وحصار

---

(١) - **Jerusalem Center for Public Affairs**, *Jerusalem Issue Brief*, Vol. 3, No. 5, 26. August 2003, The details of the road map are documented at: **http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/20062.htm**

(٢) حكومة الطوارئ برئاسة أبو علاء تؤدي اليوم اليمين الدستورية،قريع يستقيل من رئاسة "التشريعي" تمهيداً لمباشرة مهامه الجديدة، الشرق الأوسط، ٧ أكتوبر ٢٠٠٤.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=196589&issueno=9079

(٣) - "EU places political wing of Hamas on terrorist blacklist", EUobserver.com, September 7, 2003, See "EU recognizes Hamas as Terror Organization", **Jerusalem Post**, September 6, 2003.

الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مكتبه في رام الله، وأصبحت ألمانيا ترى في عرفات عقبةً أمام عملية السلام المتطابقة مع الرؤية الإسرائيلية.

فخلال اجتماع المجلس التشريعي الألماني في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، انتقد المستشار الألماني شرويدر الرئيس الفلسطيني عرفات معتبراً إياه عقبة أمام إيجاد حل للصراع الفلسطيني- الصهيوني دون أية إشارة إلى شارون(١). إضافة إلى ذلك، في حزيران/ يونيو من العام نفسه وأثناء قمة "الثمانية" في كندا، أكَد شرويدر بأن الأسس الديمقراطية للسلطة الفلسطينية هي الأهم، وأن عرفات يشكل عقبة في وجه ذلك(٢).

بينما وجد آرييل شارون الذي سعى إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية ورمزها عرفات، في التدخل الألماني لأجل وقف مقاومة الشعب الفلسطيني حماية لأمن الكيان الصهيوني. فقد اعتبرت ألمانيا أن عرفات منحازٌ ومتورطٌ في العمليات الفدائية الفلسطينية ضد هذا الكيان(٣). وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، بناء على الرغبة الإسرائيلية قاطع رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية هورستكوهلر خلال زيارةٍ له إلى الكيان الصهيوني الرئيس عرفات، رغم زيارته لمدينة "بيت لحم" (٤). وفي كانون الثاني/ يناير من العام نفسه وخلال مؤتمرٍ شبه رسمي في برلين، أشار وزير الخارجية يوشكا فيشر إلى أن الرئيس عرفات لم يقرر بعد، فيما إذا كان يريد أن يكون قائد ثورة أو

(1) ERB, Scott, *op. cit.*, p. 47.

(2) French FM calls for breaking the siege off Arafat; Israeli court states to change the path of the separation wall/ Palestine- France, Politics, 7/1/2004. **http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/040701/FP.html**.

(3) In 2002, the Chairman Bundestag's Committee on Europe, Friedbert Pflueger, asked to exanimate the documents of the PNA. However, the documents proved a direct connection between Arafat and the Palestinian guerrilla activities, Pallade, P. Lang, *op. cit.*,p. 310.

(4) *Ibid*., 311.

رجل دولة ديمقراطي. وفي زيارةٍ أخرى إلى الأراضي الفلسطينية، قام فيشر بمقابلة النواب الإسرائيليين ورئيس الوزراء الفلسطيني الجديد أحمد قريع، متجاهلاً بذلك أي دور يمكن أن يقوم به عرفات في أيّة مفاوضات سلام مستقبلية [١]. وقد استمرت المقاطعة الألمانية الرسمية، إضافة إلى مقاطعة العديد من السياسيين الألمان للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. فالمتحدث الرسمي باسم السياسة الخارجية لحزب الاتحاد المسيحي الألماني CDU/CSU، فريدبيرت بفلويجر Friedbert Pflueger تجاهل رئيس السلطة الفلسطينية في مقالته "طريق السلام في الشرق الأوسط" ووصف أحمد قريع برجل السلام، حين وصفه: "*بالرجل الذي لا يشبه عرفات، فهو يؤمن بالسلطة الدبلوماسية وليس باستخدام القنابل البشرية*"[٢].

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ وأثناء مؤتمر "هرتسيليا" للأمن، أعلن شارون عن خطة "فك الارتباط" من جانب واحد، وتفكيك ٢١ مستعمرة يهودية قائمة في قطاع غزة ضمن مهلة أقصاها شهر آذار ٢٠٠٥[٣]، ورافق ذلك الإعلان بدء القوات العسكرية الإسرائيلية في بناء الجدار العازل في الضفة الغربية الذي عزز من عزلة المناطق الفلسطينية المقسمة بالطرق المخصصة للمستوطنين اليهود الموجودين فيها تجنباً لمرورهم في القرى الفلسطينية، وهي ما تعرف باسم طرق "الالتفاف" [٤]. وقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن أثناء زيارة شارون إلى واشنطن في نيسان/إبريل ٢٠٠٤ عن موافقة الولايات المتحدة الامريكية على بناء الجدار العازل،

---

(١) *Ibid.*, p. 312.

(٢) Friedbert, Pflueger, The way to Mideast peace, 04.Dec.03, World Security Network, http://www.worldsecuritynetwork.com/showArticle3.cfm?article_id=8790

(٣) The full text of Sharon's speech is published in **the Jerusalem Post** of December 18, 2003.

(٤) مينارغ، آلان، **المرجع السابق**، ص ٥١.

ودعمها لموقف الحكومة الصهيونية في رفض حق العــودة، والتأكيــد علــى يهودية الدولة[١].

ورغم أن الاتحاد الأوروبي عارض بناء الجدار العازل لمخالفتهالقوانين الدولية ودعا الكيان الصهيوني لوقف بنائه، فإنه لم يقم بأية مبادرة ضــده [٢]. أما ألمانيا فقد رفضت التصويت في مجلس الأمن على قرار يدين بناء الكيــان الصهيوني للجدار العازل، وأبدت تفهمها للضرورات الأمنية الإسرائيلية. فبعد اللقاء بين وزير الخارجية الألماني فيشر ومندوب رئيس الوزراء الصهيوني، وزير العدل، تومي لابيد، أيّد فيشر الحق الإسرائيلي في بنــاء الجــدار وفقــاً للخط الأخضر (خط الحدود قبل حرب ١٩٦٧) حماية لأنفسهم. كما أن وزيــر الداخلية الألماني أوتو شيلي ومــوظفين بــارزين آخــرين دعمــوا القــرار الصهيوني بشكل علني[٣]. وعملت ألمانيا بوصــفها عــضواً فــي الاتحــاد الأوروبي على منع هذا الاتحاد من اتخاذ أي موقف أو نقد صارم ضد الكيان الصهيوني. وبينما كان النقاش يدور في أوروبا وبعض الدوائر الألمانية حول فرض العقوبات الاقتصادية على الكيان الصهيوني خلال الانتفاضة الثانيــة، فإن كلاً من المستشار الألماني شرويدر ووزير خارجيته فيشر عارضا تلــك العقوبات[٤]. أما وقد تبنت ألمانيا كل ما طرحه شارون، بدءاً من المشاركة في حصار عرفات، حتى المشاركة في حصار الشعب الفلسطيني عن طريق دعم

---

(١) Bush backing for Sharon initiative worries European ‘Quartet’ partners”,**JTA News Service**, April 18, 2004.

(٢) الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي، إعداد: شفيق شقير،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABFE7DB-5A3A-47CE-8423-087245624EE3.htm

(٣) European Parliament,
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=//EP//TEXT+CRE+20040211+ITEM-005+DOC+XML+V0//EN

(٤) Abu Kazleh, Mohammed, **Determinants of German Foreign Policy Toward the Arab-Israeli Conflict**, February 6 2009, the journal of Turkish Weekly.

بناء الجدار العازل، فقد كان ذلك، بمثابة إعلان عن فشل كل جهودهـا فـي تهيئة ودفع خارطة الطريق، وفقدان مصداقيتها في إتباع سياسة متوازنة تجاه الصراع العربي - الصهيوني.

وفي الوقت الذي كانت فيه القيادة الفلسطينية لاتزال محاصرة في رام الله على مرأى وتواطؤ المجتمع الدولي كله، قام شارون بانسحاب أحادي الجانب من غزة في ربيع ٢٠٠٤، فاعتبرت ألمانيا هذا الانسحاب خطوة إيجابية باتجاه تحقيق الدولتين، وحاولت تفسيره على أنه خطوة باتجاه تطبيق خارطة الطريق. لكن شارون لم يتخذ أيّة خطوة أخرى، ورفض حتى مجرد لقاء الرباعية[١].

من جهة أخرى أسهمت أعمال الجيش الصهيوني العسكرية وعنفها ضد الشعب الفلسطيني وحصار رئيسه عرفات في مكتبه في رام الله في الإسـاءة إلى صورة الكيان الصهيوني في نظر الرأي العام العالمي. وساد على الصعيد الداخلي الألماني شعور بعنف الجيش الإسرائيلي تجـاه الـشعب الفلـسطيني، حيث رفض بعض المصدرين الألمان بيع أصناف من الأسـلحة إلـى هـذا الكيان، وتحديداً القطع التي تستخدم في تصنيع دبابة "الميركافا MERKAVA" لمنع استخدامها ضد الفلسطينيين[٢]. لكن الكيان الصهيوني أصر على امـتلاك تلك الأسلحة، وتمكن من شراء تلك القطع المنتجة في ألمانيا، واستخدمها فـي تجميع هذه الدبابات في الولايات المتحدة الأمريكية، على أنها منتجٌ أمريكـيٌ، تفادياً لأي حرج للحكومة الألمانية[٣].

---

(١) "EU excluded from plans for Mideast peace talks", **International Herald Tribune**, July 22, 2004.

(٢) تبعاً للتقارير العسكرية، فان القطع التي تستخدم في صناعة الدبابة ميركافا والتي تعتبر الآلة العسكرية الأساسية في الجيش الإسرائيلي على الأرض، هي: النظم الالكترونية، وبنادق قنص ومركباتها. PALLADE, P. Lang, *op. cit.*, p. 190.

(٣) *Ibid.*, p. 191.

كما أظهرت نتائج سبر الرأي العام الألماني تفهماً أكبر تجـاه القـضية الفلسطينية. فقد أجرى معهد "الين سباخ Allensbach" استطلاعاً للرأي العـام الألماني في آذار/مارس ٢٠٠١، لمعرفة فيمـا إذا كـان الألمـان يفـضلون الفلسطينيين أو الإسرائيليين في صراع الـشرق الأوسـط. وبينـت النتـائج اختلافات في وجهات النظر بين الألمان، فبينمـا كـان ١٥% مـن الـشعب الألماني يفضلون الكيان الصهيوني، قابلهم ١٤% لصالح الفلـسطينيين. فـي حين أظهرت النتائج في الولايات الجديدة (والتي كانت ضمن أراضي ألمانيـا الشرقية)، أن ١٣% يفضلون الفلسطينيين مقابل ٨% الإسـرائيليين[١]. وفـي استطلاع آخر في تموز/يوليو ٢٠٠٢، فقط ٢% من الشعب الألمـاني أظهـر "تعاطفاً خاصاً" مع الكيان الصهيوني[٢]. وفي استطلاع آخر أجري مـن قبـل معهد "دراسـة الاتجاهـات عبـر الأطلـسي Transatlantic Trends study" لصندوق "مارشال الألماني German Marshall Fund" في الولايات المتحـدة الأمريكية. كان السؤال المطروح حول طبيعة مشاعر الشعب الألمـاني تجـاه الكيان الصهيوني، وكانت النتيجة ٣٢% فقط يحملون مشاعر ايجابية تجاه هذا الكيان، وهي النتيجة الثانية الأدنى بعد بولندا من بين ٢٩ دولة مستطلعة فـي الاتحاد الأوروبي[٣]. ففي بداية انتفاضة الأقصى، كانت ٥٩% من أراضـي الضفة الغربية و٤٨% من قطاع غزة خارج سيطرة الحكومة الفلـسطينية[٤].

---

(١) **Noelle-Neumann** & **Koecher** (2002), p. 1007

(٢) Worldviews, 2002.

http://www.ccfr.org/UserFiles/File/POS_Topline%20Reports/POS%202002/Leaders%20Topline%20Report%20Worldviews%202002.pdf, p. 35

(٣) **The Chicago Council On Global Affairs,**

http://www.ccfr.org/UserFiles/File/POS_Topline%20Reports/POS%202002/Leaders%20Topline%20Report%20Worldviews%202002.pdf. P23.

(٤) مينارغ، آلان، **المرجع السابق**، ص٥٠.

ولم تكتفِ الحكومة الصهيونية بهذا، بل استمر الجيش الصهيوني في استخدام العنف المنظم لكسر إرادة الشعب الفلسطيني من قصف بطائرات F16 وتواصل عمليات الاغتيال لقادة الفصائل الفلسطينية وتوغل الدبابات الإسرائيلية في أعماق المدن الفلسطينية والاعتقالات وقتل الأطفال[(١)].

لقد استمر التجاهل الصهيوني للحقوق الفلسطينية، واستمر الكيان الصهيوني بالتعامل مع الانتفاضة على أنها أزمة أمنية. فقد كان الجيش الإسرائيلي يحتل معظم الضفة الغربية، ويقيم أكثر من ٦٠٠ حاجز مقطعاً أوصال المدن والقرى الفلسطينية[(٢)]. ورغم أن القانون الدولي اعتبر المقاومة الفلسطينية للاحتلال حقاً مشروعاً محفوظاً، فإن جميع الجهود لحل "الأزمة" بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفقاً لخارطة الطريق باءت بالفشل. ووفقاً لنتائج استطلاعات الرأي سابقة الذكر، نجد أن الرأي العام الألماني تأثر أكثر بالتطورات الداخلية الصهيونية وسياسته العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، أكثر من تأثره بتطورات العلاقات بين ألمانيا والكيان الصهيوني.

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ترك "موت" الرئيس عرفات الفلسطينيين أمام مستقبل غامض. فقد كان رمزاً للنضال الفلسطيني منذ انطلاقة شرارة الكفاح المسلح في الستينيات. ولم تخفِ ألمانيا ارتياحها لغياب عرفات، كما اعتبره شارون نصراً له. ففي ألمانيا تحدثت صحيفة دي *فيلت* *Die Welt* معتبرة في النهاية بأن ياسر عرفات أساء إلى القضية الفلسطينية، حيث قالت *"إن موته الآن قد منح الفلسطينيين فرصةً لتحرير أنفسهم من الكيان الاستبدادي الفاسد*

---

(١) أفادت إحصائية فلسطينية أن عدد شهداء انتفاضة الأقصى بلغ ٣٥٣١ شهيداً، بينهم ٥٧٢ طفلاً دون الثامنة عشرة، و٢٢٤ شهيدة، و٢٤٣ شهيداً استهدفوا في جرائم الاغتيالات الصهيونية سقط بجانبهم ٩٠ ضحية، فيما أكدت إحصائية فلسطينية أخرى أن ٦٨% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر. http://arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=3956

(٢) مينارغ، الآن، **المرجع السابق**، ص ٢٥٨.

لأجهزة وصلت إلى نهايتها بنفسها،"[1]. وأمل الألمان أن الـزعيم الفلـسطيني الجديد، محمود عباس، المنتخب خلفاً للرئيس عرفات في كانون الثاني/ينـاير ٢٠٠٥ قد يمتلك القدرة على بث الأمل بين الفلسطينيين. ولكن في الواقع لم يكن هناك مكان للتفاؤل في الشرق الأوسط، فرئيس الوزراء الصهيوني آرييل شارون لم يبدِ أي موقف إيجابي باتجاه السلام، وأكد أنه لن يأخذ بخارطة الطريق، طالما لم يتم تفكيك البنية الأساسية "للإرهاب الإسلامي".

لقد أدت انتفاضة الأقصى إلى الضغط على ألمانيـا للعـب دور أكثـر فاعلية في المنطقة. فحاولت السياسة الألمانية في ظل الائتلاف الاشـتراكي - الخضر أن تكون أكثر توازناً تجاه كل من الطرفين الفلسطيني والـصهيوني، وأن تلعب في البداية دوراً موازياً بل منافساً للـسياسة الأمريكيـة المنـشغلة بحرب العراق، من خلال تقديمها حلاً دبلوماسياً للصراع في المنطقة. وأصبح دعم قيام دولة فلسطينية من أولويات السياسة الألمانية في المنطقة لضمان أمن الكيان الصهيوني، لكن دون أن تخرج عن إطار علاقاتها المميزة معـه، فمـا لبثت أن رضختأمام التعنت الصهيوني لسياسات شارون في عـدم تقـديم أي تنازل نحو الحقوق الفلسطينية. ما أدى إلى فشل خارطة الطريـق، وتجميـد العملية السلمية حتى إشعار آخر.

رابعاً - المشاركة الألمانية في حصار حكومة حماس

تجاهلت ألمانيا الطلبات الأمريكية في وقف دعم الـسلطة الفلـسطينية مالياً زمن عرفات بحجة مساندته لعمليات حركـة حمـاس الفدائيـة، وكـان الموقف الألماني أكثر ميلاً للتفاهم مع حركة حماس، بدلاً من عزلهـا. ولهـذا

---

(2) European Press review, November 12 2004, BBC news,

http://news.bbc.co.uk/2/hi/4005387.stm.

لم تُشِر "ورقة" وزير الخارجية الألماني فيشر حول السلام إلى حماس كمنظمة "إرهابية"، وخالفت بذلك الموقف الأمريكي الذي جعل من القضاء على البنية التحتية للحركات الإسلامية شرطاً مسبقاً لأية عملية سلام. فقد كانت ألمانيا على يقين بأن نجاح علاقاتها مع الدول العربية للحفاظ على مصالحها لا يعتمد فقط على الجهود المبذولة لإحلال السلام في المنطقة، بل يخضع لعملية السلام نفسها. ويعود عدم رغبة ألمانيا الدخول في مواجهة مع حركة حماس كان يعود لاعتبارات اقتصادية. فالمملكة العربية السعودية التي تشكل أهم شريك تجاري لألمانيا في المنطقة، تمول تقريباً نحو ٦٠% من ميزانية حماس. وحتى إيران الممولة لحزب الله والجهاد الإسلامي،هي أيضاً من الدول الأساسية المستقبلة للصادرات الألمانية والمحبذة من قبل رجال الأعمال الألمان(١).

لكن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وغزة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ خلق ظروفاً جديدة في المنطقة، ليس لكونها حركة إسلامية، وإنما لعدم اعترافها بشرعية الكيان الصهيوني في المنطقة العربية. وهذا ما خلق تحديات جديدة بالنسبة للرباعية، وخاصة بالنسبة لألمانيا كعضو في الاتحاد الأوروبي التي دعمت العملية الانتخابية كجزء من جهودها لإصلاح السلطة الفلسطينية(٢). فالموقف الألماني المحايد تجاه المنظمات الإسلامية وعلى رأسها حماس

---

(١) ورد في صحيفة فرانكفورتر الجماينهتسايتونغ التقرير التالي: "في الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، ارتفعت الصادرات الألمانية إلى إيران بنسبة ٣٣٪، أي بما يعادل ٣٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو، وضعف الصادرات الألمانية موجهة إلى إيران „Iran- Sanktionenbedrohenlebhafte Geschäfte, **Frankfurter Allgemeine Zeitung,** August 11 2005.

(٢) Sharp, Jeremy M., Coordinator, Israel-Hamas-Hezbollah: The Current Conflict, Foreign Affairs,Defence, and Trade Division,**CRS Report for Congress, RL33566**, July 21 2006, p.2.

خلال الانتفاضة، قد تبدل جذرياً مع وصول حماس إلى السلطة بانتخابات حرة ديمقراطية.

فتبني حكومة المحافظين والاشتراكيين الديمقراطيين الألمانية الجديدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) برئاسة أنجيلا ميركل لخارطة الطريق كأساس لإيجاد حل سلمي للصراع العربي- الصهيوني[١]، جعل المستشارة ميركل من أوائل القادة الأوروبيين الداعمين للعودة لشروط اللجنة الرباعية، كشرط للتفاوض مع حركة حماس. وقد تناغم موقف ميركل مع موقف الاتحاد الأوربي الرافض للتعامل مع حكومة تترأسها حماس، رغم ترحيب وإقرار الاتحاد الأوروبي بنزاهة تلك الانتخابات وديمقراطيتها. فقد جاء على لسان الأمين العام للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، خافيير سولانا Javier Solana ما يلي: "*لقد صوت الشعب الفلسطيني بشكل ديمقراطي وسلمي خلال أشهر الانتخابات*". لكن لم تشفع ممارسة الديمقراطية من قبل الشعب الفلسطيني لحق حركة حماس في نيل الاعتراف الدولي بها، واستمر رفض الاتحاد الأوربي التعامل معها ما لم تقبل بشروط الرباعية. فقد صرح سولانا قائلاً: "*إنه من الصعب للأحزاب التي لا تدين العنف، أن تكون شركاء لنا في المستقبل ما لم تغير مواقفها*"[٢].

فقد تجلى الاهتمام الألماني من خلال زيارة المستشارة ميركل إلى الشرق الأوسط، حيث أكدت أنها لا تؤيد تشكيل حكومة فلسطينية من قبل منظمة مكرسة لإزالة "إسرائيل" عن الخريطة. وفي أول تصريح علني لها من القدس في ٣٠ كانون الأول/ينـاير ٢٠٠٦، قالت ميركل إن الحكومة الألمانية لن تقبل التعامل مع حكومة حماس إلا تحت ثلاثة

---

(1) *Ibid*.

(2) Hamas victory: EU to discuss “new situation", European Jewish Press, EJP NEWS/ 26/Jan/2006, **http://www.ejpress.org/article/news/germany/5441**.

شروط: "*إذا اعترفت حماس بحق "إسرائيل" في الوجود، (....)، ونبذت الإرهاب، (....)، ووافقت على الاستمرار في مفاوضات السلام*"[١].وقد تساءلت ميركل عمَا إذا كان لدى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس[٢]، القدرة على إجبار حركة حماس على الاعتراف بالكيان الصهيوني، فقد كان من المتوقع وصول قيادة فلسطينية يتناغم موقفها مع الموقف الأمريكي في محاربتها للمقاومة.

وبما أن ألمانيا من أكبر الجهات الأوروبية المانحة للسلطة الفلسطينية لبناء مؤسساتها، تمهيداً لقيام الدولة الفلسطينية، فقد هددت الحكومة الألمانية بعد نجاح حماس في الانتخابات بفرض عقوبات على الاقتصاد الفلسطيني، وهذا ما رفضت حكومة شرويدر سابقاً القيام به رغم الضغوط الأمريكية. وأعلنت المستشارة الألمانية أنه من غير المقبول أن تستمر بروكسل في تزويد حماس بالمساعدات كممثلة للقيادة الفلسطينية[٣]. وطالبت ألمانيا الاتحاد الأوروبي بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية. فقد أمِلت ألمانيا كما الاتحاد الأوروبي أن تجبر الضغوط المالية حماس على الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود والتخلي عن حقها في المقاومة. وخصوصاً، بعد أن هاجمت عناصر من الجناح العسكري لحركة حماس (كتائب عز الدين القسام) القوات الصهيونية داخل "الخط الأخضر" مختطفة جندياً إسرائيلياً، كرد فعل

---

(١) German chancellor meets Abbas after Hamas win, 30/Jan/2006, European Jewish Press, http://www.ejpress.org/article/news/eu-israel_affairs/5537

(٢) ولد محمود عباس في ٢٦ آذار/مارس ١٩٣٥، وهو معروف أيضا بأبو مازن، أصبح رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ومن ثم صار رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية على إثر اغتيال عرفات في ١٥ كانون الثاني/يناير (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩). http://president.ps/officialresume.aspx?id=40

(٢) European Jewish Press,Germany weighs the Hamas Victory, 31/Jan/2006. http://www.ejpress.org/article/news/germany/5555.

على قتل عائلة فلسطينية على شاطئ غزة بنيران البحرية الإسرائيلية، وقد حمّل الكيان الصهيوني كلًا من السلطة الفلسطينية وحكومة حماس المسؤولية عن الهجوم ومصير الجندي المخطوف(١).

ولقد أثر عامل آخر في السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة العربية، وضاعف من الجهود الألمانية لتشجيع الحوار من أجل إحياء عملية السلام، ألا وهو، وجود القوات الألمانية في لبنان(٢). فقد أرسلت ألمانيا نحو ٩٠٠ جندي ألماني إلى السواحل اللبنانية ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٧٠١ في آب / أغسطس ٢٠٠٦، وذلك إثر الحرب الإسرائيلية العدوانية على لبنان في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦. فقد رأت ميركل أن حل الصراع العربي- الصهيوني،خاصة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات، لا بد أن يشمل الدول المجاورة، سوريا ولبنان. لاسيما أنّ كلاً من حركتي حماس وحزب الله تتلقيان الدعم من سوريا. ففي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ التقى وزير الخارجية الألماني شتاينماير Steinmeier بالرئيس السوري بشار الأسد، في محاولة منه لإقناعه بتوقف سورية عن تسليح حزب الله اللبناني، وممارسة الضغوط على حماس للقبول بشروط الرباعية، لكن جهوده باءت بالفشل(٣).

لقد كانت المرة الأولى التي ترسل فيها ألمانيا قواتها إلى المنطقة العربية، على الحدود المواجهة للكيان الصهيوني. فقد دعمت ألمانيا العدوان الإسرائيلي ضد حزب الله، الذي شن بقرار أمريكي. فقد كتبت صحيفة

---

(1) Sharp, Jeremy M.,*op. cit.*, p. CSR4.

(2) Interviews of German officials, October-December 2006; "U.S. Has High Expectations of German EU and G-8 Presidencies," **International Herald Tribune**, Dec. 26- 2006.

(3) BELKIN, Paul, **German Foreign and Security Policy: Trends and Transatlantic Implications, Analyst in European Affairs، Foreign Affairs, Defense and Trade Division,** Congressional Research Service, October 3 2007, CRS-5.

"نيويورك تايمز" أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن: "*أعطى دعماً لوجستياً لضربات الكيان الصهيوني ضد لبنان*". وذكرت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس: "*أن الولايات المتحدة قد تجد أيضاً مساعدة من ألمانيا*". وكان موقف السيدة ميركل يتناسب مع ما قاله بوش: "*يجب على أطراف النزاع، استخدام وسائل متناسبة*"، حيث قالت: "*إن كان لا بد من رد فعل جيد، فهذا ليس مطلوباً من الحكومة الإسرائيلية، وإنما من أولئك الذين بدؤوا هذه الهجمات في المقام الأول.*" في إشارة منها إلى حزب الله[١].

فالتلبد الذي ساد العلاقات الألمانية- الأمريكية في فترة حكومة شرويدر، بسبب رفض ألمانيا المشاركة في حرب العراق، تبدد في ظل حكومة أنجيلا ميركل. فما أن أصبحت ميركل رئيساً للاتحاد الديمقراطي المسيحي في عام ٢٠٠٣، حتى أعلنت عن تأييدها للغزو الأمريكي للعراق. ومنذ ذلك الحين، عبرت ميركل بشكل دائم عن دعمها الكامل لسياسة أمريكا وحليفها الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط[٢]. وقد وصفت مجلة ويكلي ستاندرد "*Weekly Standard*" المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل كأحد أهم خمسة زعماء دول أجنبية يحظون بالأفضلية لدى الرئيس جورج بوش الابن[٣].

---

(١) Bush Gives Qualified Support for Israel's Strikes, July 14 2006, NYTIMES, **http://www.nytimes.com/2006/07/14/world/14policy.html?_r=2**

(٢) German Chancellor Merkel defends Israeli onslaught on Gaza, 2 January 2009, World Socialist Web Site, **http://ww.wsws.org/articles/2009/jan2009/merk-j02.shtml**.

(٣) Bush's Fab Five, the president favorite foreign leaders, July 24 2006, Vol. 11, Weeklystandered,No.42.

http://www.weeklystandard.com/Content/Public/Articles/000/000/012/445qgcvk.asp.

فإلى جانب ميركل، هناك رؤساء وزراء استراليا (جون هوارد) واليابان (الياباني جونيتشيروكويزومي)، والدنمارك (أندرس فوغ راسموسن)، وبريطانيا العظمى (توني بلير).

لقد أدى الحظر المفروض من قبل الحكومة الإسرائيلية وأمريكا والاتحاد الأوروبي، ومن ضمنه ألمانيا على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس، إلى خلق العديد من الصعوبات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية. ما قاد إلى بقاء ما يقرب من ١٦٥,٠٠٠ موظف عامل في مؤسسات السلطة الفلسطينية، بدون تلقي رواتبهم لأكثر من ستة أشهر، وكانت رواتب هؤلاء العاملين تدعم ما يقرب من مليون فلسطيني(١). ما أدى في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى إعلان حوالي ١٠٠,٠٠٠من العاملين الفلسطينيين الإضراب للحصول على رواتبهم(٢)؛ وأدى الإضراب إلى أزمة وتوترات. وحمَّلت حركة حماس المسؤولية لحركة فتح عن هذا الإضراب بقصد إضعاف حكومتها، فأدت التوترات الناجمة عن عدم دفع الرواتب إلى وقوع مصادمات بين الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس وبين القوى الأمنية المسلحة التي تقودها حركة فتح والتابعة للرئيس الفلسطيني "أبو مازن"(٣). فتدخلت بعض الدول العربية لحل الخلافات الفلسطينية، وعلى رأسها السعودية.

وفي ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ عقدت كل من حركتي حماس وفتح اتفاق المصالحة في مكة، ووقعتا على محضر اجتماع تشكيل "حكومة الوحدة" بهدف إنهاء الاقتتال الفلسطيني الداخلي(٤)، وعلى أمل أن ينهي هذا الاتفاق العقوبات المفروضة على حكومة حماس من قبل القوى

---

(١) Public sector general strike shakes Hamas government, 03/10/2006, Socialist World, http://socialistworld.net/doc/2445

(٢) *Ibid*.

(٣) Sharp, Jeremy M., *op. cit.*, p.CRS3.

(٤) وثيقة محضر اجتماع تشكيل (حكومة الوحدة) بعد توقيع اتفاقمكة، ٨ شباط ٢٠٠٧. http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=91430&TypeID=9

الغربية. ورغم تأكيد حكومة الوحدة برئاسة "إسماعيل هنية" حرصها على السلام وتمتين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، فإن ألمانيا شككت ببنود تلك الاتفاقية[١]. كونها لم تشر إلى شروط الرباعية[٢]. وواصلت ألمانيا إلى جانب الولايات المتحدة فرض العقوبات على حكومة حماس وحصارها، فقطعت جميع المساعدات الأمريكية الإنسانية، وتبعها رفضالكيان الصهيوني الإفراج عن الضرائب والرسوم الجمركية التي تم جمعها من الفلسطينيين، وقطع كافة أسباب الحياة من الوصول إلى غزة، حتى أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين "الأونروا UNRWA" قد أُجبرت على إيقاف مشاريع البناء الجارية في غزة. بل تعاونت بعض الدول العربية في فرض الحصار، حيث رفضت الأردن تحويل أموال المتبرعين الدوليين للأراضي الفلسطينية، كما أكملت مصر حصار القطاع من خلال التحكم في فتح معبر رفح أمام حركة البضائع والشعب الفلسطيني، تجنباً للعقوبات الأمريكية[٣].

لقد قبلت الحكومة الألمانية المشاركة بتنفيذ عقاب جماعي على الشعب الفلسطيني لأنه مارس حقه الانتخابي بشكل ديمقراطي، من خلال حظر عائدات الضرائب الفلسطينية، وإيقاف المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية. ولم يتوقف حصار حكومة حماس على المجتمع الدولي، وإنما أسهمت فيه نخبة فلسطينية بقيادة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، حيث أقال حكومة الوحدة الوطنية

---

(١) وثيقة: نص برنامج حكومة الوحدة الوطنية الذي تلاه "إسماعيل هنية" أمام المجلس التشريعي في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧. راجع الوثيقة رقم (٢)،
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=91477&TypeID=9&TabIndex=0

(٢) REUTERS,Hamas wants West to end blocked, Israel frosty, Feb 9 2007.
http://www.reuters.com/article/idUSL0824463620070210.

(٣) United Nation UN, **.http://www.palestine-un.org/UNISPAL.NSF**

في ١٤ حزيران/يونيو من العام نفسه، وشكل حكومة مؤقتة جديدة برئاسة سلام فياض مستبعداً منها حركة حماس، وسرعان ما تم الاعتراف بحكومة فيـــاض الجديدة من قبل الكيان الصهيوني والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. وبالمقابل رفضت حكومة حماس الاعتراف بشرعية الحكومة، الأمر الذي أدى إلى جعل الضفة الغربية تحت سيطرة السلطة الفلسطينية برئاسة "أبو مازن"، وقطاع غزة تحت سيطرة حكومة حماس المنتخبة شرعياً(١).

وخلال ترؤُس ألمانيا للاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٧، دعمت ميركل حكومة محمود عباس متبنية استراتيجية الاتحاد الأوروبي في بـــذل الجهـــود لدفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين(٢). وقـــد لقيـــت المـــشاركة الألمانية الجديدة في الشرق الأوسط ترحيباً مـــن الإســـرائيليين، فـــي إشـــارة واضحة إلى العلاقات التاريخية الخاصة بينهما.

ورغم نجاح الرباعية في دفع حكومة أبـــو مـــازن ورئـــيس الـــوزراء الصهيوني إيهود أولمرت إلى عقد مـــؤتمر أنـــابوليس Annapolis فـــي ٢٧ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٧، للبدء بمفاوضات سلام مباشرة بهدف الوصـــول إلى اتفاق نهائي بحلول نهاية العام ٢٠٠٨ وفقـــاً لخارطـــة الطريـــق، فـــإن المفاوضات جُمدت مع بداية العدوان الصهيوني على قطاع غزة المحاصر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨(٣).

---

(1) Filasteen Wordpress, Hamas to be excluded from elections, 15 August 2007. **http://filasteen.wordpress.com/2007/08/15/hamas-to-be-excluded-from-elections/**.

(2) United Nation,Declaration by the Presidency of the UN on the Formation of a Palestinian Government of National Unity, 17.03.2007. **http://www.eu2007.de/en/News/CFSP_Statements/March/0317Palaestina.html**.
راجع: الوثيقة رقم (٣).

(3) Joint Israeli – Paelstininan statement read by President George Bush at Annapolis conference, **http://www.auswaertigesamt.de/diplo/en/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/Downloads/091010-AnnapolisErkl_C3_A4rung.pdf**.

لقد أيدت الإدارة الأمريكية والعديد من دول العالم ومنها ألمانيا، العدوان الصهيوني على قطاع غزة المحاصر. وحُملت حركة حماس مسؤولية خــرق وقف إطلاق النار والنتائج المترتبة عن الحرب[١]. وتماشياً مع ذلــك، قالــت المستشارة الألمانية ميركل: "*بشكل واضح، إن حماس هي المسؤول الوحيد عن هذا الوضع وذلك لخرقها وقف إطلاق النار*"[٢]. ووصفت الهجــوم الجــوي الصهيوني ضد حماس في قطاع غزة "*بالواضح والمبرر*". وأشارت إلى حــق الكيان الصهيوني المشروع في الدفاع عن أرضه وشعبه، وأعلنت الحكومــة الألمانية أن على حركة حماس أن توقف بشكل فوري الهجمات الــصاروخية على هذا الكيان[٣]، دون الإشارة إلى استخدام القوة غير المتكافئة بين الطرفين، وأن حماس حركة مقاومة من نسيج الشعب الفلسطيني المحاصر، ولها الحق في الدفاع عن أرضها في وجه العدوان الإسرائيلي. لقد شوهت ميركل الحقــائق التاريخية عندما حملت حماس مسؤولية العدوان الصهيوني على غزة بحجــة حماية مواطنيها. صحيح أنه في العام ٢٠٠٥ سحب الإســرائيليون قــواتهم، وبعض المستوطنين اليمينيين من قطاع غزة، لكن هذا الكيان واصل ســيطرته على المجال الجوي والمياه الإقليمية والمعابر الحدودية. وهذا ما جعل كل قطاع غزة أقرب ما يكون إلى معسكر اعتقال ضخم.

ففي السنوات الأخيرة، زادت معارضة الرأي العام الألماني للــسياسات الإسرائيلية في المنطقة العربية، وخاصة بعد تواجد القوات الألمانية في منطقة

---

(1) The new York times, http://www.nytimes.com/2008/12/28/world/middleeast/28diplo.html .Secretary of State Condoleezza Rice: "The UnitedState is deeply concerned about the escalating violence in Gaza. We strongly condemn the repeated rocket and mortar attacks Israel and hold Hamas responsible for breaking the ceasefire and for the renewal of violence there. "(December 27, 2008).

(2) *Ibid*.

(3) SPIEGEL, Israeli Self –Defense، Markel Blasts Hamas for Middle East Violence, 29.12.2008, http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,598724,00.html.

الشرق الأوسط. لقد نشأت نزعات سلبية داخل الشعب الألماني تجـاه الكيـان الصهيوني، خاصة بين الألمان الذين كانوا على اطلاع مستمر على ما يحصل في المنطقة العربية، وكانوا على معرفة وافية بالعمليات العسكرية الـصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل والمحاصر.

ومع هذا نجد أنه، لا يوجد أي دور سياسي عامةً للجالية المسلمة في ألمانيا البالغ عدد أفرادها نحو ٥,٣ مليون من أصل السكان الألمان البـالغ عـددهم ٤٥,٨٢ مليون نسمة. ويبلغ عدد المسلمين من الناخبين الألمان نحو ٧٥٠,٠٠٠؛ ولم يحظ بحق التصويت في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٢ إلا ٥٠٠ ألف مسلم. ويشكل المسلمون الأتراك أكبر مجموعة من المهاجرين، ويليهم المهاجرون من يوغوسلافيا السابقة والدول العربية، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. وتقتصر معظم نشاطات المجموعات الإسلامية في ألمانيا على بناء المـساجد وتقـديم المشورة الدينية للأفراد، وإقامة نشاطات تضامنية مع القضية الفلسطينية. ولكن لا توجد منظمة يمكن أن تدعي أنها تمثل أغلبية المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا.

وإذا ما قورن ذلك، بدور اليهود في ألمانيا، فحتى بداية الوحـدة بـين الألمانيتين، كان عدد اليهود في ألمانيا الغربية بسيطاً (نحو ٢٦,٠٠٠ يهودي)، وقد تغيرت الصورة بشكل كبير بعد انهيـار جـدار بـرلين. ففـي كـانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وخلال عام واحد، انضمت الجمعيات اليهودية الخمسة على أرض جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة إلى المجلس المركزي ليهـود ألمانيا[١]، ووصل عدد اليهود في ألمانيا إلى نحو ١٠٤,٠٠٠ شخصٍ معظمهم من اليهود الروس الذين كانوا في ألمانيا الشرقية. وبشكل عام، يبـدي ممثلـو المجلس المركزي ليهود ألمانيا اهتماماً بما يحدث في منطقة الشرق الأوسـط،

---

(1) Jews in West Germany, Zentralrat der Juden in Deutschland, http://www.zentralratdjuden.de/en/topic/135.html.

وترتفع أصواتهم عندما يشعرون بأن الساسة الألمان أو الصحفيين مفرطون بانتقاداتهم للسياسات الإسرائيلية[1]. ويلعبون دوراً في الحفاظ على ذاكرة المحرقة حية في الرأي العام الألماني ومكافحة "معاداة السامية". ورغم ذلك، لم يشكل اليهود في ألمانيا لوبياً لديه قدرة الضغط على القرار السياسي الألماني كدور اللوبي اليهودي في أمريكا[2].

قد لا يكون هناك تأثير كبير للرأي العام الألماني على السياسات الألمانية في الشرق الأوسط، ولكن لا ينبغي تجاهل تأثير هذه العوامل المحلية على السياسة الخارجية في المدى البعيد. فالألمان عموماً ليس لديهم تعاطف كبير مع الشعب الفلسطيني، ولكن الحرب الوحشية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، أسهمت بشكل فعال في تغيير صورة الكيان الصهيوني في العالم. لقد روعت المجازر التي ارتكبتها آلة الحرب الصهيونية بحق الشعب الفلسطينيالرأي العام. فوفقاً لمصادر إسرائيلية، في اليوم الأول من الهجوم العسكري فقط، أسقطت الطائرات الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٠٠ طن من القنابل على منطقة مكتظة بالسكان موزّعةٍ على مساحة ٣٦٥ كم٢ تقريباً، ويقطنها ١,٤ مليون نسمة[3]. ووقع الهجوم الأول أثناء النهار، في وقت كان فيه العديد من أبناء الشعب الفلسطيني (بمن فيهم الأطفال في المدارس)، يمارسون الأعمال التجارية اليومية[4]. فأصبح الرأي الشعبي الألماني مناقضاً

---

(١) من أهم مهام المجلس المركزي ليهود ألمانيا مساعدة المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي للاندماج في المجتمعات اليهودية في ألمانيا، مثل تهيئة دورات اللغة، والحفاظ على الأزياء والعادات والتقاليد اليهودية حية. *Ibid.*

(٢) *Ibid.*

(٣) قطاع غزة – حقائق وأرقام واستجابة برنامج الأمم المتحدة / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني للأزمة الراهنة. www.undp.ps/ انظر الوثيقة رقم (٤).

(٤) *Ibid.*, **Public sector general strike shakes Hamas government**, 03/10/2006

لسياسة القادة الألمان الذين دأبوا على انتقاد السلطة الفلسطينية والفصائل الأخرى، وفي حالة تفهم دائم لحاجات الكيان الصهيوني الأمنية.

لكن في ظل حكومة ميركل، تماهى الموقف الألماني معالموقف الأمريكي تجاه المنطقة العربية، بل شكَل ثقلاً موازياً داعماً له. فعلى مدى العقود الماضية اقتصر التدخل الألماني على منح المساعدات الألمانية اللامحدودة للكيان الصهيوني على كافة الصعد المالية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية، لكن التحولات التي حصلت على الساحة الدولية بعد ١١ أيلول، أسهمت في توسيع الإطار الأساسي للمشاركة الألمانية تجاه الشرق الأوسط.

ورغم تكامل السياسة الألمانية المتزايد مع سياسة الاتحاد الأوروبي، في الشؤون الخارجية والأمنية المشتركة، فقد استمرت ألمانيا في تلطيف أية انتقادات من قبل الجانب الأوروبي للكيان الصهيوني، واعتبرت أن التأخير في عملية السلام ناتج عن "الإرهاب" الفلسطيني، وشككت بقدرة القيادة الفلسطينية على فرض سيطرتها على شعبها[١]. فتضامناً مع الموقف الصهيوني، منعت الحكومة الألمانية كتائب "شهداء الأقصى"، وهي منظمة متهمة من قبل الكيان الصهيوني بتمويل حماس، من العمل فوق أراضيها[٢]. والواقع، لقد أسهم الخلط بين مفهومي كل من الإرهاب والمقاومة في زيادة تعقيد أي حل محتمل، وخاصة بعد هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتنامي المخاوف الألمانية من مخاطر الصراعات الجارية في العالم. وبالرغم من تصنيف ألمانيا لحركة حماس كمنظمة إرهابية، فقد أعلنت المستشارة ميركل أن ألمانيا يمكن أن تقبل حماس كقوة

---

(1) PEDAHZUR, A**., Suicide Terrorism**, Cambridge, Polity Press, 2005, p. 65.

(2) BELKIN, Paul,*op. cit*., CRS-6.

سياسية شرعية في الأراضي الفلسطينية إذا ما تـم نـزع سـلاحها، مثلما حصل سابقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما يفسر تحكـم مـصلحة وأمن الكيان الصهيوني في رسم سياسة ألمانيا تجاه المنطقة.

فالتطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية من الانقسام الفلسطيني بعد نجاح حكومة حماس، وتهرب الكيان الصهيوني من استحقاقات السلام. خلق نوعاً من التفاؤل الحذر على الساحة الدولية في قدرتها إحراز أي تقـدم لحل الصراع العربي- الصهيوني. فلم تعد المصالح الاقتصادية هي المحـرك الرئيسي للسياسة الألمانية تجاه المنطقة العربيـة فقـط- علـى الـرغم مـن أهميتها- وإنما برز عامل آخر وهو الأمن، بسبب الجغرافيا السياسية المتغيرة والمرتبطة بحدود أوروبا كلها(١). فلقد أصبحت حدود الاتحاد الأوربي علـى تماس مع حدود "الشرق الأوسط"، وهذا ما ولَّد مخاوف جديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي عامةً، وحفز ألمانيا على القيام بدور قيادي على الساحة الدولية في محاولة إيجاد حل لهذا الصراع في المنطقة.

ورغم بروز السياسة الألمانية الخارجية بشكل أكثر نـشاطاً وإيجابيـة، ومتابعة جهودها بهدف التوصل إلى السلام الشامل فـي الـشرق الأوسـط، وخاصة مع انتشار القوات الألمانية خارج ألمانيا، فقد ظلت السياسة الألمانيـة تتحرك ضمن إطار ثوابت السياسة الأوروبية، والقيام بمحاولات لجر الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ سياسات منحازة إلى الجانب الصهيوني بحكـم العلاقـة التاريخية بينهما. ولهذا، ظلت ألمانيا عاجزة عن القيام بدور مؤثر فـي حـل الصراع العربي– الصهيوني. وذلك بسبب انحيازها إلى الجانب الـصهيوني على حساب العرب.

---

(1) PERTHES, Volker, **Germany and the Middle East**, German Institute for International and Security Affairs, Berlin 2005, p. 1.

- **الخلاصة**

أصبحت سياسة ألمانيا الموحدة تجاه الصراع العربي-الصهيوني أكثر تفاعلاً، خاصة بعد التزام ألمانيا بحل "الدولتين" اليهودية والفلسطينية. ومع ذلك بقيت ألمانيا بعد إعلان وحدتها أقرب الحلفاء الأوروبيين إلى الكيان الصهيوني، وبقي الالتزام بسيادة وأمن هذا الكيان هو المتحكم في سياستها الخارجية تجاه هذا الصراع.

فقد اقتضت مصالح ألمانيا الاقتصادية والأمنية والسياسية من أجل تأمين وصولها إلى مصادر الطاقة في المنطقة، إلى تشجيع عملية السلام بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني. والقيام لأول مرة في تاريخ انخراطها في الصراع العربي- الصهيوني، بدور لإيجاد حل سياسي لهذا الصراع من خلال طرح خطة سلام تضمن الأمن في "الشرق الأوسط". لقد شجعت ألمانيا الحل والحوار السياسي أكثر من التدابير العسكرية، في محاولة لإيجاد التوازن بين التزاماتها تجاه أمن الكيان الصهيوني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من منطلق ضمان أمن ذاك الكيان.

فمنذ التسعينيات، برزت تطورات عديدة أدت تدريجياً إلى توسيع الإطار العام للسياسة الألمانية تدريجياً في الشرق الأوسط، مثل الحرب على العراق والملف النووي الإيراني. ما خلق تحديات جديدةبالنسبة لهذه السياسة، فلم يعد الاهتمام الألماني يتركز على الصراع العربي - الصهيوني فقط.

وظلت السياسة الخارجية الألمانية ملتزمة بالتنسيق بين عدةأطراف دولية بما يتلاءم والقانون الدولي، لاسيما مع اندماجها في الاتحاد الأوروبي. واستمر نفوذ ألمانيا، بل حتى نفوذ الاتحاد الأوروبي ضعيفاً في عملية السلام. لقد ربطت ألمانيا مساعداتها للشعب الفلسطيني بإيجاد حل سياسي للصراع.

ولم تتوانَ عن التغاضي عن مصالحها، في مقابل حماية الأمن الصهيوني، ولهذا لم تترددعلى الإطلاق في دعم الخيار العسكري الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة. وظلت العلاقات الخاصة التي تربط ألمانيا بالكيان الصهيوني تتحكم في سياستها تجاه القضية الفلسطينية.وهذاما خلق على المدى البعيد الكثير من الضغوط على الدولة الألمانية، وخصوصاً إذا ما عرفنا أن الرأي العام العالمي أصبح أكثر اطلاعاً وتفاعلاً، وأكثر تعاطفاً مع حقوق الشعب الفلسطيني من الحكومات الغربية. فالدعم الألماني لقضية الشعب الفلسطيني لم يرقَ إلى مستوى توقعات الدول العربية بسبب انحياز ألمانيا الدائم إلى الجانب الصهيوني. وهذا ما يجعل ألمانيا أمام تساؤلات ومسؤولية جديدة يتطلب منها موقفاً أكثر حيادية وفاعلية، ومستقلاً عن الموقف الأمريكي، وخاصة أنها الدولة الأكبر في الاتحاد الأوروبي وتتمتع بعلاقات جيدة مع الجانبين العربي والصهيوني.

الخاتمة

بينت دراسة السياسة الألمانية تجاه فلسطين والقضية الفلسطينية منذ نهاية القرن التاسع عشر، مجموعة من الحقائق، تتضح مروراً بالحكم النازي ونهاية الحرب العالمية الثانية وانقسام ألمانيا إلى دولتين (ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية)، حتى الوحدة الألمانية في عام ١٩٩٠. إذ تبين أنه حتى توحيد ألمانيا (بروسيا) في عام ١٨٧١ لم تحظَ فلسطين باهتمام خاص بالنسبة إلى السياسة الخارجية الألمانية. ورغم بروز أهمية العامل الاقتصادي مع الدولة العثمانية، فقد اتبعت الحكومات الألمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سياسة متحفظة تجاه استيطان رعاياها في فلسطين. كما تجاهلت مطالب الحركة الصهيونية أثناء الحرب العالمية الأولى، حفاظاً على مصالحها مع الدولة العثمانية.

وفي عهد جمهورية فايمار، نالت فلسطين أهمية اقتصادية، سعت الحكومة الألمانية لتحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال علاقاتها الودية مع الحركة الصهيونية، وإن لم تأتِ بالنتيجة المنشودة التي كانت تأملها ألمانيا. ولم تنل فلسطين أي اهتمام سياسي آنذاك حرصاً من الحكومة الألمانية على عدم إثارة مخاوف بريطانيا التي كانت ترى فيها مركز نفوذ لها.

حصل التبدل الأساسي في الموقف الألماني تجاه القضية الفلسطينية في فترة الحكم النازي، وحظي العامل السياسي ببعد مهم لأول مرة في السياسة الخارجية الألمانية تجاه فلسطين. وقد تجلى ذلك في التقاء المصالح الصهيونية

بخصوص تهجير اليهود إلى فلسطين والمصالح النازية الاقتصادية والسياسية فيها. فقد مثل العامل الاقتصادي المحرك الأساس لفك الحصار الذي عانى منه الاقتصاد الألماني نتيجة مقاطعة البضائع الألمانية في أوروبا وأمريكا رداً على سياستها العنصرية ضد اليهود، وأضيف إليه العامل السياسي الذي نجح في تهجير عدد لا يستهان به من اليهود الألمان والأوروبيين من ألمانيا إلى فلسطين مع رؤوس أموالهم التي سهلت ودعمت استيطانهم فيها. دون أن تكترث ألمانيا بما يجري على أرض فلسطين ولا بحق الشعب الفلسطيني التاريخي على أرضه، أو تحاول التدخل لصالح العرب، ورفضها منحهم وعوداً صريحة بالاستقلال، تجنباً لإثارة غضب بريطانيا. كما أنه لا يمكن تجاهل دور الفلسفة النازية العنصرية ونظرتها الدونية تجاه العرب، وعدم ثقة القادة النازيين بقدرة العرب على تقرير المصير وتحقيق الاستقلال.

لكن منذ انهيار ألمانيا غداة الحرب العالمية الثانية وتقسيمها في عام ١٩٤٩ إلى دولتين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، وإعادة الوحدة الألمانية في عام ١٩٩٠. مرت السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بمرحلتين:

١- مرحلة تباين السياسة الألمانية بين دعم ألمانيا الشرقية الكامل والصريح لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه وتردد ألمانيا الغربية بين تجاهل هذه الحقوق والدعم الخجول ١٩٤٩-١٩٨٩. (وتقسم بالنسبة إلى ألمانيا الغربية إلى حقبتين: حقبة تجاهل الحقوق الفلسطينية ودعم الكيان الصهيوني ١٩٤٩-١٩٦٧، وحقبة الدعم الخجول لها ١٩٦٧-١٩٨٩).

٢- مرحلة ما بعد بعث الوحدة الألمانية ١٩٩٠- ٢٠٠٨. (مرحلة التزام ألماني بالحل الدبلوماسي سبيلاً لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي- الصهيوني ١٩٩٠- ٢٠٠٨).

تميزت المرحلة الأولى بعد تقسيم ألمانيا بارتباط السياسة الخارجية لكل من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية بالقطبين المتنافسين الأمريكي-السوفيتي، الذي ترك آثاره على سياستهما تجاه الصراع العربي- الصهيوني. وتجلى ذلك في تبني كل من الألمانيتين الغربية والشرقية سياسة خارجية تناقض الأخرى تجاه فلسطين، واستمر ذلك حتى انهيار جدار برلين وبعث الوحدة في عام ١٩٩٠.

فقد أسهم التنافس بين الألمانيتين حول مسألة تمثيل الشعب الألماني، إلى تبادل الاتهامات والتشهير بسياسة كل منهما، بغية تثبيت وجودهما في الوطن العربي. فقد اعتبرت ألمانيا الغربية أن ألمانيا الشرقية أداة بيد الاتحاد السوفيتي ولا تتمتع بشرعية تمثيل الشعب الألماني. وبالمقابل، شنت ألمانيا الشرقية هجوماً لاذعاً على ألمانيا الغربية، واعتبرتها أداة بيد الامبريالية العالمية تقوم على استغلال الشعوب وابتزازها، وأنها بذلك لا تختلف عن ألمانيا النازية، في حين اعتبرت ألمانيا الشرقية نفسها الدولة الجديدة الساعية للسلام والمساواة وأن ذلك كفيل بمحو آثار التاريخ النازي عنها. وفي ظل هذا التنافس انفتحت كل من الألمانيتين على دول العالم الثالث، واستخدمت كل منهما الحوافز الاقتصادية والثقافية والتقنية من أجل تسويق نفسها، وشكلت المنطقة العربية المكان الأكثر أهمية في العالم الثالث التي طبقت فيه ألمانيا الغربية "مبدأ هالشتاين" بحزم. (فالصراع العربي- الصهيوني زاد من أهمية المنطقة السياسية)، ما حولها إلى منطقة حيوية لألمانيا الديمقراطية يسهل فيه خرق "مبدأ هالشتاين" ونيل الاعتراف الرسمي بها.

ففي الوقت الذي شكلت فيه العلاقات الخاصة بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني، ورقة العبور إلى المعسكر الغربي، وخطوة للتخلص من شبح الماضي النازي. كانت ألمانيا الشرقية تسعى لتمتين علاقاتها مع الدول العربية، لاسيما التقدمية، سبيلاً لنيل الاعتراف بها. لقد حقق التنافس بين

الألمانيتين فرصة للدول العربية لتحقيق مصالحها الاقتصادية، فقد كان هنـــاك شبه اتفاق ضمني بين العرب وألمانيا الغربية، بأن يتغاضـــى العـــرب عـــن التعويضات الألمانية الغربية إلى دولة الكيان الصهيوني، شرط ألا تعترف به. وبالمقابل، تتغاضى ألمانيا الغربية عن العلاقات الاقتـــصادية والثقافيـــة بـــين العرب وألمانيا الشرقية شرط ألا يعترفوا بها.

لقد تجاهلت ألمانيا الغربية حقوق الشعب الفلسطيني في العقدين الأولين من نشوئها، ولم تنتهج سياسة واضحة تجاه الصراع العربـــي- الـــصهيوني. وإنما وجدت في علاقاتها الخاصة مع الكيان الصهيوني السبيل لتثبيت وجودها كدولة ديمقراطية في الحلف الغربي، ولو تناقض ذلك أحياناً مـــع المـــصالح الداخلية الألمانية. لهذا، لم تتوانَ السياسة الألمانية عن السعي لتحقيـــق هـــدف طويل الأمد ولو اضطرت أحياناً إلى التنازل عن مصالح آنية.

ورغم التباين الطفيف في مواقف الحكومات الألمانيـــة الغربيـــة (مـــن يسارية كانت أم يمينية) إلا أن علاقاتها الخاصـــة مـــع الكيـــان الـــصهيوني استمرت تتحكم في سياساتها الخارجية. وحتى قبول ألمانيا للقـــرار ٢٤٢ فـــي عام ١٩٦٧ الذي منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، جاء من خـــلال كونها عضواً في الجماعة الأوروبية، تجنباً للضغط الأمريكـــي والـــصهيوني عليها. كما التزمت ألمانيا الغربية في سياستها تجاه القضية الفلسطينية بمواقف الجماعة الأوروبية ومعايير القانون الدولي، دون الاعتراف بمنظمة التحريـــر الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للـــشعب الفلـــسطيني تـــضامناً مـــع الجانـــب الصهيوني الذي كان يرى فيها منظمة إرهابية.

فقد واجهت ألمانيا الغربية ضغوطاً داخلية وأمريكية وصهيوينة وعربية، فكان من الصعب التوفيق فيما بينها. وإن نجحت الضغوط العربية في إيقـــاف شحنة الأسلحة الأخيرة المرسلة إلى الكيان الصهيوني زمن عبد الناصر فـــي

الستينيات، وأجبرتها في السبعينيات إلى اتخاذ صفة الحياد تجاه الصراع والاعتراف بالقرار ٢٤٢. إلا أن هذه الضغوط ما فتئت أن ضعفت نتيجة الانقسام العربي وخروج مصر من فلك الصراع العربي - الصهيوني بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد. وفي ظل الهيمنة الأمريكية والضغوط الصهيونية المستمرة، فشلت ألمانيا الغربية في تبني سياسة خاصة بها تجاه القضية الفلسطينية لإيجاد حل شامل للصراع، ما جعلها تنحاز دائماً لجانب الكيان الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. بالرغم من التغير الذي طرأ على نظرتها تجاه الشعب الفلسطيني، من اعتباره مجموعة من اللاجئين في الخمسينيات والستينيات يحتاج إلى معونات إنسانية، إلى شعب له الحق في تقرير مصيره.

وفي المقابل، مثلت القضية الفلسطينية بالنسبة لألمانيا الشرقية، مسألة جذب فتحت أمامها أبواب الوطن العربي، على أمل كسر "مبدأ هالشتاين" ونيل الاعتراف بها. فاستغلت علاقات ألمانيا الغربية الخاصة مع الكيان الصهيوني، وتجاهلها حقوق الشعب الفلسطيني، ودعمها اللامحدود لهذا الكيان اقتصادياً وعسكرياً، وأظهرت ألمانيا الشرقية نفسها حليفاً لقضايا العرب، وعلى رأسها فلسطين. والواقع أنه لا يمكن نكران الدور العقائدي للجمهورية الديمقراطية في دعمها لحركات التحرر الوطني ومحاربة الاستعمار والصهيونية والامبريالية، ولكن يبقى دوراً ثانوياً يدل على ذلك، أن ألمانيا الشرقية في نهاية الثمانينيات، سعت لإقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وإن باءت محاولتها بالفشل. كما أنه لم تبقَ آثار تذكر لتلك العقيدة بعد الوحدة في توجه السياسة الألمانية نحو القضية الفلسطينية.

وهكذا، شكلت علاقات ألمانيا الشرقية المميزة مع منظمة التحرير الفلسطينية بوابتها لنيل الاعتراف الرسمي بها في الوطن العربي، لاسيما أن منظمة التحرير الفلسطينية لاقت قبولاً رسمياً وشعبياً من كل الدول العربية التقدمية والرجعية بلغة تلك المرحلة. وبقيت ألمانيا الشرقية الدولة الاشتراكية الوحيدة التي لم تعترف

بالكيان الصهيوني ولم تتبادل العلاقات الدبلوماسية معه. ورغم تضامنها الشعبي والرسمي مع حقوق الشعب الفلسطيني إلا أنها لم تخرج في موقفها عن موقف الحليف السوفيتي. والواقع، أنه رغم اختلاف كل من الألمانيتين في سياستهما تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن الثابت المشترك بينهما كان الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود، وحقه في حدود آمنة، في المنطقة العربية.

أما في المرحلة الثانية (١٩٩٠- ٢٠٠٨) التي تبدأ ببعث الوحدة الألمانية، فقد لعبت العوامل الاقتصادية والأمنية والسياسية دوراً بارزاً في تبدل الموقف الألماني تجاه القضية الفلسطينية، لاسيما بعد اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق الكيان الصهيوني بالوجود على أرضه وتوقيع اتفاقية أوسلو. فالتحديات الجديدة على الساحة الدولية أدت تدريجياً إلى توسع الإطار العام للسياسة الألمانية تجاه "الشرق الأوسط"، خاصة بعد أن احتلت ألمانيا مركز الثقل في الاتحاد الأوروبي، ما أسهم في حدوث تطور في الموقف الألماني تجاه الصراع العربي- الصهيوني. فالتزام ألمانيا بالحل الدبلوماسي لإنهاء هذا الصراع، وقبولها بمبدأ حل الدولتين واعترافها بالسلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقية أوسلو برئاسة ياسر عرفات، لم يكن إلا من منطلق الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني. ولهذا ربطت مساعداتها إلى الشعب الفلسطيني بإيجاد حل سياسي للصراع مع هذا الكيان. وحاولت خلق توازن بين التزاماتها تجاه أمن الكيان الصهيوني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

ومن خلال نظرة شاملة على السياسة الألمانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى العام ٢٠٠٨ بمراحلها المختلفة، تمكن البحث من تحديد بعض الثوابت والمتغيرات فيها:

من أهم تلك الثوابت عدم قدرة ألمانيا على تبني سياسة نزيهة تجاه منطقة "الشرق الأوسط" حتى بعد تحقيق الوحدة، واستمر موقفها تجاه القضية

الفلسطينية ملتزماً بقرارات المؤسسات الدولية (الجماعة الأوروبية سابقاً، الاتحاد الأوروبي لاحقاً، والأمم المتحدة). إضافة إلى ذلك، استمرت ألمانيا ترى في الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً أساسياً من أجل إيجاد حل للصراع العربي- الصهيوني. فرغم دورها الأساسي في الاتحاد الأوروبي كونها أكبر دولة أوروبية، وعلاقاتها الخاصة مع الكيان الصهيوني، فقد أدركت صعوبة التدخل وحدها في هذا الصراع نظراً لصعوباته وتعقيداته، وأن إيجاد حل للقضية الفلسطينية لايمكن أن يكون إلا على نطاق واسع تتضافر فيه كل الجهود الدولية، بما فيها جهود الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا استمرت ألمانيا تفضل التعامل مع ملف القضية الفلسطينية من خلال ثقل مركزها في الاتحاد الأوروبي والتأكيد المستمر على الدور الأمريكي في إدارة هذا الملف.

وأما الثابت الآخر الذي كان ومايزال يشكل أحد أعمدة السياسة الخارجية الألمانية فهو علاقاتها الخاصة بالكيان الصهيوني، واستمرارها بعد الوحدة، وبقاء الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود والحفاظ على أمنه وتفوقه النوعي، مبدأ أساسياً وملزماً لألمانيا.

أما المتغيرات التي اتسمت بها سياستها، تغير موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية واعترافها بالسلطة الفلسطينية المنبثقة عنها، فلم يأتِ فقط بعد اعتراف المنظمة بحق الكيان الصهيوني بالوجود، وإنما بعد توقيع اتفاقية للسلام معه. ففي التسعينيات اعترفت ألمانيا بحق الشعب الفلسطيني في بناء دولة ديمقراطية مسالمة تعترف بحق الكيان الصهيوني في الوجود. وما الحصار الذي تعاني منه حكومة حماس في قطاع غزة، والذي تشارك فيه الحكومة الألمانية برئاسة ميركل إلا لرفض حركة حماس الاعتراف بالكيان الصهيوني. فلا يمكن تجاهل المخاوف الألمانية من تبعات الصراع العربي- الصهيوني، لاسيما أن حدود الاتحاد الأوروبي أصبحت على تخوم الشرق الأوسط، والآثار المترتبة عن هذا الصراع قد تصيب

العمق الأوروبي مباشرة. كما أن العمليات العسكرية الوحشية للكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة في السنوات الأخيرة، زادت من انتقادات الرأي العام الألماني ضده. ما ترك آثاره على السياسية الخارجية الألمانية، وتجلى ذلك في النشاط الملحوظ للسياسة الألمانية في دعم عملية السلام، والتدخل الدبلوماسي ونشر قوات ألمانية على حدود لبنان ضمن اليونفيل، ممّا شكل كسراً لبعض المحرمات في السياسة الخارجية الألمانية التي تمتعت بها لفترة طويلة.

أما إذا نظرنا إلى دور العامل الاقتصادي، فنجد أنه لم يشكل المحرك الأساسي للسياسات الألمانية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي-الصهيوني، فما زالت ألمانيا تفتقر لأي لوبي صناعي أو تجاري عربي قوي يشكل قوة ضغط ودفع لتعاونها مع الوطن العربي. إلا أنه في السنوات القادمة، لا يمكن تجاهل حاجة الصناعات الألمانية المتزايدة للاستثمار في المنطقة العربية، وخاصة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يعتمد لدرجة كبيرة على التطورات السياسية، والقرارت المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في الدول العربية، وعلاقاتها مع ألمانيا.

ومن هنا، لا بد للسياسة الخارجية الألمانية، في حال كانت تريد المساهمة في التوصل إلى سلام حقيقي في المنطقة العربية، من دعم حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، وأن تتخلى عن تبنيها الخطاب الاسرائيلي حول الأمن والسلام. ومن المرجح عدم حصول ذلك في ظل الضعف والتراخي والانقسام العربي الراهن والذي بدأ مع تحييد مصر عن هذا الصراع. فمن يصغي لمن هانت عليه حقوقه وتقاعس في الدفاع عنها، وأصبح التطبيع والاعتراف بالعدو أمراً مقبولاً ووجهة نظر، بل تحول البعض إلى حماة لحدود هذه الدولة ويشاركها في حصار الشعب الفلسطيني!



الملحق الوثائقي


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الوثيقة رقم (١) الصفحة ١٨٦ - ١٨٧

THE EUROPEAN COUNCIL

BRUSSELS

28 - 29 JUNE 1982

Documents in the dossier include:

Conclusions

Session of the European Council

Reproduced from *The European Council*

Dossier of the Group of the European People's Party

Luxembourg 1990

European Council in Brussels

Reproduced from the Bulletin of the European Communities, No. 6/1982

EC Summit Discusses the Middle East and Relations with the United States

European Community News No. 21/1982

European Community Information Service

WashingtonDC

Middle East

1. The Ten maintain their vigorous condemnation of the Israeli invasion of Lebanon.They are greatly concerned about the situation in that Country and in particular

   in Beirut. They believe that the present cease- fire must at all costs be preserved. This cease-fire should be accompanied on one hand by an immediate withdrawalof Israeli forces from their positions around the Lebanese capital as a firststep towards their complete withdrawal, and on the other hand by a simultaneouswithdrawal of the Palestinian forces in West Beirut in accordance withprocedures to be agreed between the parties. In order to facilitate this withdrawal the separation of forces would be controlledduring this short transitional period by Lebanese forces and, by agreementwith the Lebanese Government, by UN observers or forces.

2. The establishment of a final peace in the Lebanonrequiresthe complete andprompt withdrawal of Israeli forces from that country as well as the departureofall foreign forces except those which may be authorized by a legitimate andbroadly representative Government of Lebanon whose authority would be fullyreestablished over all its national territory. The Ten support all efforts for theachievement of these objectives.

3. For the present the Ten have decided to continue their activity to bring relief tothe population in distress and, in this context, call on all parties to act in accordance with Security Council. Resolutions 511 and 512 and to cooperate with theresponsible international agencies as well as with Unifil. They are also ready indue course to assist in the reconstruction of the country.

4. Anxious to initiate, over and above the settlement of the Lebanese problem, thelasting restoration of peace and security in the region, the Ten wish to see negotiations based on the principles of security for an States and justice for all peoples.All the parties concerned should be associated with these and thus should

Accept one another s existence.

Israel will not obtain the security to which ithas a right by using force and creating ‘faitsaccomplis' but it can find thissecurityby satisfying the legitimate aspirations of the Palestinian people, whoshould have the opportunity to exercise their right to self determinationwithallthatthis implies.

They believe that for negotiations to be possible the Palestinian people must beable to commit themselves to them and thus to be represented at them. The positionof the Ten remains that the PLO should be associated with the negotiations.

The Ten wish to see the Palestinian people in a position to pursue their demandsby political means and wish that the achievement of these should takeaccount of the need to recognize and respect the existence and security of all.



الترجمة العربية - الوثيقة رقم (١) - الصفحة ١٨٦-١٨٧

المجلس الأوروبي - بروكسل ٢٨ - ٢٩ حزيران ١٩٨٢

المفوضية الأوروبية تناقش الشرق الأوسط والعلاقات مع الولايات المتحدة .

أخبار الجماعة الأوروبية رقم ٢١/١٩٨٢

المجلس الأوروبي في بروكسل نسخة من نشرة للجماعات الأوروبية، رقم ٦/١٩٨٢.

قمة المفوضية الأوروبية تناقش الشرق الاوسط والعلاقات مع الولايات المتحدة

أخبار الجماعة الأوروبية رقم ٢١/١٩٨٢ .

الشرق الأوسط

١- تدين الدول العشر بقوة الاجتياح الاسرائيليللبنان. وهم قلقون جدا إزاء الوضع في ذلك البلد، ولا سيما في بيروت. هم يعتقدون أنه يجب وقف إطلاق النار الحالي مهما كلف الأمر.

وينبغي أن يقترن وقف اطلاق النار بانسحاب فوري للقوات الاسرائيلية من مواقعها حول العاصمة اللبنانية كخطوة أولى نحو الانسحاب التام هذا من جهة، وبالتزامن من جهة أخرى بانسحاب للقوات الفلسطينية المتواجدة في غرب بيروت وفقا للإجراءات التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

من أجل تسهيل هذا الانسحاب ، والفصل بين القوات خلال هذه الفترة الانتقالية القصيرة يجب أن يتم هذا تحت سيطرة قوات لبنانية، وذلك بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية، وبوجود مراقبين أو قوات للأمم المتحدة.

٢- لإقامة سلام نهائي في لبنان: يتطلب الانسحاب الكامل والفوري لقوات الجيش الاسرائيلي من البلد، فضلا عن رحيل كل القوات الأجنبية، ماعدا أولئك الذين قد يشرع لهم بواسطة الحكومة اللبنانية والتي تسعى لبسط

سيطرتها على جميع أراضيها الوطنية. الدول العشر دعم كافة الجهود لتحقيق هذه الأهداف.

٣- في الوقت الحاضر، فقد قررت العشر أن تواصل نشاطها لإغاثة السكان المنكوبين، وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى العمل وفقا قرارات مجلس الأمن ٥١١ و٥١٢، والتعاون مع الوكالات الدولية المسؤولة وكذلك مع اليونيفيل. وهم أيضا على استعداد لاعادة الاعمار في البلاد في الوقت المناسب.

٤- حريصة علاوة على تسوية المشكلة اللبنانية ، أيضاً السعي لاستعادة السلام والأمن الدائم في المنطقة . العشر ترى أن التفاوض على أساس مبادئ الأمن والسلام لجميع الدول والعدالة لجميع الشعوب. وينبغي على جميع الأطراف المعنية في هذه المفاوضات قبول وجود الآخر. إن اسرائيل لن تحصل على الأمن باستخدام القوة ، وخلق الأمر الواقع ، وأنما تحصل عليه فقط من خلال تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، الذي ينبغي أن يحصل على الفرصة لممارسة حقهم في تقرير المصير.

الجميع يرى بأنه لتكون هذه المفاوضات ممكنة، يجب أن يحصل الشعب الفلسطيني على من يمثلهم. وبالتالي فالدول العشر ترى بأنه يجب أن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تكون جزء من المفاوضات. الدول العشر ترغب في رؤية الشعب الفلسطيني في موقف يتيح له مواصلة مطالبهم بالوسائل السياسية، وينبغي تحقيق ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار احترام والاعتراف بأمن ووجود كل الدول في المنطقة.

المصدر: http://aei.pitt.edu/1429/01/Brussels_june_1982.pdf **أرشيف التكامل الأوروبي**

the Archive of European Integration (*AEI*)

الوثيقة رقم (٢)

نص برنامج حكومة الوحدة الوطنية الذي تلاه «هنية» أمام المجلس التشريعي

الاسم الرسمي: نص برنامج حكومة الوحدة الوطنية الذي تلاه هنية أمام المجلس التشريعي، **التاريخ**: ١٧ مارس، ٢٠٠٧

طرح "إسماعيل هنية" رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، في خطاب مطول، برنامج حكومته على المجلس التشريعي، مؤكداً في البداية على ظلم الاحتلال الذي حرم الفلسطينيين من عقد جلسة المجلس التشريعي في القدس وحال دون حضور عدد من النواب والوزراء الذين قال إن من أولى أولويات حكومتهاإطلاق سراحهم بالإضافة إلى إطلاق سراح جميع الأسرى في سجون الاحتلال

(بداية النص)

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج حكومة الوحدة الوطنية

(الحكومة الحادية عشرة)

{ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا }

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وواسع رحمته وكرمه، والصلاة والسلام على سيد الخلق وإمام الحق، سيد الأولين والآخرين وقائد الغر الميامين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

الأخ الدكتور / أحمد بحر «رئيس المجلس التشريعي بالإنابة»

الأخوة والأخوات أعضاء المجلس التشريعي

السادة السفراء والقناصل وممثلو الدول والهيئات الدولية

السادة ممثلي القوى الوطنية والإسلامية

الحضور الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وأرحب بكم جميعاً في هذا اليوم العظيم، وأرحب بالسيد الفارو ديستوممثل الأمين العام للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والوفد المرافق له وبعد،

فقد كنت آمل أن ينعقد هذا المجلس، وهو بكامل هيئته وعلى رأسها الأخ الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي وأن يكون هذا اللقاء في القدس، لكن الاحتلال حالدون ذلك فهو مصر على استمرار اعتقال السادة النواب والوزراء، وممعن في تقطيع أوصال الوطن وتهويد القدس وعزلها عن محيطها، واستمرار الاجتياحات، وما اجتياح نابلس الذينفذه الاحتلال عشية الإعلان عن هذه الحكومة إلاَّ تكريساً للقمع الذي يمارس ضد شعبنا.

إن اعتقال الأخ رئيس المجلس وإخوانه من النواب والوزراء ورؤساءالمجالس دليل قاطعٌ على قسوة الاحتلال وظلمه، وسياسة العقاب الجماعي والحصار الظالمالذي تعرض له شعبنا وحكومته ومجلس نوابه على مدار العام المنصرم، بسبب الخيارالديمقراطي الذي اعتمدناه في حياتنا السياسية، وبسبب التزامنا بالحقوق والثوابت الفلسطينية ولأننا رفضنا تقديم أي تنازلات تحت وطأة الحصار وشراسة العدوان، ولقدعملنا كل ما في وسعنا لإطلاق سراح الأخوة الوزراء والنواب وأؤكد للأخ الكبير الدكتور عزيز دويك وإخوانه النواب والوزراء والقادة الأسرى ولآلاف المعتقلين الأبطال الذين يقبعون خلف قضبان الاحتلال وفي زنازين العزل بأنكم على سلم أولى أولوياتنا ولن يهدأ لنا بال إلاّ بالإفراج عنكم وأدعو الله أن يكون الفرج قريباً.

ويسعدني أن أبرق بالتهنئة للأخوة الذين وقعوا على وثيقة الأسرى والتي شكلتالأساس لوثيقة الوفاق الوطني: مروان البرغوثي وعبد الخالق النتشة وعبد الرحيم ملوح وبسام السعدي.

إننا اليوم نقف بكل فخر واعتزاز وعرفان أمام آلاف الشهداء الذين رووا هذه الأرض المباركة بدمائهم وعبدوا أمامنا طريق الحرية والاستقلالوالكرامة، ونخص هنا الشهداء القادة الكبار الرئيس الراحل ياسر عرفات والإمام الشيخأحمد ياسين والدكتور فتحي الشقاقي وأبو علي مصطفى وعمر القاسم وأبو جهاد والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وأبو العباس والقافلة الطويلة من الشهداء الأبرار الذين بفضلجهادهم وعطائهم – بعد فضل الله تعالى – وصلنا إلى ما وصلنا إليه.

نستحضر جرحانا الأبطال الذين رسموا خارطة فلسطين من خلال دمائهم الزكية، نستذكر لاجئيناالذين يقفون على بوابة الوطن في كل من الأردن وسوريا ولبنان ينتظرون ساعة العودةإلى بيوتهم ومنازلهم التي هجروا منها ظلماً وعدوانا، هؤلاء الذين عاشوا الألم فيالمنافي والشتات لم تغب فلسطين من عيونهم، ولم تنس أجيالهم المتعاقبة حق العودة،وأخص هنا بالذكر أبناء شعبنا المقيمين في العراق وأناشد القيادة العراقية والمرجعيات الدينية، وكافة الأطراف المعنية إلى التدخل من أجل حماية أبناء شعبنا ووقف استهدافهم وترويعهم، كما أقف بكل فخر واعتزاز أمام أبناء شعبنا في أراضي ٤٨، وأعبر عن التقدير العالي لدورهم في حماية القدس والدفاع عن المسجد الأقصى المبارك.

الإخوة والأخوات:

لقد عاش شعبنا الفلسطيني قرابة ستين عاما بعدإخراجه من ارض الآباء والأجداد تحت وطأة التشرد والحرمان والتهجير، وعانى جراءالاحتلال من كل صنوف العذاب والقهر والعدوان، ومقابل ذلك رسم شعبنا مسيرة طويلة منالنضال والمقاومة والصمود والمثابرة قدم عبرها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، وضرب أروع الأمثلة في التضحية والعطاء والتمسك بالحقوق والثوابت، وفيالسعي من اجل وحدته الوطنية، التي تشكل حكومة الوحدة الوطنية تعبيراً هاماً عنها.

لقد ولدت حكومة الوحدة الوطنية بعد جهود مضنية من قبل المخلصين والمثابرين من أبناء الوطن الذين وصلوا الليل بالنهار للتوصل إلى رؤى توافقية وقواسم مشتركة تجمع الكل الفلسطيني تحت مظلة واحدة.

إن هذه الحكومة جاءت كثمرة للروح الإيجابية والثقة المتبادلة التي أفضت إلى معالجة القضايا كافة، وفي مختلف المجالات، وهي إلى جانب وقف الاقتتال بين الإخوة كانت من أبرز نتائج اتفاق مكةالمكرمة الذي توج برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز،وجاءت بحرص وطني كبير من السيد الرئيس أبو مازن والإخوة في قيادة حركة فتح ومن الأخ خالد مشعل وإخوانه في قيادة حركة حماس وجمعيهم عبروا عن المسئولية القيادية في هذهالمرحلة الدقيقة، واتفقوا في مكة المكرمة على تدشين مرحلة جديدة من حياة شعبناالفلسطيني، وطي صفحة مؤلمة من حياتنا، ولقد عكس الأخ الرئيس أبو مازن حرصاً عالياًمن أجل حماية اتفاق مكة، والعمل على إقناع الأطراف كافة بضرورة احترامه والتعامل معالشعب الفلسطيني على أساسه، وعملاً بناءاً خلال مرحلة

المشاورات لتشكيل هذه الحكومة وأدعو الله أن تستمر هذه الأجواء الأخوية وهذا التعاون البناء، كما مثلت حكومةالوحدة الوطنية تتويجاً لمسلسل طويل من الحوارات الفلسطينية كان للشقيقة الكبرى جمهورية مصر العربية الدور الأبرز في رعايتها ومتابعتها حيث سجلت الفصائلالفلسطينية في القاهرة أول اتفاق فلسطينيي شامل في مارس ٢٠٠٥ كما أنها ثمرة جهودمقدرة للعديد من الدول العربية الشقيقة والمنظمات العربية والإسلامية . واستناداً إلى حقوق شعبنا وثوابته، والتزاماً بوثيقة الوفاق الوطني، وفيضوء خطاب التكليف، وانطلاقاً من أننا لا زلنا نمر في مرحلة تحرر وبناء، فإن برنامجحكومة الوحدة الوطنية يستند إلى الآتي:

أولاً - على الصعيد السياسي:

١) إن الحكومة تؤكد أن مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة يتوقف على إنهاءالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعبالفلسطيني، وسوف تعمل الحكومة مع الأشقاء العرب والمجتمع الدولي من أجل إنهاءالاحتلال، واستعادة الحقوق المشروعة لشعبنا، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينيةالمستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، حتىنتمكن من بناء أرضية قوية ومتماسكة للسلام والأمن والازدهار في ربوع المنطقةوأجيالها المتعاقبة.

٢) تلتزم الحكومة بحماية المصالح الوطنية العليا للشعبالفلسطيني وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق أهدافهالوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاقالوطني، وقرارات القمم العربية، وعلى أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعيةالدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية .

٣) ستبذل الحكومة جهوداً خاصة من أجل تشجيع الأطراف الفلسطينية كافة للإسراع في تطبيق ما جاءفي اتفاق القاهرة بشان منظمة التحرير الفلسطينية .

٤) تلتزم الحكومة برفض مايسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة والمطروحة حسب المشروع الأمريكي والإسرائيلي .

٥) التأكيد على حق العودة والتمسك به، ودعوة المجتمع الدولي إلى تنفيذ ماورد في القرار ١٩٤ بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وممتلكاتهم التي هجروا منها وتعويضهم .

٦) تلتزم الحكومة بالعمل الدؤوب من أجل تحريرالأسيرات والأسرى الأبطال من سجون الاحتلال الإسرائيلي وكذلك الإفراج عن النوابوالوزراء ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية المختطفين.

٧) تتعهد الحكومة بمواجهة إجراءات الاحتلال على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات والحواجزالعسكرية ومعالجة قضية المعابر والحصار والإغلاق.

٨) ترسيخ العلاقة مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة والدول الصديقة والقوى المحبة للحرية والعدلوالانفتاح والتعاون مع المحيط الإقليمي والدولي على أساس الاحترام المتبادل.

ثانياً - القدس:

١) تشكيل لجنة عليا لشؤون القدس، بالتنسيق معاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة قضايا الصمود في مدينة القدس،ورصد موازنة واضحة من الحكومة للقدس، ضمن الموازنة العامة.

٢) مواجهة السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس أرضاً وشعباً ومقدسات، والعمل على توفيرالموارد الكافية في الموازنة لدعم صمود أهلنا في القدس، وفضح ممارسات الاحتلال بشأن المدينة وفي المسجد الأقصى المبارك وتفعيل قضية القدس في المحافل الإقليمية والدولية كافة ، ودعوة أبناء الأمة العربية والإسلامية إلى تحمل المسئولية في حمايةالقدس ودعم أهلها سياسياً وإعلامياً.

ثالثاً - على صعيد مواجهة الاحتلال:

١) تؤكد الحكومة بأن المقاومة بكافة أشكالها بما فيها المقاومة الشعبيةالجماهيرية ضد الاحتلال حق مشروع للشعب الفلسطيني، كفلته الأعراف والمواثيق الدولية كافة ومن حق شعبنا الدفاع عن نفسه أمام العدوان الإسرائيلي المتواصل.

٢) ستعمل الحكومة- من خلال التوافق الوطني - على تثبيت التهدئة وتوسيعها لتصبح تهدئة شاملة ومتبادلة ومتزامنة، وذلك مقابل التزام الاحتلال الإسرائيلي بوقف إجراءاته علىالأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات وهدم البيوت وتجريف الأراضي ومصادرتها ووقفحفريات القدس ورفع الحواجز وإعادة فتح المعابر ورفع القيود على حركة التنقل ووضعآليات وجدول زمني محدد للإفراج عن الأسرى.

٣) تؤكد الحكومة على ما جاء فيوثيقة الوفاق الوطني بأن إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينيةورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك على أساس التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينيةوتحقيقها، وعلى قاعدة حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية وعلى أن يتم عرض أي اتفاقسياسي يتم إنجازه على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أوإجراء استفتاء عام للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بقانون ينظمه.

٤) ستعمل الحكومة، وتشجع الأطراف ذات الصلة من أجل الإسراع في إنهاء قضية الجنديالإسرائيلي الأسير في إطار صفقة مشرفة لتبادل الأسرى وعودة المبعدين.

٥) تؤكد الحكومة بأن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة مرهون بزوال الاحتلالواستعادة شعبنا لحقوقه الوطنية وإزالة الجدار العنصري والمستوطنات، ووقف تهويدالقدس وسياسة الضم وكل أشكال التمييز العنصري وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

رابعاً - على الصعيد الأمني:

إن حكومة الوحدة الوطنية تدركصعوبة الأوضاع الأمنية الداخلية، وترى أن من أهم أولوياتها في المرحلة القادمة ضبطالأوضاع الأمنية السائدة وهذا يتطلب تعاونا كاملا بين الرئاسة والحكومة ، ومن أجلتحقيق ذلك فإن الحكومة سوف تعتمد ما يلي:

١) الدعوة والعمل على إعادة تشكيلمجلس أعلى للأمن القومي باعتباره المرجعية للأجهزة الأمنية كافة والإطار الناظملعملها وتحديد سياساتها.

٢) هيكلة الأجهزة الأمنية وبناؤها على أسس مهنيةوالعمل على توفير احتياجاتها، وتنفيذ إصلاح شامل ينزع عنها الصفة الحزبيةوالفصائلية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية، وترسيخ ولائها للوطن أولاًوأخيراً، والتزامها بتنفيذ قرارات قيادتها السياسية، والحرص على التزام العاملين فيالمؤسسة الأمنية بالمهام المناطة بهم.

٣) الالتزام بتنفيذ قوانين العمل فيالأجهزة الأمنية المقرة من المجلس التشريعي.

٤) وضع وتنفيذ خطة أمنية شاملةلإنهاء جميع مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والتعديات وحماية الدماء والأعراضوالأموال والممتلكات العامة والخاصة وضبط السلاح وتوفير الأمن للمواطن، والعمل علىرفع المظالم من خلال سيادة القانون ودعم الشرطة لتقوم بواجبها على أحسن وجه فيتنفيذ قرارات القضاء.

خامساً - على الصعيد القانوني:

١) ستعمل الحكومة وبالتعاون الكامل مع السلطة القضائية لضمان إصلاح وتفعيل وحماية جهازالقضاء بمؤسساته كافة وبما يمكنه من أداء واجباته في إطار تكريس العدالة ومحاربةالفساد والالتزام باستقلالية القضاء والتأكيد على سيادة القانون وتطبيقه بنزاهةوشفافية وحيادية على الجميع ومتابعة ملفات الفساد والاعتداء على المال العام.

٢) تؤكد الحكومة على العمل بموجب القانون الاساسي والذي ينظم العلاقة بينالسلطات الثلاث على أساس الفصل بينها، واحترام الصلاحيات الممنوحة لكل منها وفقالقانون الأساسي.

٣) تساعد الحكومة السيد الرئيس في أداء مهامه، وتحرص على التعاون والتكامل مع رئاسة السلطة حسب القانون، وبالعمل مع المجلس التشريعي والسلطة القضائية، من أجل تطوير النظام السياسي الفلسطيني، بهدف ترسيخ سلطة وطنية واحدة وموحدة وقوية.

سادساً - الوضع الاقتصادي:

١) تسعى الحكومة لإنهاءالحصار الظالم المفروض على شعبنا بكل أشكاله.

٢) تدعو الحكومة إلى إعادةالنظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية.

٣) إعطاء الأولوية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، وتوفير الحماية للقطاعاتالاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وتشجيع الصادرات الوطنية مع المحافظة على دعمالمنتجات الوطنية بكافة الوسائل الممكنة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية معالعالم العربي والإسلامي ومع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم.

٤) حماية المستهلك، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لنشاطه، وإرساء القواعد السليمة بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، وإنهاء الاحتكار، وتحديد كيفية التصرف بالموارد المتاحة وعدالة التوزيع، وستقوم الحكومة بتوفير البيئة المناسبة وأجواء الحماية والاستقرار للمشاريع الاستثمارية.

٥) تشجع الحكومة التنميةالاقتصادية بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبشكل يخدم التنمية، وحماية القطاع الخاص وتشجيع

الاستثمار، ومحاربة البطالة والفقر، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المنتجة، وإعادة إعمار البنية التحتية، وتطوير المناطق الصناعية وقطاعات الإسكان والتكنولوجيا.

٦) إعادة النظر في قوانين الاستثمار ووضع حدٍ لنشاطات الاحتكار بين السلطة التنفيذية والقطاع الخاص.

٧) دعم القطاع الزراعي، وزيادة الموازنة التطويرية المخصصة له.

٨) العمل على انتظام دفع الرواتب للعاملين في القطاع العام والالتزام بجدولة ودفع مستحقات الرواتب المتأخرة، وكذلك مستحقات القطاع الخاص المتأخرة.

٩) الاهتمام بقطاع العمال والمزارعين وصيادي الأسماك، والعمل على تخفيف معاناتهم منخلال الدعم والمشاريع الخاصة.

سابعاً - في مجال الإصلاح:

١) تتبنى الحكومة مشروع الإصلاح الإداري والمالي، وسوف تتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد.

٢) تطوير الهيكليات وأساليب العمل في المؤسسات الحكومية بما يضمن فعالية وحسن سير عملها والتزامها بالقانون.

٣) وضع خطة لترشيد الإنفاق الحكومي وفي كل المجالات.

٤) محاربة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومنع استغلال المال العام وصياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية.

ثامناً - على صعيد تعزيز منظومة القيمالفلسطينية:

١) تلتزم الحكومة بترسيخ الوحدة الوطنية، وحماية السلم الأهليوترسيخ قيم الاحترام المتبادل، واعتماد لغة الحوار، وإنهاء جميع أشكال التوتروالاحتقان، وترسيخ ثقافة التسامح وحماية الدم الفلسطيني وتحريم الاقتتال الداخلي.

٢) تؤكد الحكومة على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

٣) ستعمل الحكومة على ترسيخ وتعميق الوفاق الوطني، والاستقرار الداخلي ومعالجة ذيول الأحداث المؤسفة بالآليات المناسبة مع التزام الحكومة بمبدأ سيادة القانون وتوفير الحماية للمواطن والممتلكات العامة والخاصة بكل ما يترتب على ذلك من

التزامات،وأدعو إخواننا من عوائل شهداء الأحداث المؤسفة إلى مزيد من الصبر والاحتساب وأؤكدلهم وقوفنا إلى جانبهم ومصابهم وألمهم.

٤) تلتزم الحكومة بتكريس مبدأالمواطنة من خلال المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص وترسيخ العدالةالاجتماعية وخاصة في مجال التوظيف والتعيينات في مختلف الوزارات والمؤسسات، وعدمالتمييز في الحقوق العامة بين أبناء الوطن كافة ، وإنهاء كل أشكال المحسوبية فيالتوظيف المدني والأمني.

٥) تؤكد الحكومة حمايتها للتعددية السياسية، وتدعمتطوير النظام الانتخابي، وحماية الحريات العامة، وتعزيز قيم الديمقراطية، وحمايةحقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة وصون حرية الصحافة وحرية الرأيوالتعبير، وحق الاختلاف، وحقوق المرأة الفلسطينية، والالتزام بالتداول السلميللسلطة، واستكمال الانتخابات للمجالس المحلية في أقرب وقت ممكن.

٦) تلتزم الحكومة بترسيخ الشراكة السياسية وتشجيع كافة القوى في الساحة للشروع في الحوارالجاد من أجل تحقيقها.

٧) دعم أسر الشهداء والأسرى وتقديم العون لهموالمحافظة على حياتهم الكريمة العزيزة وتوفير المتطلبات الخاصة التي يحتاجونها.

٨) تلتزم الحكومة بتوفير الحياة الكريمة للمواطن، وتوفير مستلزمات الحياةوالرعاية الاجتماعية والصحية والصحة النوعية، ومعالجة ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير فرص العمل والمشاريع التنموية وبرامج الضمان الاجتماعي.

٩) ستعملالحكومة على تطوير جهاز التربية والتعليم وتحسين أوضاع المعلمين وتشجيع البحث العلمي والمحافظة على حيادية جهاز التربية والتعليم، كما وتؤيد الحكومة إنجازوتطبيق الصندوق الوطني للتعليم الجامعي.

١٠) الاهتمام الأقصى بالشبابوالحركة الرياضية الفلسطينية وتوفير احتياجاتها والسعي لتوسيع البنية التحتيةالرياضية بما في ذلك الإسراع في إنجاز مشروع المدينة الرياضية، والاستمرار فيالمشاركات الخارجية بما يعزز مكانة فلسطين في المحافل الرياضية عربياً وإقليمياًودولياً.

١١) سترعى الحكومة تطبيق القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة.

١٢) حماية حقوق المرأة وإفساح المجال أمامها للمشاركة السياسية وفي صناعةالقرار والمساهمة في مسيرة البناء في جميع المؤسسات وفي مختلف المجالات.

١٣) ستشجع الحكومة وتدعم العمل الأهلي والمجتمعي ومؤسسات المجتمع المدني.

تاسعاً - العلاقات الدولية:

تؤكد الحكومة على اعتزازها بعمقهاالعربي والإسلامي وتقديرها للدعم العربي والإسلامي سياسياً واقتصادياً وإعلامياً،وتحرص الحكومة على الالتزام بتفعيل دورها في كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمرالإسلامي، ونتطلع إلى اجتماع القمة العربية الذي سيعقد في الرياض نهاية هذا الشهرباتخاذ قرارات تنهي الحصار وتدعم وتحمي اتفاق مكة المكرمة.

كما أن الحكومة تفخر بالروابط الدولية المتنوعة، التي تعمقت عبر الدعم الدولي لشعبنا وحقوقهاالمشروعة، وستعمل الحكومة على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، ومعالمؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والدوليةوبما يساعد شعبنا على نيل حريته واستقلاله ويساهم في تعزيز السلم والاستقرارالعالمي.

وتؤكد الحكومة التزامها بالموروث الحضاري القائم على التسامحوالتعايش والحوار بين الحضارات، واحترامها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنسانيبما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتقاليدنا الأصيلة.

إن الاتحاد الأوروبي قدم كثيراً من المساعدات لشعبنا الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال، وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات الاحتلال، وهذا أيضاً ما اعتمدته كل من روسيا والصين واليابان في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

ومن هنا فإن الحكومة حريصة على إقامة علاقة متينة مع الاتحاد الأوروبي وكل من روسياالاتحادية والصين الشعبية واليابان والهند ودول أمريكيا اللاتينية، ونتوقع منهماتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار عن شعبنا وممارسة الضغط على سلطات الاحتلال لإنهاء الحصار واحترام حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية ولانسحاب الاحتلال منأرضنا المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا، كما أن الحكومة ستحرصعلى تطوير العلاقة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وتدعو الحكومة الإدارة الأمريكية إلى ضرورة إعادة النظر في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية وإلى ضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني الذي تجسده حكومة الوحدة الوطنية، والتوقف عنسياسة الكيل بمكيالين، مع تطلع الحكومة إلى علاقات طيبة بين الشعبين الفلسطيني والأمريكي.

الإخوة والأخوات:

يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيلوالعميق إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكةالعربية السعودية على جهوده المباركة في لم الشمل الفلسطيني والتي أفضت إلى التوصلإلى اتفاق مكة الذي نتفئ ظلاله في هذه المرحلة والشكر موصول إلى القيادة والشعبالسعودي الشقيق على الحفاوة والكرم والرعاية.

كما نتقدم بخالص شكرناوتقديرنا إلى الشقيقة الكبرى مصر التي وقفت إلى جانب شعبنا في ساعات المحنة وبذلتجهداً ضخماً من خلال الوفد الأمني المصري المقيم في القطاع في حقن الدم الفلسطينيوتعزيز أواصر الوحدة وتقريب وجهات النظر في قضايا الخلاف.

كما نعبر عنشكرنا وتقديرنا لسوريا التي احتضنت حوارات فلسطينية عدة بما في ذلك حوار دمشقالأخير الذي هيأ الأجواء لاتفاق مكة المكرمة، وكما نتقدم بعظيم شكرنا إلى دولة قطر الشقيقة التي عبرت عن المواقف العربية الأصيلة في الوقوف إلى جانب شعبنا في محنته أثناء الحصار وفي حرصها على الوحدة والتلاحم الفلسطيني، والأردن الشقيق الذي واكب الحركة الفلسطينية سياسياً وداخلياً وأبدت استعدادها لاحتضان اللقاءات الفلسطينية، والسودان الذي بذل جهوداً مباركة في دعم الشعب الفلسطيني وتحرك أيضاً من موقعهكرئيس للقمة العربية، والشكر والتقدير لليمن الشقيق، ودول المغرب العربي الشقيق، ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيق، كما نتقدم بالشكر إلى جمهورية إيران الإسلاميةالتي خففت معاناة شعبنا من خلال دعمها ومساندتها، والشكر والتقدير لجامعة الدولالعربية ولمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما نشكر كافة الدول الصديقة التي أعلنت موقفهاوترحيبها بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأبدت استعدادها للعمل من أجل إنهاء الحصار عن شعبنا.

كما نتقدم بعظيم الشكر إلى لجنة المتابعة والفصائل والشخصيات فيالداخل والخارج التي واكبت كل الحوارات الداخلية وتحركت في كل المحطات من أجل أننصل إلى هذه اللحظة الوطنية الكبيرة.

أيها السادة:

التحديات أمامناكبيرة، والصعاب كثيرة، والمتربصون بشعبنا وبتجربتنا الجديدة كثر، ومشوارنا ما زالطويلاً ومعركتنا قاسية، وطريقنا ليست مفروشة بالورود، والآمال المعقودة علينا عريضة، وشعبنا يترقب وينتظر، والأمة أعينها متجهة نحونا، والكل ينتظر

ماذا ستقدم حكومة الوحدة الوطنية هل ستكون على مستوى التحديات؟ ونحن مصممون على تحقيق الإنجازات لشعبنا بل ومتفائلون وتملؤنا الثقة بالله أولاً ثم بشعبنا وأمتنا وسنمضيفي طريق العزة والكرامة حتى تحقيق النصر والحرية والعودة والاستقلال، فالاحتلال والحصار إلى زوال إن شاء الله.

وإنني إذ أتقدم إلى مجلسكم الكريم بأعضاءحكومتي لمنحها الثقة، وإذ أرحب بكل الوزراء الذين يشكلون هذه الحكومة، فإنني أتقدم بعظيم التقدير والامتنان والعرفان لوزراء الحكومة العاشرة والذي كان لي شرف العملمعهم فقد عملوا في أصعب الظروف، وتحملوا المشاق، وعبروا عن أصالة المواقف، وثبتواوصمدوا في وجه الأعاصير، وصانوا الأمانة وحفظوا عهدة الشهداء والجرحى والأسرىوأسرهم وذويهم وما بدلوا تبديلاً فجزاهم الله عن شعبنا خير الجزاء.

حكومة الوحدة الوطنية:

١ - رئيس الوزراء الأستاذ / إسماعيل عبد السلام أحمد هنية

٢ - نائب رئيس الوزراء ووزير دولة السيد / عزام نجيب مصطفى الأحمد

٣- وزير المالية الدكتور/ سلام خالد عبد الله فياض

٤ - وزير الشئون الخارجيةالدكتور/ زياد محمود حسين أبو عمرو

٥ - وزير الداخلية السيد / هاني طلب عبدالرحمن القواسمي

٦- وزير النقل والمواصلات الدكتور/ سعدي محمود سليمانالكرنز

٧- وزير شؤون الأسرى المحامي/ سليمان محمود موسى أبو سنينة

٨- وزير التربية والتعليم العالي الدكتور/ ناصر الدين محمد أحمد الشاعر

٩- وزير التخطيط الدكتور/ سمير عبد الله صالح أبو عيشة

١٠ - وزيرالزراعة الدكتور/ محمد رمضان محمد الأغا

١١ - وزير الحكم المحلي المهندس/ محمد إبراهيم موسى البرغوثي

١٢ - وزير الشباب والرياضة الدكتور/ باسم نعيممحمد نعيم

١٣ - وزير الاقتصاد المهندس/ زياد شكري عبد ربه الظاظا

١٤ - وزير الإعلام الدكتور/ مصطفى كامل مصطفى البرغوثي

١٥ - وزيرالعدل الدكتور/ علي محمد علي مصلح (سرطاوي)

١٦ - وزير الشؤون الاجتماعية السيد / صالح محمد سليم زيدان

١٧ - وزير الثقافة السيد / بسام أحمد عمرالصالحي

١٨ - وزير العمل السيد / محمود عثمان راغب العالول

١٩ - وزيرالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور / يوسف محمود حامد المنسي

٢٠ - وزيرالأشغال والإسكان الدكتور / سميح حسين عبد كراكرة

٢١ - وزيرة السياحةالدكتورة / خلود فرنسيس خليل دعيبس

٢٢ - وزيرة شؤون المرأة السيدة / أمل محمدالشيخ محمود صيام

٢٣ - وزير الصحة الدكتور / رضوان سعيد سليمان الأخرس

٢٤ - وزير الأوقاف والشؤون الدينية الدكتور / حسين مطاوع حسين الترتوري

٢٥ - وزير دولة المهندس / وصفي عزات حسن قبها.

آمل ان تحظى حكومتي هذه بثقتكم الغالية، شاكراً لكم جهودكم ومقدراً ثقة شعبنا بكم[١].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أخوكم / إسماعيل عبد السلام هنية

رئيس مجلس الوزراء المكلف

غزة – فلسطين

حرر يوم السبت، السابع والعشرين من شهر صفر الخير من العام ١٤٢٨ هـ
الموافق السابع عشر من شهر مارس، عام 2007 م

(نهاية النص)

الدول الأعضاء: فلسطين

حركتي: حماس – فتح

---

(١) **المصدر**: موقع الأخبار الإسلامية،

http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=91477&TypeID=9&TabIndex=0

الوثيقة رقم (٣)

17.03.2007

Declaration by the Presidency of the EU on the Formation of a Palestinian Government of National Unity.(1)

1. The Presidency of the EU welcomes the formation of a Palestinian Government of National Unity pursuant to the agreement reached in Mecca on 8 February 2007, which lays the foundation for Palestinian reconciliation.
2. The Presidency of the EU recalls the readiness of the EU to work with and to resume its assistance to a legitimate Palestinian government adopting a platform reflecting the Quartet principles. The EU will carefully assess the platform and actions of the new government and its ministers.
3. Mindful of the needs of the Palestinian people, the EU is committed to continuing its vital assistance through the Temporary International Mechanism until the financial situation and future needs can be assessed and a more sustainable framework for assistance can be established. The EU calls for the release of Palestinian tax and customs revenues withheld by Israel.
4. The EU urges the Palestinian government to support all efforts for the immediate release of the abducted Israeli corporal GiladShalit. It also calls for the immediate release of Palestinian ministers and legislators detained in Israel.
5. The Presidency of the EU is confident that the Palestinian government will support President Abbas in the renewed political process initiated between Israeli and Palestinian leaders with the aim of launching meaningful negotiations leading to an end to the occupation that began in 1967 and to the creation of an independent, democratic and viable Palestinian state, living side-by-side in peace and security with Israel.

---

(١) **المصدر**: مكتب وزارة الخارجية الألمانية

Auswaertigs-Amt, **http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/EUDeclaration-PalestinianUnityGovernment.pdf**

الترجمة العربية: الوثيقة رقم (٣)

٢٠٠٧/٣/١٧

إعلان صادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية:[١]

١- ترحب رئاسة الاتحاد الاوروبي بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في مكة يوم ٨ فبراير ٢٠٠٧، الذي يرسي الأساس لمصالحة فلسطينية.

٢- تذكر رئاسة الاتحاد الاوروبي باستعداد الاتحاد الأوروبي للعمل واستئناف مساعدته الى حكومة فلسطينية شرعية تتبنى برنامجا يعكس مبادئ اللجنة الرباعية. وسيقوم الاتحاد الاوروبى بعملية تقييم جدية لأفعال الحكومة الجديدة ووزرائها.

٣- وإذ تضع في اعتبارها احتياجات الشعب الفلسطيني ، يلتزم الاتحاد الاوروبي بمواصلة تقديم المساعدة الحيوية من خلال الآلية الدولية المؤقتة، حتى بالنسبة إلى الوضع المالي ويمكن تقييم الاحتياجات المستقبلية ، ويمكن وضع إطار أكثر استدامة للحصول على المساعدة. يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية والجمارك التي تحتجزها اسرائيل.

٤- ويحث الاتحاد الأوروبي الحكومة الفلسطينية لدعم جميع الجهود الرامية إلى الإفراج الفوري عن الاسرائيلي المخطوف جلعاد شليط. ويدعو أيضا إلى الإفراج الفوري عن الوزراء والنواب الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

٥- رئاسة الاتحاد الاوروبي واثقة من أن الحكومة الفلسطينية سوف تدعم الرئيس عباس في العملية السياسية المتجددة الذي بدأت بين الزعماء الاسرائيليين

---

(١) **المصدر:** مكتب وزارة الخارجية الألمانية

, http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/EUDeclaration-PalestinianUnityGovernment.pdf

والفلسطينيين بهدف إطلاق مفاوضات جادة تؤدي الى انهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ ، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.



الترجمة العربية: الوثيقة رقم (٤)

قطاع غزة - حقائق وأرقام واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني للأزمة الراهنة

يعتبر قطاع غزة احد أكثر المناطق كثافة في السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يعيش أكثر من 1.4 مليون نسمة في رقعة مساحتها 365 كم². منذ بدء الانتفاضة الثانية عام 2000 ازدادت حدة المواجهات وسوء الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون في القطاع وارتفاع نسبة البطالة والفقر والوفاة. تم تأثر حياة السكان فقط خلال هذه الفترة بل وفقدت العديد من العائلات منازلها نتيجة سياسة هدم البيوت والإغلاق المستمر على القطاع مما نتج عنه أيضا منع السكان من الوصول إلى أماكن عملهم ومستشفاهم ومدارسهم.



أرصفة القوارب بميناء غزة ومصدر الحياة في قطاع غزة

حقائق سريعة

- عدد السكان: 1,428,757
- المساحة الإجمالية: 365 كم²
- النمو السكاني: 3.66%
- عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين: 961,645
- نسبة اللاجئين الفلسطينيين لعدد السكان في غزة: 67.3%
- عدد مخيمات اللاجئين: 8
  أكبر المخيمات وأكثرها كثافة هو مخيم جباليا شمالي غزة حيث يعيش حوالي 90.000 نسمة في مساحة قدرها 1.4 كم²
- نسبة البطالة: 39.6%
- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (2 دولار في اليوم): 87.7%
- عدد الأطفال الذين استشهدوا خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في السنوات الستة الماضية: 531
- عدد المنازل التي دمرت بالكامل خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في السنوات الستة الماضية: 3,524
  (النتيجة كانت 25.000 فلسطيني بلا مأوى)

الوضع الاقتصادي

الوضع الاقتصادي المتدهور في قطاع غزة خلال السنوات الستة الأخيرة كان نتيجة البطالة والإغلاق المستمر ومنع التجول والقيود على العمال والصناعات. نتيجة لذلك ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى مستوى الخطر وتم تقليص عدد الأيدي العاملة الفلسطينية من الدخول إلى إسرائيل للعمل. لقد تم تعريض العمل إلى إغلاق تام كما هو حال الصادرات الخاضعة أيضا لهذه القيود خاصة وأن الجيش الإسرائيلي يسيطر على جميع المعابر.

القطاع الزراعي

تضرر القطاع الزراعي خلال السنوات الستة الماضية بسبب الاغلاقات وجرف الأراضي مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي العام والذي يعتمد بشكل كبير على الزراعة. لقد نتج عن العمليات العسكرية في قطاع غزة هدم البيوت الزجاجية والبنية التحتية الزراعية وجرف الأراضي وتلف المحصول مما زاد من حجم الضرر الكلي ليصل إلى 340,835,084 دولار أمريكي. هذا بالإضافة إلى إلحاق الضرر بأكثر من 50% من أراضي بيت حانون الزراعية الواقعة شمالي غزة.

البنية التحتية

تعرضت البنية التحتية في قطاع غزة إلى ضرر كبير بسبب قلة التمويل للتطوير وإعادة التأهيل، هذا بالإضافة إلى الدمار الذي تسببت فيه العمليات العسكرية مما نتج عنه من أعمال لصيانة شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرقات وغيرها من المتطلبات الأساسية اليومية. خلال السنوات الستة الماضية تم احتلال وهدم العديد من المدارس والمباني الحكومية والطرقات مما يدعو المؤسسات الدولية إلى العمل على بناء وتأهيل ما دمر منها.

هدم المنازل

شهدت السنوات الأربع الماضية ازديادا ملحوظا لعدد المنازل المتضررة للاجئين وغير اللاجئين في قطاع غزة بالإضافة إلى الهدم الكامل لعديد منها مما نتج عنه إبقاء الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين بلا مأوى. مدينة رفح هي إحدى مدن جنوبي غزة والتي تأثرت بهذه العمليات حيث تم هدم أحياء بأكملها فيها.

استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

استجابة للصعوبات التي يواجهها قطاع غزة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بتنفيذ مجموعة من المشاريع التي تخدم معظم القطاعات ومنها تأهيل الأراضي الزراعية ومشاريع خلق فرص عمل والتدريب المهني ومشاريع بنية تحتية كترميم وبناء المنازل والمدارس والمراكز الصحية والمجتمعية وشبكات المياه والصرف الصحي والطرق والكهرباء والمباني الحكومية والبلدية وبناء المؤسسات.

تم دعم وتمويل هذه المشاريع من قبل العديد من الحكومات والوكالات التنموية ومنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الألماني للتنمية والوكالة الكورية للتعاون الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والحكومة اليابانية والحكومة النمساوية.

بالرغم من تحديات المستقبل إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني عازم على مواصلة دعمه ومساعدته لسكان قطاع غزة.



Programme of Assistance to the Palestinian People
4A Yaqubi St. P.O.Box 51359 Jerusalem
Tel. (972 2) 6268200 / Fax (972 2) 6268222
www.undp.ps

(١) **المصدر**: برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، 4A شارع اليعقوبي، ص.ب ٥١٣٥٩ القدس، هاتف: ٠٠٩٧٢٢٦٢٦٨٢٠٠ / فاكس ٠٠٩٧٢٢٦٢٦٨٢٢٢ – www.undp.ps

ثبت المصادر والمراجع

أولاً – المصادر والمراجع العربية والأجنبية

١ - المصادر العربية

١ - **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام في أربعة مجلدات، المجلد الأول (أ - ث)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤.

٢ - **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة (في ستة مجلدات)، المجلد السادس، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.

٣ - وثيقة نص برنامج حكومة الوحدة الوطنية الذي تلاه "إسماعيل هنية" أمام المجلس التشريعي، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧.

http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=91477&TypeID=9&TabIndex=0

٢ - المراجع العربية

١ - أبو داود، بالتعاون مع مع جيل دو جونشيه، **فلسطين من القدس إلى ميونيخ**، دار النهار، بيروت، ١٩٩٩.

٢ - جزماتي، نذير، **الامتداد العالمي للصهيونية وإسرائيل** (دراسة موسوعية في التواجد التاريخي لليهود في كل بلد من بلدان العالم ، وفي نشوء التنظيمات الصهيونية، وعلاقة هذه البلدان، وعلاقة مؤسساتها المحلية والعاملة بالصهيونية وإسرائيل)، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٩٠.

٣ - الدجاني، أحمد صدقي، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي. دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.

٤- حيدري، نبيل. سارة، فايز، وآخرون، **النهوض، جمهورية ألمانيا الديمقراطية من دمار الحرب إلى عالم التكنولوجيا**، دار صبرا، دمشق، ١٩٨٢.

٥- سنو، عبد الرؤوف، **المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ١٨٤١-١٩٠١**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٧.

٦- سنو، عبد الرؤوف، **ألمانيا والاسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، مؤسسة ألكسندر فون هومبولدت-بون، ٢٠٠٧.

٧- شفريفتش، ايفر،**لغز عمره ثلاثة آلاف عام، تاريخ اليهود من منظور روسيا المعاصرة**، ترجمة: نوفل نيوف، وعادل اسماعيل، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠.

٨- شوفاني، الياس، **إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، دار جفرا، دمشق، ٢٠٠٢.

٩- صالح، محمد حبيب. يوفا، محمد، **قضايا عالمية معاصرة (دراسة في العلاقات الدولية المعاصرة)**، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٠- عبد الكريم، قيس. سليمان، فهد. وآخرون، **في النظام السياسي الفلسطيني**، **سلسلة "الطريق إلى الاستقلال"** -١٢، شركة التقدم العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

١١- فالنتين، فايت، **تاريخ الألمان**، ترجمة: أحمد حيدر، دار الأبجدية، دمشق، ١٩٩٤.

١٢- محافظة، علي، **العلاقات الألمانية- الفلسطينية من إنشاء مطرانيه القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٨٤١-١٩٤٥**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.

١٣- مسلم، سامي، **صورة العرب في الصحافة الألمانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

١٤- مصطفى، حسن، **المساعدات العسكرية الألمانية إلى إسرائيل، استنتاجات ودروس**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥.

١٥- سنو، عبد الرؤوف، **المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ١٨٤١-١٩٠١**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٧.

١٦- سنو، عبد الرؤوف، **ألمانيا والاسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، مؤسسة ألكسندر فون هومبولدت - بون، ٢٠٠٧.

١٧- شفريفتش، ايفر،**لغز عمره ثلاثة آلاف عام، تاريخ اليهود من منظور روسيا المعاصرة**، ترجمة: نوفل نيوف، وعادل اسماعيل، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠.

١٨- شوفاني، الياس، **إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، دار جفرا، دمشق، ٢٠٠٢.

١٩- صالح، محمد حبيب. يوفا، محمد، **قضايا عالمية معاصرة (دراسة في العلاقات الدولية المعاصرة)**، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢٠- عبد الكريم، قيس. سليمان، فهد. وآخرون، **في النظام السياسي الفلسطيني، سلسلة "الطريق إلى الاستقلال"** -١٢، شركة التقدم العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

٢١- فالنتين، فايت، **تاريخ الألمان**، ترجمة: أحمد حيدر، دار الأبجدية، دمشق، ١٩٩٤.

٢٢- محافظة، علي، **العلاقات الألمانية-الفلسطينية من إنشاء مطرانيه القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٨٤١-١٩٤٥**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.

٢٣- مسلم، سامي، **صورة العرب في الصحافة الألمانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٢٤- مصطفى، حسن، **المساعدات العسكرية الألمانية إلى إسرائيل، استنتاجات ودروس**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥.

٢٥- المناصرة، محمد عز الدين، **فلسطين الكنعانية ..قراءة جديدة في تاريخ فلسطين القديم**،عمان، دار البركة، منشورات جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٩.

٢٦- مينارغ، آلان، **جدار شارون**، ترجمة : عبود كاسوحة، دار PRESSE DE LA RENAISSANCE، دمشق، ٢٠٠٥.

٢٧- الوعري، نائلة، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٤٠-١٩١٤**، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠٠٧.

٢٨- هتلر، أدولف، **كفاحي**، ترجمة: لويس الحاج، دار طلاس، دمشق، الطبعة السابعة، ١٩٩٩.

٣ - المصادر الأجنبية

1- **Archive of the Bulgarian Ministry of Foreign Affairs**, Record 23, File 3722a, 1968.

2- Auswaertiges-Amt, "The EU as a Global Peace Force" - Closing Address to ESDC Pilot Course by State Secretary Dr. Klaus Scharioth, Federal Foreign Office, 24 September 2004. **http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Infoservice/Presse/Reden/Archiv/2004/040924-EUAsGlobalPeaceForce.html**.

3- Auswaertiges- Amt**,** **http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Laender/Israel.html/** last update in November 2009.

4- Auswaertiges-Amt, STATEBUILDING FOR PEACE IN THE MIDDLE EAST: AN EU ACTION STRATEGY, Brussels, 15-11-2007/S6S7/16164.

http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/de/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/palsec،navCtx=247332.html.

5- Auswaertiges- Amt, **http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/EUDeclaration-PalestinianUnityGovernment.pdf.**

6- **http://www.diplo.de/diplo/de/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/NO-roadmap.html .**On the website of the German Foreign Office, **(www.auswaertiges-amt.de).**

7- A PERFORMANCE- BASED ROADMAP TO A PERMANENT TWO-STATE SOLUTION TO THE ISRAELI- PALESTINIAN CONFLICT, **http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/roadmap.pdf.**

8- THE EUROPEAN COUNCIL, London, 29-30 JUNE 1977. **http://aei.pitt.edu/1410/01/London_june_1977.pdf**.

9- THE EUROPEAN COUNCIL, EUROPEAN COUNCIL IN BRUSSELS, EU Summit Discusses the Middle East and Relations with the United States, European Community News No. 21/1982, 28 and 29 June 1982. **http://aei.pitt.edu/1429/01/Brussels_june_1982.pdf**

10- EUROPEAN NAVIGATOR, The first digital library on the history of Europe. http://www.ena.lu/rundfunkansprache_konrad_adenauer_uber_beendigung_besatzungsregimes_bundesrepublik_1955-030003666.html.

11- Erklärung der BundesregierungzurLage der Energieversorgung (Bonn, 17. January 1974).http://www.ena.lu/

12- Declaration of the Berlin European Council on the appointment of the President of the European Commission (24_25 March 1999). http://www.ena.lu/declaration_berlin_european_council_appointment_president_commission_24-25_march_1999-020002426.html.

13- European Parliament, http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+CRE+20040211+ITEM-005+DOC+XML+V0//EN.

14- German History in Documents and Images, http://germanhistorydocs.ghi-dc.org/sub_document.cfm?document_id=917.

15- **Geschichte der deutschen SPD**, Extrakt, Berlin, 1979.

16- Library of Gongress, http://memory.loc.gov/frd/cs/soviet_union/su_appnc.html.

17- The Israeli Government's Ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.il/MFA/Archive/Articles/1996/NETANYAHU-S%20STRATEGY%20-%2026-Dec-96

18- UNITED NATIONS, A/RES/ 181(II) of 29 November 1947. http://domino.un.org/unispal.nsf/0/7f0af2bd897689b785256c330061d253.

19- United Nations, Search For A Peaceful Settlement and The Role of the United Nations, http://www.un.org/Depts/dpi/palestine/ch7.pdf.

20- United Nations, General Assembly, A/55/100. http://www.un.org/documents/ga/docs/55/a55100.pdf

٤ - المراجع الأجنبية

1- ADENAUER, Konrad, **Erinnerungen 1959-1963**, Deutsch Verlags-Anstalt, 1983.

2- ALLPORT, Gordon, **The Nature of Prejudice**. Addison-Wesley Publishing Co., Inc. Cambridge, MA, 1954.

3- BALAKINS, Nicholas, **West German Reparations to Israel**, the state University of New Jersey, 1971.

4- BELKIN, Paul, **Germany's Relations with Israel: Background and Implications for German Middle East Policy**, **Analyst in Europe Affairs, Foreign Affairs, Defense and Trade,** Congressional Research Service, 2007.

5- BELKIN, Paul, **German Foreign and Security Policy: Trends and Transatlantic Implications**, **Analyst in European Affairs, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division**, Congressional Research Service, October 3 2007.

6- ERB, Scott, German **Foreign Policy, Navigating a New Era**, Lynne Rienner Publishers, Inc, USA, 2003.

7- FEICHENFELD, W. Michaelis, D. and Pinner. L., **Haavara Transfer nachPalastina und EinwanderungdeutscherJuden 1933-1939**, Tubingen 1972.

8- F.SZABO, Stephen, **The Diplomacy of Germany Unification,** ST. Martin Press, New York, N.Y. 10010, 1992.

9- HANS-JOACHIM, Spanger. LOTHER, Brock, **Die beidendeutschen Staaten in der DrittenWelt,**Opladen, 1987.

10- HERTZ, Deborah, **Jewish High Society in Old Regime Berlin**, SyracuseUniversity Press, New York, 2005.

11- HESS, Moses, **Rom und Jerusalem**, philosophical library, New York, 1958.

12- HELMSTADTER, Richard J.,**Freedom and religion in the nineteenth century**, Stanford Univ, Press, 1977.

13- HENRY, F., **The Abuses and Uses of Knowledge: the Proceedings of the 23rd Annual Scholars, Conference on the Holocaust and the German Church Struggle**, edited with Marcia Sachs Little, Lanham, Md.: University Press of America, 1997.

14- HIRSZOWICZ, Lukasz, **The Third Reich and the Arab East,**University of Toronto Press, 1966.

15- HERADSVEIT, D., G. STAVE, (dir), **European Policies in the Arab-Israeli Conflict**, Oslo, 1972.

16- JerusalemCenter for Public Affairs**, Jerusalem Letter / Viewpoints/ No. 418 6 Kislev 5760**/ 15 November 1999.

17- GLENN, William, G., **Germany's Cold War, the Global Campaign to Isolate East Germany, 1949-1969**, the University of North Carolina Press, 2003.

18- JOHN G, Ruggie,**"Multilateralism: The Anatomy of an Institution," in Multilateralism Matters. The Theory and Practice of an Institutional Form**,New York, NY: ColumbiaUniversity Press, 1993.

19- GORBACHEV, Mikhail, **Perestroika: New Thinking for Our Country and the World,** Harper & Row, 1988.

20- GREEN, Simon, HOUGH, Dan, (dir), **The Politics of the New Germany**, Madison Avenue, New York, 2008.

21- KAZZIHA, Walid w, **Palestine in the Arab Dilemma**, Croom Helm Ltd., 2-10 St John's Road, London, 1979.

22- KRAUSS, Marita, **Towards a History of Jewish Remigration, Migration and Remigration; Jews in Germany after 1945**, University of Bremen, 2003.

23- LAETHEENMAEKI, Maija, **The Palestine Liberation Organization and Its International Position, Until the Palestine Council of Algiers in November 1998,** Turn Yliopisto, Turku, 1994.

24- LAVY, George,**Germany and Israel, Moral Debt and National Interest**, Frank Cass, London, Portland, Oregon, 1996.

25- Lichtheim, Richard, **Die Geschichte des DeutschenZionismus**, Jerusalem: R. Mass, 1954.

26- MACDONALD, K. B., **A People That Shall Dwell Alone: Judaism as a Group Evolutionary Strategy**, Westport, CT: Praeger, 1994.

27- McCAULEY, Martin, **The German Democratic Republic since 1945**, St. Martin's Press, New York, 1983.

28- MENDEL, Meron,**Compensation versus Repatriation: West Germans and Israeli Perspectives, Migration and Remigration: Jews in Germany after 1945**, University of Haifa, 2003.

29- M.WINROW, Gareth, **The foreign policy of the GDR in Africa**, Cambridge University Press, 2009.

30- NICOSIA, Francis R., **The Third Reich and the Palestine Question**, University of Taxes Press, London, 1985.

31- NICOSIA, Francis R., **Zionism and Anti-Semitism in Nazi Germany, illustrated**, Cambridge University Press, 2008.

32- NIEWYK, Donald L., **the Jews in WeimarGermany**, LouisianaStateUniversity Press, 1980.

33- NOLZEN, Armin, **The Nazi Party and its Violence Against the Jews, 1933-1939; Violence as A Historiographical Concept, SHOAH**, ResourceCenter, 2001.

34- NORTON, August, A., et Greenberg, Martin H., et Green, Jerrold D.,(dir), **The International Relations Of The Palestine Liberation Organization**, USA, library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 1989.

35- PALLADE, P, Lang,**Germany and Israel in the 1990s and beyond: Still a 'special relationship**, 2005.

36- PAPPE, Ilan, **A History of Modern Palestine: OneLand, two people**, Cambridge University, 2004.

37- PERTHES, Volker, **Germany and the Middle East,** German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2005.

38- PEDAHZUR, A., **Suicide Terrorism**, Cambridge, Polity Press, 2005.

39- POPPEL, Stephen M., **Zionism in Germany 1897-1933, the shaping of a Jewish Identity,** the Jewish Publication Society of America, Philadelphia, 1977.

40- TIMM, Angelika, **Jewish claims against East Germany: moral obligations and pragmatic policy**, Central European University Press, Budapest, 1997.

41- RITTBERGER, Volker, **German foreign policy since unification, Theories and case studies**, Manchester University Press, 2001.

42- ROSENBERG, Alfred, **Tracks of the Jews through the Ages,** Minchin, 1937.

43- SAID, Edward, **The Question of Palestine,** New York, Times Books, 1979.

44- SCHAR, C. Bradley, **Politics and Change in East Germany: an Evaluation of Socialist Democracy**, West view Press, Boulder, Colorado, 1984.

45- SCHWANTIZ, Wolfgang G., **Germany and the Middle East 1871-1945,**Frankfort, 2004.

46- Sharp, Jeremy M., Coordinator، Israel-Hamas-Hezbollah: The Current Conflict, Foreign Affairs, Defence, and Trade Division, **CRS Report for Congress**, RL33566, July 21 2006.

47- SLATER, J., **What Went Wrong? The Collapse of the Israeli-Palestinian Peace Process**, Political Science, Volume 116, Issue 2, 2001.

48- STEINBACH, Udo, **Germany,** ***National Rapprochement to the Arab-Israeli Conflict,*** MartinusNijhoff Publishers, The Hague, USA, 1984.

49- VOGEL, Rolf**, Deutschland WegNachIsrael**, Seewald Stuttgart, 1967.

50- WESEMANN, Kristin, **Ulrike Meinhof: Kommunistin, Journalistin, Terroristin - einepolitischeBiografie**, Baden-Baden: NomosVerlag, 2007.

51- WOLFFSOHN, Michael, **The World Jewish Congress and the End of the German Democratic Republic**, German Historical Institute, Washington, D.C., Occasional Paper No. 3, 1991.

52- WRIGHT, Joanne, **Terrorist Propaganda. The Red Army Faction and the Provisional IRA, 1968-1986,** London: Macmillan, 1991.

53- YONAH, Alexander, A., DENNIS, Pluchinsky, **Europe's Red Terrorists: the Fighting Communist Organizations**, London: Frank Cass, 1992.

٥ - الصحف والمجلات:

- الشرق الأوسط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=196589&issueno=9079

1- **Arabicnews**, www.arabicnews.com، 27 February 2001.
2- **AL-Majala**,No. 6, 1980.
3- **BBC news**, http://news.bbc.co.uk.
4- **Daily Telegraph**, 6 June 1967.
5- **Der Spiegel,** 7 June 1982.
6- **Die Welt**, 7 June 1967.
7- **Die Zeit**, 18 July 2002.
8- **European Jewish Press**, http://www.ejpress.org/.
9- **Filasteen Word Press**, http://filasteen.wordpress.com/.
10- **Frankfurt AllgemeineZeitung**, 1 June 1967.
11- **Guardian,** 26 Sept., 1967.
12- **International Herald Tribune**, Dec. 26 2006.
13- **Jerusalem Post,** 3 - 4 May 1981.
14- **The Newyork Times**, http://www.nytimes.com/.
15- **World Security Network,***http://www.worldsecuritynetwork.com/*.
16- **Worldviews 2002**, www.worldviews.org.
17- **Journal of Palestine Studies**, A quarterly on Palestinian Affaires and the Arab-Israeli Conflict, Vol. IV, NO. 4.
18- **Journal of Palestine Studies**, A quarterly on Palestinian Affaires and the Arab-Israeli Conflict, Vol. III, NO. 2.
19- **REUTERS,**http://www.reuters.com/.
20- **Turkishweekly**, http://www.turkishweekly.net/.
21- **Weekly Standard**, http://www.weeklystandard.com/.
22- **YadiotAcharonot,** 5 July 1959.

٦ - المواقع الالكترونية:

١- موقع التجديد العربي،

http://arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=3956

٢- موقع الجزيرة نيت،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABFE7DB-5A3A-47CE-8423-087245624EE3.htm.

٣- موقع جمال عبد الناصر،

http://nasser.bibalex.org/Common/pictures01-%20sira.htm#5

٤- موقع عبد الوهاب المسيري،

http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG2/GZ4/BA6/MD07/M0216.HTM

٥- موقع الفكر القومي العربي

http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=283

6- **American Institute for Contemporary German Studies.** http://www.aicgs.org/analysis/at-issue/ai-fischeridea.aspx.

7- **Business Network,** http://findarticles.com/p/articles/mi_m2633/is_3_19/ai_n15787119/.

8- **DutscheWelle,** http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1553341,00.html.

9- **East View Information Services,** http://dlib.eastview.com/browse/doc/20270132.

10- **Encyclopaedia Britannic,** http://www.universalis.fr/encyclopedie/alfred-rosenberg.

11- **Encyclopedia,** http://www.encyclopedia.com/topic/Council_for_Mutual_Economic_Assistance.aspx.

12- **European Institute for Research on Mediterranean and Euro-Arab Cooperation,** http://www.medea.be/index.html?page=2&lang=en&doc=101

13- **Forsa GesellschaftfürSozialforschung und statistischeAnalysen,** http://www.forsa.com/.

14- **First World War,** http://www.firstworldwar.com/bio/moltke.htm

15- **Oilforimmigration,** http://www.oilforimmigration.org/facts/?page_id=52

16- **History Learning Site,** http://www.historylearningsite.co.uk/*Jews_Nazi_Germany*.htm

17- **German Culture,** http://www.germanculture.com.ua/library/facts/bl_reunification_aftermath.htm

18- **German Historical Institute, Washington, D.C.,** http://www.ghi-dc.org/publications/ghipubs/op/op02.pdf.

19- **The Palestinian Information Center,** http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2006/25_5_06.htm.

20- **Palestine History,** http://www.palestinehistory.com/arabic/history/time1900.htm#1937.

٢١- موقع السيد الرئيس محمود عباس

http://president.ps/officialresume.aspx?id=40

22- **SPARTACUS Schoolnet,** www.spartacus.schoolnet.co.uk.

23- **Tatsachhenueber Deutschland,** http://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/political-system/main-content-04/the-political-parties.html.

24- **University of Haifa, Bucerius Institute,** http://bucerius.haifa.ac.il/yoffe.html.

25- **World Socialist Web Site,** http://www.wsws.org/articles/2009/jan2009/merk-j02.shtml.

26- **Zentralrat der Juden in Deutschland,** http://www.zentralratdjuden.de/en/topic/135.html

n

الصفحة

الصفحة


الهيئة العامة
السورية للكتاب



الطبعة الأولى / ٢٠١٢م

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها

(١٩٤٩-٢٠٠٨)





www.syrbook.gov.sy

مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢م

سعر النسخة ١٦٠ ل.س أو ما يعادلها